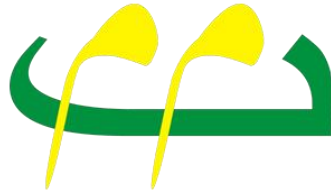


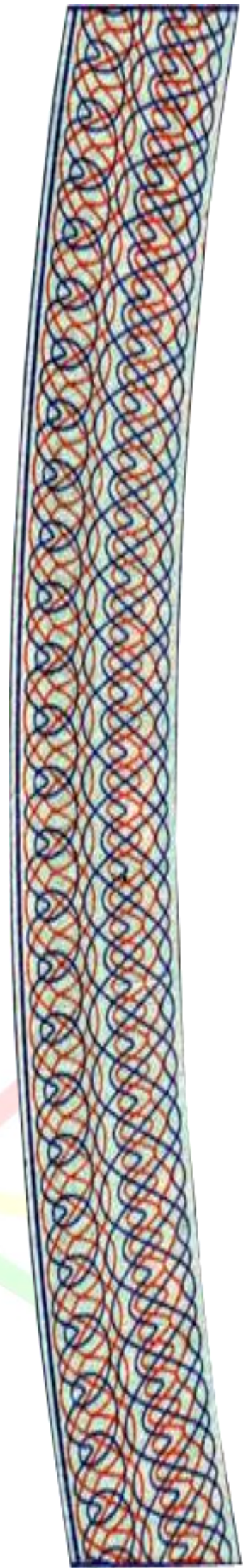
الجمهورية الإسلامية الموريتانية



البنك المركزي الموريتاني  
BANQUE CENTRALE DE MAURITANIE

# التقرير السنوي 2016

يونيو 2017





### السيد الرئيس،

تنفيذا للمادة 91 من الأمر القانوني رقم 2007/004 بتاريخ 12 يناير 2007 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي، يشرفني أن أقدم إليكم التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي لعام 2016.

ويضم هذا التقرير في جزئه رقم 9 الحسابات السنوية بالإضافة إلى عرض حول نشاطات وعمليات البنك وفقا للمادة 90 من الأمر القانوني المذكور أعلاه.

## سيدي الرئيس،

شهد نشاط الاقتصاد العالمي خلال عام 2016 نموا ضعيفا تحت تأثير عدة عوامل من أبرزها تباطؤ التجارة العالمية وتذبذب أسعار الصرف وعدم استقرار تدفق رؤوس الأموال خاصة في اقتصادات الدول المتقدمة وتلك الصاعدة. وفي هذا السياق ظل التضخم العالمي معتدلا تحت تأثير استمرار انخفاض أسعار المواد الأولية والذي يتواصل منذ فترة طويلة. وخلال الربع الأخير من السنة عاد اتجاه التضخم قليلا نحو الارتفاع متأثرا بزيادة أسعار المواد الأساسية.

وقد استقرت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي عند 3,1% عام 2016 مقابل 3,4% عام 2015. وهكذا تراجع النمو في البلدان المتقدمة حيث انتقل من 2,1% عام 2015 إلى 1,7% عام 2016، بينما بقي عند حدود 4,1% عام 2016 في بلدان الاقتصادات الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو.

أما نسبة التضخم فقد سجلت ارتفاعا خفيفا في البلدان المتقدمة أي بنحو 0,9% عام 2016 مقابل 0,4% عام 2015 تحت تأثير ارتفاع أسعار الطاقة. وبالمقابل انخفضت نسبة التضخم قليلا في بلدان الاقتصادات الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو إلى 4,5% عام 2016 مقابل 4,7% عام 2015. وعلى الصعيد النقدي استمرت البنوك المركزية الرئيسية، باستثناء الفدرالي الأمريكي، في انتهاج سياسات نقدية مرنة من خلال تطبيق نسب فائدة ضعيفة من أجل دعم النشاط الاقتصادي.

وعلى الصعيد المحلي سجل الاقتصاد الوطني نسبة نمو معتدلة عام 2016 بسبب انخفاض مستويات إنتاج القطاعين الأول والثاني رغم تماسك أنشطة قطاعات الصيد والحديد والبناء والأشغال العامة. وظل تطور التضخم ضعيفا في حين تراجع الرصيد الخارجي بفعل انخفاض الإيرادات المنجمية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أن مستوى الاحتياطي الخارجي من النقد الأجنبي حافظ تقريبا على نفس المستوى المسجل في العام السابق. أما بالنسبة للمالية العامة فقد تراجع عجز الميزانية بشكل ملحوظ بفضل الجهود المبذولة لتعبئة الموارد المالية والتحكم في النفقات خاصة الجارية منها.

وقد سجل نشاط الاقتصاد الوطني زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت 1,7% عام 2016 مقابل 0,9% عام 2015، رغم انخفاض أنشطة الصناعات الاستخراجية (-1,4%) والقطاع الزراعي (2,2%). وكان النمو مدفوعا بشكل أساسي بنشاط استخراج مناجم الحديد (+14,3%)، التنمية الحيوانية (+5%)، وإنتاج الصيد (+1,5) والمواصلات (+7,7%). وقد انتعش كذلك قطاع البناء والأشغال العامة (+2,6%)، أما النشاط النفطي فقد استمر في اتجاه تراجع بدؤه منذ عدة سنوات (7,2%).

وبالنسبة للتضخم ظل ارتفاع الأسعار معتدلا حيث لم يتجاوز ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك 2,8% كإنزلاق سنوي بفضل انتهاج سياسة نقدية حذرة واتخاذ إجراءات دعم الأسعار لدى الفئات السكانية الأكثر هشاشة، وذلك في إطار العمل الحكومي الرامي إلى الحد من ارتفاع أسعار المواد الأساسية. وكمعادل سنوي بلغت نسبة التضخم 1,5% عام 2016 مقابل 0,5% عام 2015.

وفيما يتعلق بالمبادلات الخارجية، تراجع العجز التجاري بنسبة 3% مقارنة بعام 2015 ليستقر عند 175,4 مليار أوقية. ويعود التحسن في الرصيد التجاري من جهة إلى زيادة قيمة الصادرات بنسبة 9,8% نتيجة انتعاش أسعار الحديد مع بداية الربع الثاني من عام 2016، ومن جهة أخرى، إلى تحسن إيرادات تصدير منتجات الصيد. وقد انتقلت نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية من 71% عام 2015 إلى 74% عام 2016. كما تحسن عجز المعاملات الجارية بـ 19,7% ليستقر عند 247,8 مليار أوقية مقابل 308,6 مليار أوقية عام 2015 بفضل للتطورات الإيجابية التي تحققت وخاصة على مستوى العائدات والتحويلات.

وبلغ فائض حساب رأس المال والعمليات المالية 172,3 مليار أوقية أي بانخفاض 57,4% نتيجة تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضعف تعبئة الهبات والقروض الموجهة لبرنامج





الاستثمار العمومي، وكذلك لتراجع التدفقات المالية المتأتية من القطاع الخاص. وكان لهذا التطور تأثيره على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات حيث سجل عجزا بمبلغ 27,9 مليار أوقية عام 2016.

وقد مكنت مرونة سياسة الصرف المنتهجة من الحفاظ على استقرار مستوى الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي مع تدعيم قدرة الاقتصاد الوطني على التنافس رغم الصدمات الخارجية. وبلغ الاحتياطي الخام من النقد الأجنبي 824,5 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 5,4 أشهر من واردات السلع والخدمات.

ومع استمرار تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، عبثت الدولة لدى مؤسسات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف موارد على شكل قروض رسمية، وقد أسفر ذلك عن زيادة معتدلة في مستوى المديونية الخارجية العمومية. وعند نهاية العام 2016 بلغ مخزون الدين الخارجي حوالي 3889,8 مليون دولار مسجلا زيادة بنسبة 1,4% مقارنة مع مستواه عام 2015. وقد بلغت نسبة الدين الخارجي العام 78,3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016.

وعلى صعيد المالية العامة، تميز تنفيذ الموازنة العامة للحكومة بارتفاع الإيرادات وانخفاض الإنفاق مما أدى إلى تحسن الرصيد الكلي للميزانية. وبلغ إجمالي إيرادات الميزانية 464,9 مليار أوقية مع احتساب الهبات، حيث سجلت زيادة تعود أساسا إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية والهبات. أما الإنفاق فقد انخفض بنسبة 9,3% عام 2016 ليستقر عند 465,9 مليار أوقية نتيجة تراجع كل من النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، على التوالي، بنسب 5% و13%. وهكذا فإن نفقات الاستثمار والقروض الصافية مثلت 41% من نفقات الميزانية حيث تم تمويل 79% منها بموارد محلية.

وقد استقر العجز الكلي للميزانية مع احتساب الهبات عند 0,9 مليار أوقية أي نسبة 0,1% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط وذلك مقابل 53,5 مليار أوقية أي نسبة 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط عام 2015. وتم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، في ذات الوقت، عن طريق تعبئة موارد محلية وكذلك تمويلات خارجية تم الحصول عليها بشروط ميسرة. وظل اللجوء إلى السوق النقدي (أودونات الخزينة) محدودا حيث إنعكس ذلك سلبا على مستوى نسبة الفائدة. وقد شهد مخزون أودونات الخزينة العمومية تراجعا ملحوظا في السنوات القليلة الماضية.

وفي سياق يطبعه ضعف التضخم، مع وجود فائض في السيولة المصرفية، حيث ظل هذا الفائض في مستويات لم تنعكس على تطور الأسعار، أبقي البنك المركزي الموريتاني عل توجهات سياسته النقدية، حيث استقرت نسبة الفائدة المركزية ونسبة الاحتياطي الإلزامي، على التوالي، عند نسب 9% و7%.

وشهدت الكتلة النقدية زيادة بنسبة 7,1% كإنزلاق سنوي مقابل 0,4% عام 2015 لتستقر مع نهاية دجنبر 2016 عند 548,4 مليار أوقية. ويعزى هذا التطور إلى زيادة القروض المقدمة إلى الاقتصاد وكذلك إلى تحسن المركز المالي الصافي للحكومة في حين سجل صافي الموجودات الخارجية انخفاضا خفيفا.

وقد سمحت المنافسة داخل القطاع المصرفي مع انخفاض نسبة الفائدة على أودونات الخزينة، بإضفاء بعض المرونة على شروط التمويل وخاصة كلفة الإقراض التي بقيت مستقرة في عام 2016 عند حدود 12% ودون الحد الأقصى (17%). أما نسبة الحد الأدنى للفائدة على حسابات التوفير فظللت مساوية لمتوسط نسبة الفائدة الترحيحية لآخر عملية بيع أودونات الخزينة مضافا إليها هامش 1% بالنسبة للودائع التي تقل عن أو تعادل 5 مليون أوقية، وبالمقابل تكون نسبة الفائدة حرة عند ما يجاوز مستوى الودائع هذه العتبة.

ولتعزيز الإطار العملياتي للسياسة النقدية، قامت سلطات البنك المركزي عام 2016 ولأول مرة بإطلاق مبادرة جديدة تركز على قضايا تتعلق بالابحاث الاقتصادية. وفي هذا الإطار تم القيام بعدة خطوات منها على الخصوص السعي إلى إبرام اتفاقيات للتعاون والشراكة مع عدد من الوكالات متعددة الأطراف ومراكز بحثية متخصصة، وكذلك قيام المصالح المختصة بهذا





الموضوع لدى البنك المركزي بتطوير عدة نماذج اقتصادية قياسية لتوقع المجاميع النقدية ومستويات التضخم والسيولة المصرفية في المنظور القصير.

وفي إطار ادراج عملية تحول في أساليب الإدارة بالبنك المركزي يجري وضع اللمسات الأخيرة على إطار استراتيجي لضمان الموائمة والاتساق بين العمليات الداخلية و الاهداف المرسومة. ويراعي هذا الإطار المتغيرات الجديدة التي يفرضها المحيط الخارجي والتي تتطلب الصرامة واليقظة وفعالية الأداء الإداري. وفي هذا الصدد، باشرت منصة الإشراف والتحكم عملها بشكل فعلي من أجل متابعة المؤشرات الاستراتيجية.

وفي هذا الاتجاه يجري اعتماد خطة لخلق عملية تحول تنظيمي تشمل جميع المسارات والمجالات الوظيفية بالبنك. ومن شأن هذه الخطة أن تسمح بتحسين جميع الاختلالات التي رصدها التحليل التشخيصي الذي أجراه البنك المركزي. وتهدف الخطة كذلك إلى إقامة بنية تنظيمية ملائمة تراعي في ذات الوقت إعادة النظر إلى هندسة المسارات والرؤية الاستراتيجية المنبثقة عن أبرز مأموريات البنك.

ومن جهة أخرى تم إطلاق إصلاحات أخرى تتناول على وجه الخصوص معالجة وإدارة تدفق البيانات، وتسمح هذه الإصلاحات للبنك المركزي بالتكيف مع تحولات المحيط سواء كانت داخلية أو خارجية مع الحرص على تعزيز قدراته على إنجاز مهامه. ومن هذا المنطلق تمت المباشرة في إطلاق بوابة الكترونية لنشر البيانات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالاقتصاد الموريتاني عبر موقع البنك المركزي على الشبكة العنكبوتية. وبإمكان عمال البنك الرجوع إلى الموقع الذي سيكون قريباً في متناول عموم المستخدمين من باحثين وطلاب.

وقد تواصل عام 2016 مسار عصنة وسائل الدفع وإدارة النقود بشكليها الورقي والمعدني من خلال وضع المشاريع التالية في صلب إطار برنامج التوجيه الاستراتيجي:

1. المقاصة عن بعد وتسوية المبالغ الكبرى في وقت قياسي (RTGS)؛
2. التحويلات عن طريق الهاتف النقال (Mobile Banking) بما سيسمح بالتكفل بالدفع الذي يتم عبر الهاتف النقال. وسيؤدي ذلك إلى تسهيل المعاملات في المناطق التي لا تغطيها شبكة المصارف وذلك بأقل كلفة ممكنة وبما يسهل الشمول المالي؛
3. تطوير وعصنة مركز أوتوماتيكي لفرز الأوراق المصرفية ومعالجة تحسين جودة تداول النقود بشكليها الورقي والمعدني مع كشف الأوراق المزورة، واستبدال الأوراق النقدية التالفة بأوراق جديدة.

وفي جانب آخر، تميز نشاط التنفيذ الالكتروني بتنفيذ مشاريع جديدة من طرف التجمع المصرفي للنقدية والمعاملات الالكترونية منها قبول بطاقات الماستر كارد وإدارة المنازعات بشكل تلقائي ومتابعة الاحتيال. وحققت بطاقات فيزا الدولية التي تصدرها البنوك الموريتانية تطوراً معتبراً حيث سجلت عام 2016 مبالغاً قدره 2,5 مليار أوقية من التعاملات الالكترونية دولياً.

فيما يخص القطاع المالي، تم الحفاظ على استقرار القطاع بفضل المتابعة المستمرة للهيئات المالية المعتمدة في موريتانيا وتم اتخاذ عدة خطوات ذات علاقة بتوصيات استراتيجية القطاع المالي (2012 - 2017) وخاصة عبر: (1) تحسين الاستقرار والشفافية؛ (2) تخفيض التكلفة تسهيلات للنفاذ إلى الخدمات المالية؛ و(3) ملاءمة الإطار القانوني.

وسعى إلى رفع فاعلية وضبط النظام المصرفي والمالي وموائمتها للمواصفات الدولية، فقد تم الانتهاء في عام 2016 من مراجعة الأمر القانوني رقم 2007/020 المتضمن تنظيم مؤسسات الإقراض وكذلك الأمر القانوني 2007/04 الذي يتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني. وتتضمن هذه النصوص القانونية: (1) وضع نظام يتعلق بالبنوك الإسلامية ومؤسسات الدفع؛ (2) إنشاء لجنة للاستقرار المالي؛ (3) تعزيز مراقبة المخاطر ذات العلاقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ (4) مسطرة لتجاوز الأزمات المصرفية.





ونظرا لتزايد التنافس بين البنوك وحرصا على تقرب الخدمات المصرفية من العملاء فقد تزايد عدد فروع المصارف بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية ليبلغ 197 فرعا عام 2016 مقابل 184 فرعا عام 2015 مما ساعد على المزيد من تحقيق الشمول المالي. وتقدر نسبة الصيرفة بحدود 14% وقد ترتفع النسبة إلى 29% إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد الزبناء أو المنتسبين لهيئات التمويل الخفيف.

كما أن مسار عصرنة مركزية المخاطر قد استكمل وتم تصميم لوحة قيادة كأداة لضمان لتحقيق متابعة أفضل للمؤشرات المالية والإحاطة بالمعلومة المالية.

وفي عام 2016 ظلت وتيرة منح القروض مستقرة، وسجلت القروض الصافية المجمعة التي منحتها البنوك ارتفاعا بنسبة 8% بفضل انطلاق برنامج لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بلغت قيمته 50 مليون دولار أمريكي.

ومن ناحية أخرى وبالنظر إلى ضرورة تلبية الاحتياجات المستمرة للبنوك من السيولة، فقد تم إقرار متابعة أسبوعية للسيولة المصرفية ووضع إطار تنظيمي يتعلق بإعادة التمويل العاجل صادق عليه مجلس السياسة النقدية.

وبخصوص التمويل الخفيف، تم التركيز عام 2016 على متابعة نشاط الهيئات العاملة في شبه القطاع وعلى تعزيز الشمول المالي عبر منح الاعتمادات لصالح 5 مؤسسات للتمويل الخفيف من فئة "ب". وتواصلت عمليات تنشيط شبكة الصناديق الشعبية للادخار والقرض (كابيك) مع تعبئة موارد جديدة لتمويل المشاريع لصالح السكان ذوي الدخل المحدود فضلا عن المبادرات الرامية إلى تطوير عمليات التحويلات النقدية لصالح السكان الأكثر هشاشة.

وفيما يخص دعم الاستثمار الخاص تحققت إنجازات معتبرة باتجاه تصحيح مناخ الأعمال مما أدى إلى تحسين ترتيب بلادنا بـ 8 درجات على التصنيف العالمي لممارسة أنشطة الأعمال (doingbusiness). وقد واصلت الحكومة جهودها لتنشيط وتعزيز نظامنا القضائي لكسب ثقة المستثمرين وترسيخ دولة القانون والحكمة الرشيدة.

وعلى صعيد آخر، سمح تنقيح موازنة البنك المركزي واعتماد سياسة التحكم في النفقات من طرف سلطات البنك المركزي عام 2016 بتحقيق فائض مالي تجاوز ما تحقق في السنة السابقة. وبلغت الأرباح الصافية السنوية للبنك ما قدره 2,3 مليار أوقية أي بزيادة 0,7 مليار مقارنة بالسنة المالية السابقة.

السيد الرئيس، لقد كانت تلكم هي أبرز الأحداث التي ميزت أنشطة البنك المركزي الموريتاني في المجالات الاقتصادية والمالية لعام 2016. ووعيا منها بالدور الريادي للقطاع المصرفي والمالي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فإن السلطات النقدية ستواصل الإصلاحات الرامية إلى عصرنة التسيير الداخلي للبنك وتعزيز الشمول المالي والرفع من دور القطاع المالي في تمويل الاقتصاد.

نواكشوط 15 يونيو 2017



عبد العزيز ولد الداهي

## الفهرس

9	I.النمو العالمي	
12	III.التصخم	
14	III.التجارة الدولية	
16	IV.الأسواق المالية	
17	تطور أهم الأسواق المالية	4.1
17	نسب الفائدة	4.2
17	سوق الصرف	4.3
18	سوق المواد الأولية	4.4
24	I.النشاط الاقتصادي	
25	التحليل القطاعي	1.1
26	الزراعة	1.1.1.1
26	التربية الحيوانية	1.1.1.2
26	الصيد البحري	1.1.1.3
27	النشاطات الاستخراجية	1.1.2.1
27	المعادن	1.1.2.2
28	النفط	1.1.2.3
28	الصناعات المعملية	1.1.2.4
28	البناء والأشغال العامة	1.1.2.5
29	النقل والمواصلات	1.1.3.1
29	التجارة	1.1.3.2
29	الخدمات الأخرى	1.1.3.3
29	الإدارات العمومية	1.1.3.4
30	II.الطلب	1.2
31	III.التصخم	
33	III.القطاع الخارجي	
34	المعاملات التجارية	3.1
40	حساب رأس المال والعمليات المالية	3.2
42	IV.الدين الخارجي	
43	مخزون الديون الخارجية	4.1
45	خدمة الدين الخارجي	4.2
47	السحب على السلف الخارجية	4.3
50	الالتزامات الخارجية الجديدة	4.4
52	V.المالية العمومية	
53	قانون المالية لعام 2016	5.1
53	تطور المالية العامة	5.2
53	إيرادات الميزانية	5.2.1
54	الإيرادات الضريبية	5.2.1.1
56	تفقات الميزانية	5.2.2
57	رصيد الميزانية وتمويله	5.2.3
58	VI.النقود	
59	السياسة النقدية	6.1
59	المجاميع النقدية	6.2
63	VII.سوق رؤوس الأموال	
64	سوق أدونات الخزينة	7.1
64	مخزون أدونات الخزينة ونسب الفائدة	7.1.1
65	السوق المصرفي البنيني	7.2
66	عمليات غرفة المقاصة	7.3
66	عمليات التقييد الإلكتروني	7.4
68	VIII.الإشراف المصرفي والمالي	
69	مكونات القطاع المالي	8.1
73	نشاط القطاع المالي	8.4
77	IX.الكشوف المالية للبنك المركزي الموريتاني	
78	I.حسابات الموازنة	
81	II.حسابات النتائج	
84	X.تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي الموريتاني	
87	XI.الملحقات	



7

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016



البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

الجزء الأول:

## المحيط الدولي

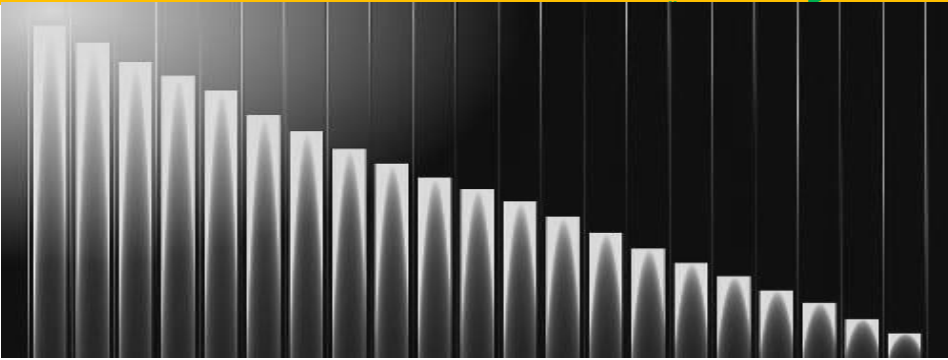




9

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

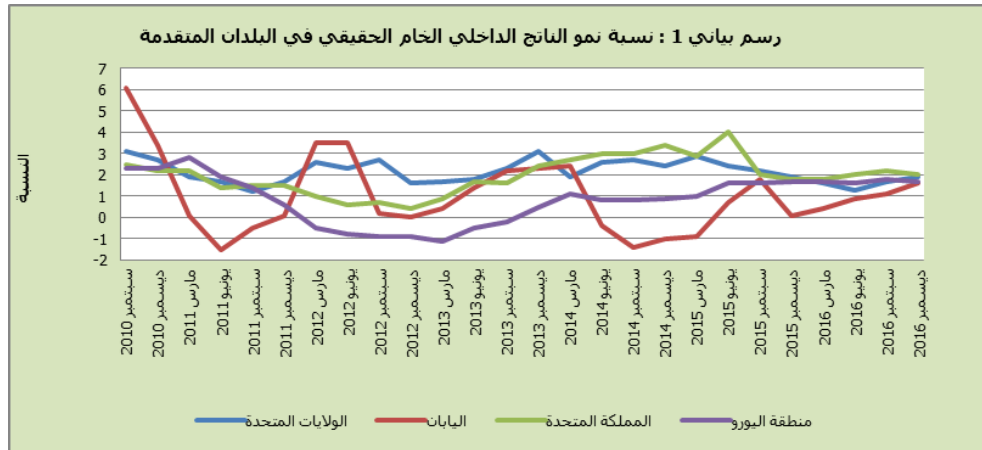
## I. النمو العالمي





شهد النشاط الاقتصادي العالمي عام 2016 نموا ضعيفا وتباطؤا في التجارة وانتعاشا خفيفا في أسعار المنتجات الأساسية إضافة إلى تذبذب أسعار الصرف وعدم استقرار تدفق رؤوس الأموال. وفي هذا السياق استمر النمو الاقتصادي في التباطؤ في معظم البلدان المتقدمة وتلك الصاعدة مع تسارع في النشاط خلال الربع الأخير من عام 2016 وخصوصا في البلدان المتقدمة. وظلت زيادة التضخم العالمي معتدلة رغم الارتفاع الحاصل في بعض البلدان خلال الأشهر الأخيرة من عام 2016.

في عام 2016 تراجع النشاط الاقتصادي العالمي قليلا نتيجة أساسا إلى انخفاض الإنتاج المعملي وخاصة في البلدان المتقدمة وبعض البلدان الناهضة. وقد قدرت نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي عالميا بـ 3,1% عام 2016 مقابل 3,4% عام 2015.



وفي البلدان المتقدمة استقر النمو الاقتصادي عند 1,7% عام 2016 مقابل 2,1% عام 2015. وتباطأت وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 1,6% عام 2016 مقابل 2,6% عام 2015 نتيجة تقلص الطلب. وبلغ النمو في الربع الأخير من 2016 نسبة 1,9% مقابل 3,5% في الربع الثالث و 1,4% في الربع الثاني و 0,8% في الربع الأول، ويعود التقدم الحاصل في الربع الثالث أساسا إلى نفقات الاستهلاك والصادرات الصافية. أما التباطؤ في الربع الأخير فإنه يعكس تطورا ثابتا نسبيا في استهلاك الأسر مقارنة مع الربع السابق.

وعلى مستوى منطقة اليورو، بلغت نسبة النمو 1,8% عام 2016 مقابل 2% في العام السابق. أما مستوى نمو النشاط الاقتصادي الفصلي فقد بلغ نسبة 0,5% في الربع الأخير من عام 2016 مقابل 0,4% في الربع الثالث و 0,3% في الربع الثاني و 0,5% في الربع الأول. وكانت هذه الزيادة مدعومة بالطلب الداخلي وبمستوى المخزونات لكنها تأثرت إلى حد ما بفعل الصادرات الصافية.

وفي المملكة المتحدة، تراجع نمو الناتج الداخلي الخام عام 2016 إلى 1,8% مقابل 2,2% عام 2015. وسجل الاقتصاد تسارعا خفيفا في نهاية العام خلافا للتوقعات بحدوث تباطؤ حاد بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وكان النمو بنسبة 0,7% في الربع الأخير مقابل 0,6% في الربعين الثالث والثاني و 0,3% في الربع الأول.

وفي اليابان، تراجعت نسبة النمو من 1,2% إلى 1% ما بين 2015 و 2016 متأثرة بتضايف تدني الطلب الخارجي وانخفاض استثمارات الشركات.

وفي البلدان الناهضة وتلك السائرة في طريق النمو تراجع نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي قليلا من 4,2% عام 2015 إلى 4,1% عام 2016 وهو ما يعود أساسا إلى تباطؤ الإنتاج الصناعي والطلب الخارجي.

وفي الصين، استقرت وتيرة النمو الاقتصادي عند 6,7% عام 2016 مقابل 6,9% عام 2015. ويعزى ذلك إلى تقلص التجارة الخارجية ومواصلة الجهود الرامية إلى إعادة توازن الاقتصاد الصيني.

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، استمر النشاط الاقتصادي في النمو رغم ضعف مستوى أسعار النفط والشكوك السياسية. وسجل الناتج الداخلي الخام في المنطقة زيادة بنسبة 3,8% عام 2016 بدل 2,8% عام 2015. أما في البلدان المصدرة للنفط فقد تسارع النمو الاقتصادي ليبلغ 3,3% عام 2016 بعد أن سجل 1,6% عام 2015. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط فقد تراجع النمو إلى 3,6% عام 2016 مقابل 3,8% عام 2015.

وبالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء، شهد النشاط الاقتصادي تباطؤا ملحوظا بالارتباط مع انخفاض أسعار المواد الأساسية. حيث انتقلت نسبة النمو من 3,3% عام 2015 إلى 1,4% عام 2016.





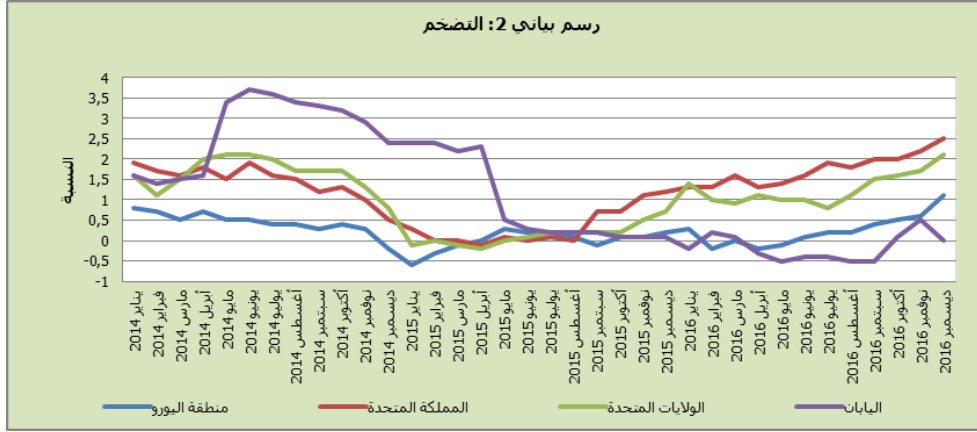
12

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

## II. التضخم



في عام 2016 ظلت وتيرة التضخم العالمي معتدلة بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. غير أن التضخم عاد إلى الارتفاع خلال الأشهر الأخيرة من 2016. وذلك عائد أساسا إلى ارتفاع أسعار معظم المواد الأساسية وخاصة أسعار النفط. وبلغت نسبة التضخم العالمي 2,9% عام 2016 مقابل 2,7% عام 2015.



في الاقتصادات المتقدمة، استقرت نسبة التضخم عند 0,9% عام 2016 مقابل 0,4% عام 2015 تحت تأثير ارتفاع أسعار الطاقة. وفي الولايات المتحدة تسارعت قليلا وتيرة ارتفاع التضخم لتبلغ 1,3% عام 2016 مقابل 0,1% عام 2015. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الطاقة كما حصل تطور في التضخم الكامن باتجاه الزيادة عند 2,2% عام 2016 مقابل 1,8% عام 2015.

أما في منطقة اليورو، فقد بلغت نسبة التضخم 0,2% عام 2016 مقابل تضخم شبه معدوم عام 2015. وقد نتجت هذه الزيادة عن ارتفاع أسعار الطاقة التي تزايدت بنسبة 2,5% خلال عام واحد. وبقيت نسبة التضخم الكامن شبه ثابتة عند 0,9% عام 2016 مقابل 0,8% عام 2015.

وفي اليابان، بلغت نسبة التضخم (0,1%) عام 2016 مقابل 0,3% عام 2015 وهو تراجع يعود أساسا إلى ارتفاع قيمة الين وانخفاض أسعار المواد الأولية. غير أن نسبة التضخم الكامن بلغت 0,2% عام 2016 بعد أن كانت معدومة عام 2015.

وفي البلدان الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو ظلت الضغوط التضخمية معتدلة عام 2016 بسبب استقرار أسعار الصرف وتراجع النمو الاقتصادي. وقد انخفضت قليلا نسبة التضخم لتستقر عند 4,5% عام 2016 مقابل 4,7% عام 2015.

أما فيما يخص الصين، فقد بلغت نسبة التضخم 2,3% مقابل 1,6% عام 2015 بفعل ارتفاع الطلب الداخلي وأسعار المواد الأساسية.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تراجع التضخم قليلا ليستقر عند 5,1% عام 2016 مقابل 5,8% عام 2015.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تسارع النمو إلى حد ما وذلك بالارتباط أساسا مع الهبوط القوي لعملات بعض البلدان المصدرة للمواد الأساسية. وقد ارتفعت نسبة التضخم إلى 12,8% عام 2016 مقابل 8,2% عام 2015.







14

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

### .III التجارة الدولية





أسوء عام 2015، ظل نمو التجارة العالمية ضعيفا تحت تأثير تباطؤ الاقتصاد العالمي وتقلبات أسعار المنتجات الأساسية وانخفاض قوي في النفقات الاستثمارية بالولايات المتحدة والصين وكانت نسبة نمو التجارة العالمية بحدود 1,3% عام 2016 مقابل 2,6% عام 2015. وواجه حجم الصادرات في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية تباطؤا قويا ليستقر على التوالي عند 2,3% و 1,3% عام 2016 مقابل 2,8% و 2,9% عام 2015. وقد ارتفعت واردات الدول المتقدمة بـ 3% في حين ظلت واردات الاقتصادات النامية ثابتة عند 0,2% عام 2016.

ومن حيث القيمة تعرضت وتيرة نمو صادرات السلع وللسنة الثانية على التوالي لتقلص بلغ 3,3% لتستقر عند 15955 مليار دولار أمريكي عام 2016 مقابل 16489 مليار دولار أمريكي عام 2015. كما أن نمو الواردات تقلص بنسبة 3,1% لتستقر عند 16225 مليار دولار أمريكي عام 2016 مقابل 16743 مليار دولار أمريكي عام 2015. ويعزى هذا التطور إلى حد بعيد لتغير سعر الصرف وأسعار المنتجات الأساسية.

أما في الولايات المتحدة فقد انخفضت كل من الصادرات والواردات على التوالي بنسب 3,2% و 2,8% عام 2016 وبلغت 1.455 مليار دولار أمريكي و 2.251 مليار دولار أمريكي عام 2016. وقدرت صادرات الاتحاد الأوروبي بـ 5.373 مليار دولار أمريكي حيث سجلت انخفاضا بنسبة 0,3% عام 2016 في حين ارتفعت قيمة الواردات قليلا بنسبة 0,1% وبلغت 5.330 مليار دولار أمريكي.

وفي اليابان شهدت الصادرات زيادة كبيرة عام 2016 مقارنة بالعام السابق وبلغت 645 مليار دولار أمريكي أي بزيادة 3,2% أما الواردات فقد انخفضت بـ 6,3% عام 2016 بعد انخفاض بلغ 20,2% عام 2015.

وعلى مستوى القارة الإفريقية واصلت التعاملات التجارية عام 2016 الانخفاض الذي لوحظ خلال السنوات القليلة الماضية. وقد تراجعت كل من الصادرات والواردات على التوالي بنسب 11,5% و 9,5% عام 2016.

وتميزت المبادلات التجارية العالمية عام 2016 بالتباين الكبير ما بين بلد وآخر. وهكذا احتلت الصين المركز الأول عالميا حيث بلغت حصتها 13,2% من التجارة العالمية تليها الولايات المتحدة (9,1%) وألمانيا (8,4%) واليابان (4%). وبالنسبة للصادرات حافظت الولايات المتحدة على المركز الأول حيث بلغت حصتها (13,9%) من المجموع عالميا تليها الصين (9,8%) وألمانيا (6,5%) أما القارة الإفريقية فقد ظل نصيبها من التجارة العالمية ضعيفا حيث مثل نصيبها من الواردات والصادرات على التوالي 3,2% و 2,2%.

وفيما يتعلق بتجارة الخدمات عالميا، فإن نمو الصادرات العالمية قد سجل ارتفاعا بسيطا بنسبة 0,1% بعد أن انخفض بنسبة 5,5% عام 2015، ويعزى هذا الوضع جزئيا إلى انخفاض خدمات النقل بنسبة 4,7%.

وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى بنصيب 15,4% من صادرات الخدمات عالميا وهو ما يعادل 733 مليار دولار أمريكي وتحتل المملكة المتحدة المركز الثاني عالميا حيث بلغت صادراتها 329 مليار دولار أمريكي. وحافظت ألمانيا على المركز الثالث عالميا وهو ما يعادل 267 مليار دولار أمريكي أي 5,6% من صادرات الخدمات عالميا.

وفيما يخص استيراد الخدمات عالميا فقد انخفض بنسبة 0,4% عام 2016 لتبلغ 3.600 مليار دولار أمريكي. وبقي ترتيب المستوردين عالميا شبه ثابت. وهكذا فإن الولايات المتحدة تهيمن على استيراد الخدمات أي 13,4% من سوق الخدمات وهو ما يعادل 482 مليار دولار أمريكي تليها الصين بحصة 12,5% وبمبلغ 449 مليار دولار أمريكي ثم اليابان بنسبة 5% من المجموع.



16

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

#### IV. الأسواق المالية

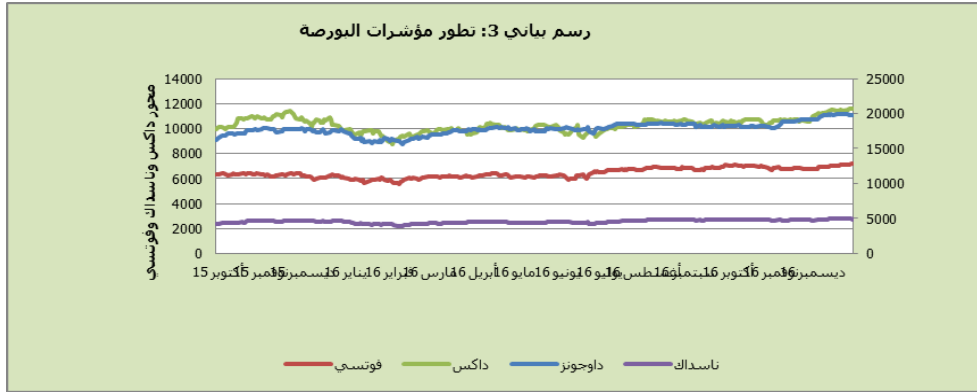




#### 4.1 تطور أهم الأسواق المالية

تميزت مؤشرات أهم الاسواق المالية بالاستقرار خلال النصف الأول من عام 2016 قبل أن تزداد تدريجيا لغاية نهاية السنة متأثرة بشكل أساسي باستباق انتعاش الميزانية وزيادة الاستثمارات في البنى الأساسية بالولايات المتحدة. وهكذا كانت القيم في أهم الأسواق المالية عند الإغلاق في السنة كالآتي:

- ✓ ربح الداوجونز بنسبة 15,2% عام 2016 حيث انتقل من 17.148 إلى 19.762 نقطة؛
- ✓ زيادة الداكس بـ 16% حيث انتقل من 9.985 إلى 11.584 نقطة؛
- ✓ النازدك كسب حوالي 8,1% حيث انتقل من 4.497 إلى 4.863 نقطة؛
- ✓ الفوتسي ربح 20,7% وانتقل من 5,954 إلى 7.189 نقطة؛



#### 4.2 نسب الفائدة

في عام 2016 ظل تطور نسب الفائدة في البنوك المركزية الرئيسية متجهًا نحو الانخفاض باستثناء الخزينة الاتحادية التي قامت بمراجعة نسبة الفائدة المركزية باتجاه الزيادة بـ 25 نقطة قاعدية لتستقر ما بين 0,5% إلى 0,75%.

قام بنك انكلترا بتخفيض نسبة الفائدة المركزية بـ 25 نقطة قاعدية خلال اجتماعه بتاريخ 4 أغسطس 2016 إلى 0,25% بعد التصويت لصالح انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit). أما البنك المركزي الأوروبي فقد خفض نسبة الفائدة المركزية إلى 0,00% في شهر مارس 2016.

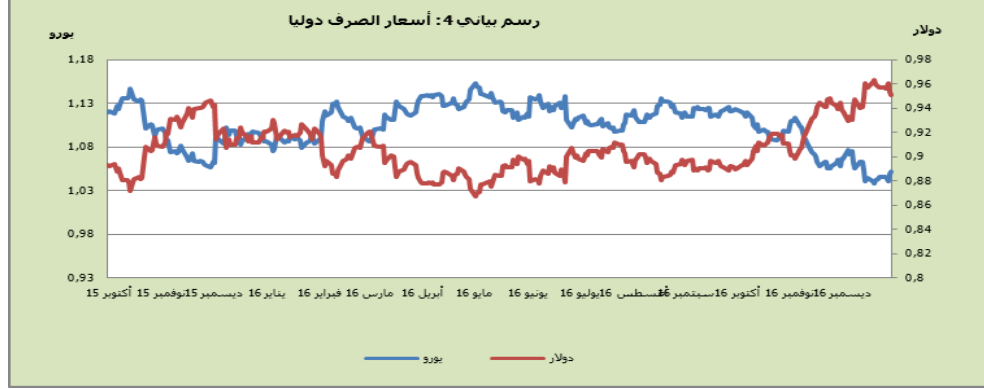
كما خفض بنك اليابان المركزي نسبة الفائدة الرئيسية إلى ( 0,1% ) مقابل 0,1% عام 2015. وتهدف هذه السياسة ذات سعر الفائدة السالب إلى تحفيز البنوك من أجل توزيع المزيد من القروض سعياً إلى تحريك النمو الاقتصادي.

#### 4.3 سوق الصرف

في سنته 2016، ظل أداء سوق الصرف متقلبا وذلك بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأنشطة البنوك المركزية. وتتميز سوق العملات الرئيسية بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالجنيه الاسترليني واليورو مع انخفاض قيمته مقابل الين الياباني.

ويرتبط هذا التطور بالتوجه الجديد للسياسة النقدية التي تبنتها الخزينة الاتحادية مما أدى إلى عودة نسبة الفائدة إلى الزيادة.

وعلى مدى عام 2016 سجل الدولار ارتفاعا بنسبة 3,3% مقابل اليورو حيث انتقل من 0,9209 إلى 0,9512 وارتفع بنسبة 16% مقابل الجنيه حيث انتقل من 0,6783 إلى 0,8106. وبالمقابل خسر حوالي 3,6% مقارنة مع اللين وانتقل من 0,0086 إلى 0,0083.



#### 4.4 سوق المواد الأولية

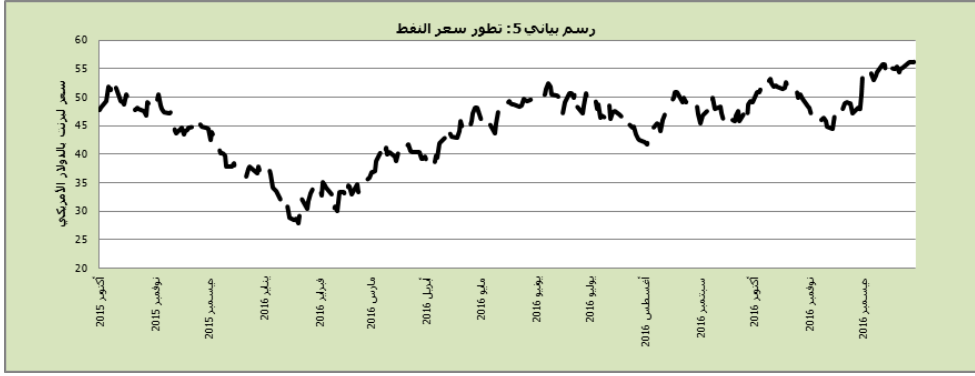
اتسمت سنة 2016 بانتعاش أسعار المواد الأولية وخاصة في نصفها الثاني وارتفع المؤشر العام لأسعار المواد الأساسية لصندوق النقد الدولي بـ 26% عام 2016 بالارتباط مع زيادة الاستثمارات في الأصول الثابتة وانخفاض فائض العرض لبعض المواد الغذائية.

##### 4.4.1 النفط

بعد هبوط ناهز 25% ما بين دجنبر 2015 ويناير 2016 ارتفعت الأسعار لاحقا بنسبة 52% على مدار السنة. ويعزى هذا الارتفاع القوي إلى قرار تخفيض الإنتاج الذي اتخذته منظمة البلدان المصدرة (الأوبك) وروسيا. وفي نهاية شهر دجنبر 2016 كان سعر تبادل النفط يبلغ 56,8 دولار أمريكي مقابل 37,3 دولار أمريكي للبرميل في نهاية دجنبر 2015.

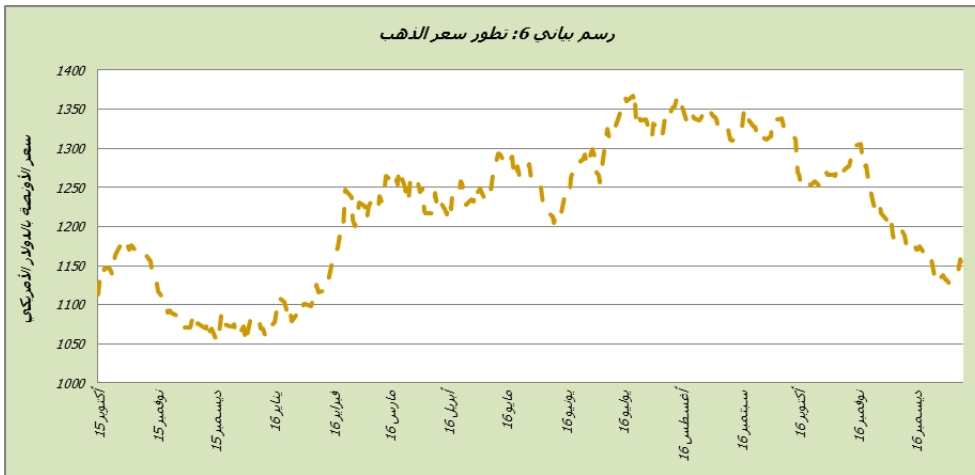
وكمعدل سنوي بلغ سعر البرميل "البرنت" 45,1 دولار أمريكي عام 2016 مقابل 51,9 دولار أمريكي عام 2015 أي بانخفاض 13%.





#### 4.4.2 الذهب

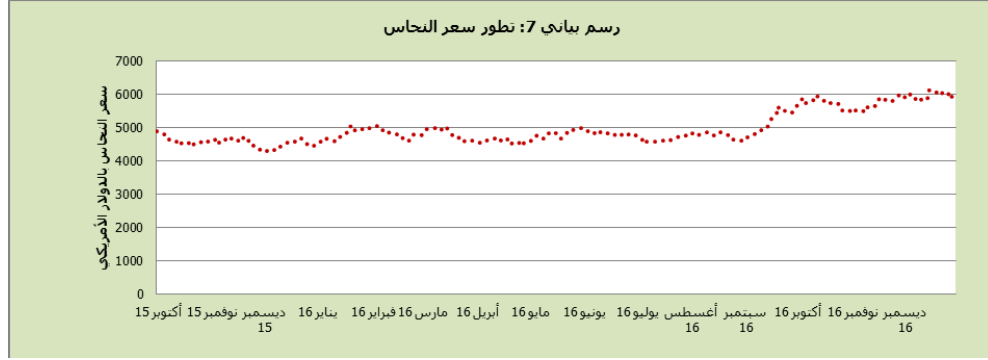
استهل سعر الذهب عام 2016 بارتفاع قوي قدره 27% لغاية شهر يوليو بسبب المخاوف المرتبطة بضعف نمو الاقتصاد العالمي وانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. غير أنه ابتداء من شهر نوفمبر شرع سعر الذهب في التراجع متأثراً بارتفاع الدولار وعودة نسب الفائدة على المدى الطويل إلى الارتفاع. وزاد سعر الأونصة بـ 8% على امتداد السنة حيث انتقل من 1.159,5 دولار أمريكي عام 2015 إلى 1.249,5 دولار أمريكي عام 2016.



#### 4.4.3 النحاس

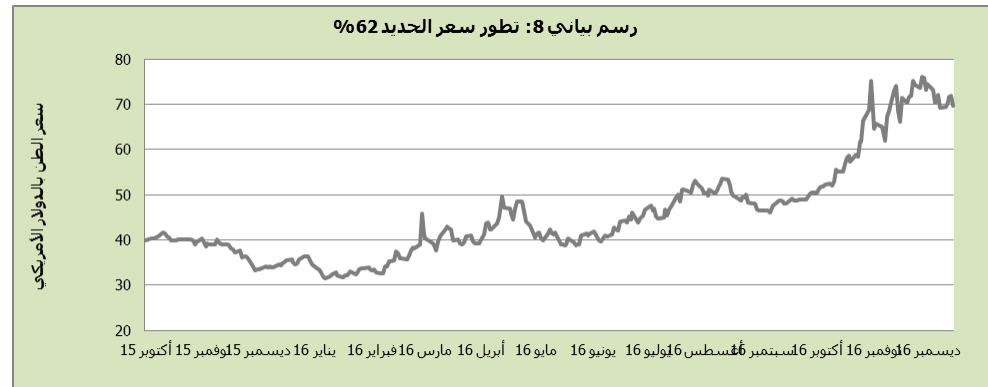
خلافًا للمعادن الأخرى كان تطور سعر النحاس معتدلاً خلال الأشهر العشرة الأولى من العام قبل أن يرتفع بقوة في الربع الأخير وخاصة في أكتوبر ونوفمبر عام 2016. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى المخاوف ذات العلاقة بخطر انخفاض عرض إنتاج كل من إفريقيا وآسيا. وخسر سعر النحاس 12% خلال عام 2016 مقارنة مع عام 2015.





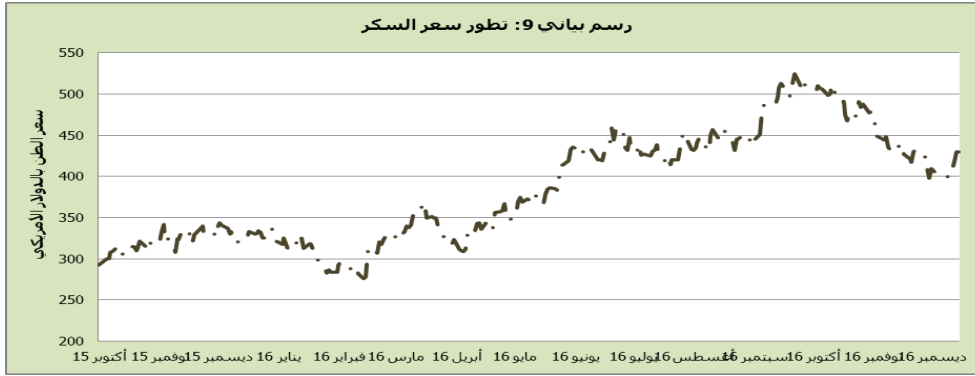
## الحديد

تميز سعر الحديد من فئة 62% بالاتجاه نحو الزيادة عام 2016 وذلك بالارتباط مع تصافر تأثيرات المضاربة في الأسواق وانتعاش الاقتصاد الصيني. وعلى مدى سنة واحدة بيع الطن الواحد 72.2 دولار أمريكي في ديسمبر 2016 مقابل 34,7 دولار أمريكي في ديسمبر 2015.



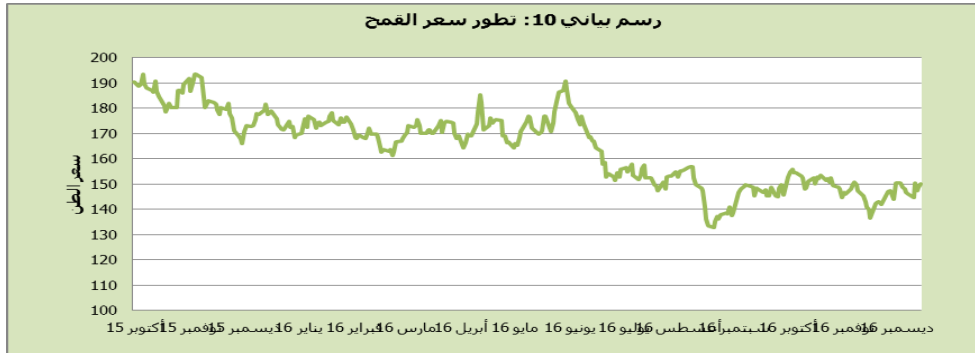
## 4.4.4 السكر

تسارع ارتفاع سعر السكر انطلاقا من الربع الثاني حيث بلغ أعلى مستوى له في شهر أكتوبر عند 524,9 دولار أمريكي للطن مقابل 330 دولار أمريكي في بداية العام وذلك بسبب انخفاض الإنتاج العالمي. وبعد ذلك ارتفع السعر بنسبة 28% حيث انتقل إلى 430 دولار أمريكي للطن في شهر ديسمبر 2016 مقابل 335,9 دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2015.



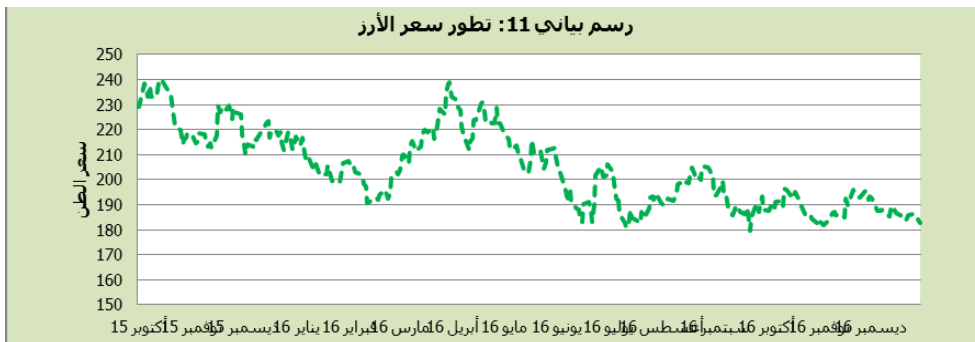
#### 4.4.5 القمح

تميز عام 2016 بهبوط الأسعار العالية للقمح نتيجة توفر العرض في الأسواق بالارتباط مع الحصاد الجيد، وعلى مدار العام خسر سعر القمح 11% ليستقر عند 150 دولار أمريكي للطن في شهر ديسمبر 2016 مقابل 172,6 دولار أمريكي في نهاية شهر ديسمبر 2015.



#### 4.4.6 الأرز

سجل سعر الأرز هبوطاً قوياً بفعل الحصاد الجيد في آسيا بالارتباط مع الظروف المناخية حيث تراجع بـ 18,7% على مدار سنة 2016 من 226,7 دولار أمريكي في نهاية 2015 إلى 184 دولار أمريكي في النهاية 2016.





22

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

الجزء الثاني:

## الوضع الاقتصادي والمالي الوطني







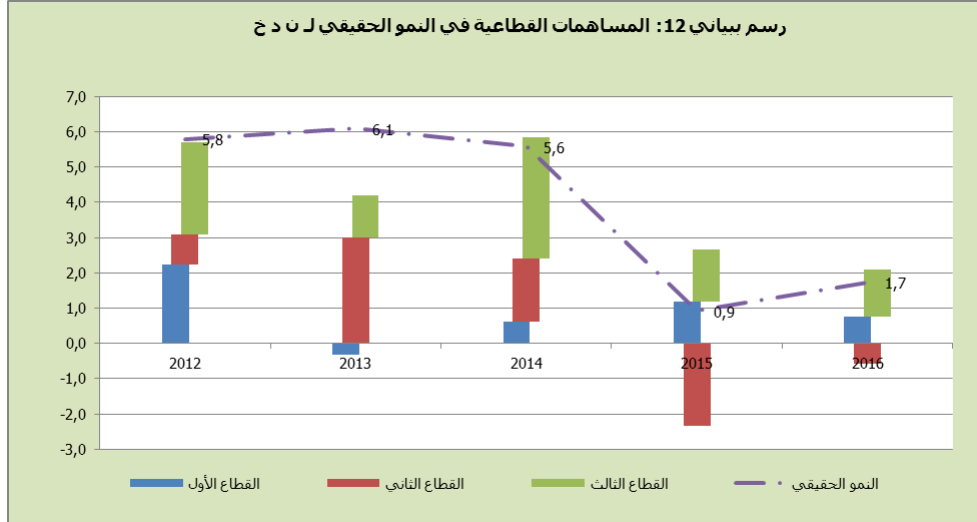
24

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

## 1. النشاط الاقتصادي



في عام 2016 تأثر الاقتصاد الوطني بتباطئ النشاط الاقتصادي العالمي وبانخفاض مستويات الإنتاج في القطاعين الأول والثاني أساسا. وسجل الاقتصاد الوطني نموا ضعيفا في الناتج الداخلي الخام الحقيقي بلغ 1,7% عام 2016 وإن كان يفوق ما تحقق عام 2015 (0,9%). وباستبعاد الصناعات الاستخراجية فقد بلغ نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 2,2% مقابل 2,1% عام 2015.



وعلى مدى السنوات الخمس الماضية استقر معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي عند 4% حيث كان مقطورا بالقطاع الثالث أساسا.

وسجل الناتج الداخلي الخام الاسمي زيادة بنسبة 5,9% ليستقر عند 1661,5 مليار أوقية عام 2016 وهو ما يعكس تحسن أسعار الصادرات في الأسواق الدولية وهكذا فإن معامل انكماش الناتج الداخلي الخام قد سجل ارتفاعا بنسبة 4,1% مقابل انخفاض 4,4% عام 2015.

## 1.1 التحليل القطاعي

### 1.1.1 القطاع الأول

هبط الناتج الداخلي الخام للقطاع الأول، بعد أن سجل ارتفاعا بنسبة 4,3% عام 2015، إلى 2,7% عام 2016 نتيجة استمرار المصاعب على مستوى فرع الأنشطة الزراعية. وهكذا انتقل إسهام القطاع الأول في النمو من 1,2 نقطة إلى 0,8 نقطة.

و بالاسعار الجارية تراجع الناتج الداخلي الخام للقطاع الأول بنسبة 2,9% ليستقر عند 398,7 مليار أوقية، كما حصل تراجع خفيف في التأثير النسبي للقطاع على الناتج الداخلي الخام الإجمالي بنسبة 24,1% عام 2016 مقابل 24,7% عام 2015.

### 1.1.1.1 الزراعة

تأثر النشاط الزراعي عام 2016 بتراجع المساحات المزروعة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج. وهكذا فإن الإنتاج الإجمالي للأرز غير المقشور في فصل الخريف بلغ 115,7 ألف طن مقابل 131,4 ألف طن في الحملة الزراعية السابقة أي بانخفاض 11,9%. وأدى هذا الوضع إلى انخفاض في الناتج الداخلي الخام الحقيقي للزراعة بنسبة 6,2% رغم ارتفاع مردودية الأرز التي بلغت 6 طن في الهكتار بسبب جودة البذور وزراعة حقول جديدة في ولاية اترارزه خلال حملة الخريف. وأدى تراجع الناتج الداخلي الخام الحقيقي للزراعة إلى انخفاض في النمو إجمالا بلغ 0,3 نقاط مئوية.

كما أن الناتج الداخلي الإسمي للزراعة بلغ 52,6 مليار أوقية عام 2016 مقابل 55,2 مليار أوقية عام 2015 أي بتراجع 2,7% وظلت مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام الإسمي الإجمالي شبه ثابتة عند 3,2% مقابل 3,5% عام 2015.

### 1.1.1.2 الثروة الحيوانية

بعد تسارع نمو القيمة المضافة الحقيقية لقطاع الثروة الحيوانية ليصل 4,9% عام 2015، استقر عند 5% عام 2016 حيث كانت مساهمته في النمو الحقيقي تعادل نقطة مئوية واحدة. ونتج هذا التطور عن تماسك إنتاج الثروة الحيوانية بفضل توفر المراعي بعد موسم أمطار جيد ووجود الأعلاف بشكل خاص بعد تحقيق نتائج إيجابية في مجال مكافحة أمراض الماشية.

وفي عام 2016 بلغ الناتج الداخلي الخام الإسمي للثروة الحيوانية 311 مليار أوقية أي ما يعادل 18,7% من الناتج الداخلي الخام الإسمي الإجمالي وهو ما يعكس استقرارا شبه كامل لهذا القطاع مقارنة مع نسبة 19,4% من الناتج الداخلي الإجمالي لعام 2015.

### 1.1.1.3 الصيد البحري

شهد النشاط الإنتاجي للصيد عام 2016 انتعاشا قويا ونموا في القيمة المضافة الحقيقية بلغ 1,5% مقابل تراجع بنسبة 4,3% عام 2015. وأصبح إسهامه في نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي إيجابيا عند 0,03 نقطة مئوية بعد 3 سنوات متتالية من الانخفاض. وسجل النشاط الإنتاجي ارتفاعا بنسبة 102% ليستقر عند 820 ألف طن في حين لم يتجاوز حجم الصادرات 178 ألف طن وتعكس هذه الزيادة القوية أهمية حصة الأساطيل الأجنبية كالسفن الأوروبية والصينية وغيرها، من الكميات المصطادة. ويشار إلى أن 90% من الكميات المصطادة عام 2016 تعلق بالصيد السطحي مقابل 8,2% لأسماك العمق و1,7% لرأسيات الأرجل.

إما الناتج الداخلي الخام الاسمي لنشاط الصيد فقد حل ارتفاعا بنسبة 24% ليصل 34 مليار أوقية وهو ما يعادل 2,0% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي وذلك تحت تأثير زيادة أسعار التصدير والكميات المصدرة.

### 1.1.2 القطاع الثاني

تقلص الناتج الداخلي الخام الحقيقي للقطاع الثاني، للسنة الثانية على التوالي، بنسبة 2,2% عام 2016 مقابل 8,2% عام 2015. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى نشاط الصناعات الاستخراجية باستبعاد منجم الحديد وكذلك هبوط النشاطات المعملية.



وهكذا فإن القطاع الثاني أدى إلى انخفاض في نمو الناتج الداخلي الخام بـ0,6 نقطة مئوية وإن كانت النسبة أقل بالمقارنة مع ما حصل عام 2015 (2,3 نقاط مئوية).

ومن الناحية الاسمية زاد الناتج الداخلي الخام بنسبة 11% ليستقر عند 467,6 مليار أوقية عام 2016 بعد هبوطه بـ21,4% عام 2015 كنتيجة لارتفاع أسعار منتجات التصدير وخاصة خلال النصف الثاني من عام 2016. وانتقلت حصة القطاع من الناتج الداخلي الخام الإجمالي من 26,8% عام 2015 إلى 28,1% عام 2016.

#### 1.1.2.1 النشاطات الاستخراجية

كما هو الحال في عام 2015 أثرت الصناعات الاستخراجية سلبا على نمو الاقتصاد الوطني بسبب انخفاض الإنتاج بـ25% واستمرار ظرفية اقتصادية غير ملائمة حتى منتصف السنة. وقد سجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي لنشاط الصناعات الاستخراجية انخفاضا بنسبة 1,4% عام 2016 مقابل (7,6% عام 2015). وبالأسعار الجارية استقر الناتج الداخلي الخام عند 203,9 مليار أوقية أي بزيادة 34,1% وهو ما يعود أساسا إلى انتعاش الأسعار على مستوى السوق الدولي. وهكذا انتقلت حصة الصناعات الاستخراجية من الناتج الداخلي الخام الإجمالي إلى 12,3% مقابل 9,7% عام 2015.

#### 1.1.2.2 المعادن

في عام 2016 انتعش النشاط المنجمي قليلا بنسبة نمو بلغت 0,3% من الناتج الداخلي الخام الحقيقي لشبه القطاع مقابل انخفاض 7,5% عام 2015. ونتج هذا الارتفاع عن زيادة إنتاج الحديد وإن كان إنتاج كل من النحاس والذهب قد سجل انخفاضا. وبالأسعار الجارية استقر الناتج الداخلي الخام للنشاطات المعدنية عند 154,7 مليار أوقية أي بزيادة 57,5% مع ارتفاع قيمته نسبة إلى الناتج الداخلي الخام الإجمالي بـ9,3% عام 2016 مقابل 6,3% عام 2015.

وبلغ إنتاج الحديد لعام 2016 حوالي 13,26 مليون طن وهو مستوى يقل قليلا عن التوقعات البالغة 13,5 مليون طن. وفي عام 2015 انخفض الإنتاج إلى 11,6 مليون طن. وتزايدت القيمة المضافة للمعدن عام 2016 حيث بلغت 14,3% بالأرقام الحقيقية وهو ما يمثل انتعاشا بعد الانخفاض المسجل عام 2015 والبالغ 12,8%. وبالأسعار الجارية شهد الناتج الداخلي الخام للنشاط الإنتاجي للحديد طفرة قوية بنسبة 236,2% بقيمة 91,6 مليار أوقية مقارنة مع 27,2 مليار أوقية لعام 2015. ويعبر هذا التطور عن العودة إلى الحالة الطبيعية بفضل اتجاه أسعار الحديد في الأسواق العالمية نحو الارتفاع. وبذلك ارتفعت حصة الحديد من الناتج الداخلي الخام الإجمالي إلى 5,5% عام 2016 بعد أن سجلت 1,7% عام 2015.

أما إنتاج الذهب فقد سجل انخفاضا أكبر مما تحقق في العام السابق (19%) لعام 2016 ليبلغ 229,1 ألف أونصة مقابل 283,1 ألف أونصة عام 2015. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى توقف إنتاج شركة تازيازت (يمثل أكثر 76% من مجموع الإنتاج) خلال شهري يونيو ويوليو من عام 2016. وبلغ الإنتاج 175,1 ألف أونصة من أصل التوقعات البالغة 164,2 ألف أونصة وكان إنتاج الذهب لشركة MCM بحدود 53 ألف أونصة أي بانخفاض 15% مقارنة مع عام 2015. وبالنسبة لمنجم النحاس وبالمقارنة مع عام 2015 فقد سجل انخفاضا أكبر مما كان متوقعا أي 27% مقابل 8,1% ليستقر عند 32,8 ألف طن عام 2016. وفضلا عن الظروف التي كانت قائمة على مستوى السوق العالمي فإن هذا التطور يعزى أيضا إلى انخفاض نسبة المعدن.



وعليه فإن الناتج الداخلي الخام لهذا الفرع (الذهب والنحاس) قد سجل انخفاضا قويا بلغ 21,8% بالأرقام الحقيقية و11% من حيث القيمة.

وبالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام الإسمي الإجمالي فإن الناتج الداخلي الخام (الذهب والنحاس) مثل 3,8% عام 2016 مقابل 4,5% عام 2015.

#### 1.1.2.3 النفط

ظل الإنتاج النفطي يتجه نحو الانخفاض ليستقر عند 1,7 مليون برميل عام 2016 مقابل 1,9 مليون برميل عام 2015 نتيجة المصاعب الفنية. وكما هو الحال في عام 2015 تراجع معدل الإنتاج الشهري بـ11% ليستقر عند 143,6 ألف برميل عام 2016 وبلغ الانخفاض السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي للنشاط النفطي 7,2% عام 2016 بعد 7,6% عام 2015 وبالإسعار الجارية بلغ الناتج الداخلي الخام النفطي 28,1 مليار أوقية أي بانخفاض 15,1% كنتيجة لهبوط أسعار النفط الخام. ومثلت القيمة المضافة الإسمية للنشاط النفطي 1,7% من الناتج الداخلي الخام الإسمي الإجمالي عام 2016 مقابل 2,1% عام 2015.

#### 1.1.2.4 الصناعات المعملية

بعد الانتعاش الحاصل عام 2015 (+7,4%)، سجل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لنشاط الصناعات المعملية انخفاضا بنسبة 8,7% عام 2016. ويعود هذا التراجع أساسا إلى انخفاض "الإنتاج الغذائي" (-10,5%) و"المشغولات المعدنية" (-52%) و"المعدات المعدنية" (-0,8%). وبالمقابل شهد إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء ارتفاعا بنسبة 10,5% مقارنة مع عام 2015. وبإستبعاد الطاقة (الماء والكهرباء) فإن الناتج الداخلي الخام الحقيقي للوحدات المعملية قد سجل انخفاضا بنسبة 9,1%.

وبالإسعار الجارية بلغ الناتج الداخلي الخام لفرع الصناعات المعملية 134,2 مليار أوقية أي بانخفاض 7,3% مقارنة مع مستواه لعام 2015 وهو ما نقل حصته من الناتج الداخلي الخام الإسمي الإجمالي إلى 8,1% بعد أن كان 9,2% عام 2015.

#### 1.1.2.5 البناء والأشغال العامة

انتعشت قليلا أنشطة فرع البناء والأشغال العامة خلال النصف الثاني من عام 2016 بسبب ارتفاع الواردات من معدات البناء. كما ارتفع نمو القيمة المضافة الحقيقية بـ2,6% ونمو القيمة المضافة الإسمية بـ4,1% ليستقر عند 129,4 مليار أوقية عام 2016. وقد مثل الناتج الداخلي الخام الإسمي للبناء والأشغال العامة 7,8% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي أي بمستوى يكاد يشبه ما تحقق عام 2015 (7,9%).

#### 1.1.3 القطاع الثالث

في عام 2016 ارتفع نشاط القطاع الثالث، باستثناء الإدارات العمومية، متأثرا بتماسك أنشطة المواصلات والتجارة، رغم التباطؤ الذي سجلته الخدمات الأخرى. وزادت القيمة المضافة الحقيقية لأنشطة القطاع التجاري بـ4,8% مقابل 4,6% عام 2015. وساهمت في النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام بـ1,5 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام الإجمالي.





وبالأسعار الجارية سجل الناتج الداخلي الخام لهذه الأنشطة ارتفاعاً بنسبة 5,4% ليلغ 495,8 مليار أوقية أي 29,8% من الناتج الداخلي الخام الإسمي عام 2016.

وبمراعاة الخدمات غير السلعية التي قدمتها الإدارات العمومية يسجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي للقطاع الثالث، وللجنة الثانية على التوالي، تباطؤاً بـ3,6% مقابل 4,1% عام 2015. وبقيت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام الإجمالي ثابتة عند 1,3 نقاط مئوية. وبالأسعار الجارية تقدر القيمة المضافة للقطاع بـ671,5 مليار أوقية عام 2016 أي بزيادة 4,8% مما يرفع حصتها في تكوين الناتج الداخلي الخام الإجمالي إلى 40,4% مقابل 40,8% عام 2015.

#### 1.1.3.1 النقل والمواصلات

في عام 2016 سجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي لنشاطات النقل والمواصلات ارتفاعاً بنسبة 4,7% مقابل 3,6% عام 2015. ويعود مستوى هذا النمو أساساً إلى تسارع نشاط المواصلات (+7,7% مقابل 3,6% عام 2015) أما الناتج الداخلي الخام للنقل فقد سجل انخفاضاً بنسبة 4,7%.

وبلغت القيمة المضافة الإسمية للنقل والمواصلات 91,7 مليار أوقية عام 2016 أي بارتفاع خفيف مقارنة مع 90,9 مليار أوقية حققتها عام 2015. ويأتي هذا التطور نتيجة الانخفاض الملاحظ في حجم نشاط النقل خلال الفترة أما المواصلات فقد كان توجهها صحيحاً بفعل حجم الاتصال وارتفاع رقم الأعمال بنسبة 24%، ومن حيث القيمة بالأوقية الجارية فقد مثل الناتج الداخلي الخام للنقل والمواصلات 5,5% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي أي ما يعادل نشاط إنتاج الحديد لعام 2016.

#### 1.1.3.2 التجارة

شهد الناتج الداخلي الخام الحقيقي للنشاط التجاري تسارعاً في نموه بنسبة 3,3% عام 2016 مقابل 2,9% عام 2015. ومن الناحية الاسمية فإن القيمة المضافة للقطاع بلغت 143,1 مليار أوقية مقابل 136,5 مليار أوقية عام 2015 أي بزيادة 4,8% وهو ما يمثل 8,6% من إجمالي الناتج الداخلي الخام لعام 2016 مقابل 8,7% عام 2015.

#### 1.1.3.3 الخدمات الأخرى

ظل نشاط الخدمات الأخرى في الاتجاه الصحيح بشكل عام رغم تباطؤ نموه الحقيقي بـ5,8% عام 2016 مقابل 6,5% عام 2015 وبلغت القيمة المضافة الإسمية 261 مليار أوقية أي بزيادة 7,4% وهو ما رفع مساهمتها في الناتج الداخلي الخام الإجمالي إلى 15,7% مقابل 15,5% عام 2015.

#### 1.1.3.4 الإدارات العمومية

بعد تسجيل نسبة نمو ضعيفة نسبياً ما بين 2011 و2015 تقلص الناتج الداخلي الخام الحقيقي لنشاط الإدارات العمومية عام 2016 بانخفاض 2,2% بالارتباط مع تراجع النفقات الجارية وخاصة نفقات السلع والخدمات. وهكذا فإن الناتج الداخلي الخام الجاري للإدارات



العمومية سجل تباطؤا بـ3,1% ليبلغ 175,7 مليار أوقية أي 10,6% من إجمالي الناتج الداخلي الخام مقابل 10,9% عام 2015.

## 1.2 الطلب

برسم عام 2016، تعززت الموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني بـ5,6% لتبلغ 2.542,3 مليار أوقية مقابل 2.407,5 مليار أوقية عام 2015 تحت تأثير الارتفاع المتزامن للناتج الداخلي الخام الإسمي بـ5,9% وارتفاع واردات السلع والخدمات بـ5% حيث بلغت 880,7 مليار أوقية. أما الطلب الداخلي فقد قدر بـ1.955,6 مليار أوقية وهو ما يشير إلى بداية انتعاش بنسبة 4,1% مقارنة مع السنتين السابقتين حيث سجل تراجعاً نتيجة استمرار هبوط الاستثمار وتباطؤ وتيرة زيادة الاستهلاك. غير أن تأثير كل من زيادة الناتج الداخلي الخام وانخفاض الاستثمارات أدى إلى هبوط عجز الموارد من 309,0 مليار أوقية عام 2015 إلى 294,1 مليار أوقية عام 2016.

### 1.2.1 الاستهلاك

تزايد الاستهلاك النهائي بالأسعار الجارية ببطء حيث بلغ 1.293,6 مليار أوقية عام 2016 أي بنسبة 1,7% مقابل زيادة 5% عام 2015 بعد أن شهد ارتفاعاً بنسبة 8% عام 2014. ويعزى هذا التطور في آن واحد إلى تباطؤ وتيرة استهلاك الأسر واستهلاك الإدارات العمومية. وقدر استهلاك الأسر بـ931,6 مليار أوقية أما استهلاك الإدارات العمومية فقد بلغ 362,0 مليار أوقية أي على التوالي 56,1% و22% من الناتج الداخلي الخام لعام 2016 مقابل 58% و23% من الناتج الداخلي الخام لعام 2015.

### 1.2.2 الاستثمار

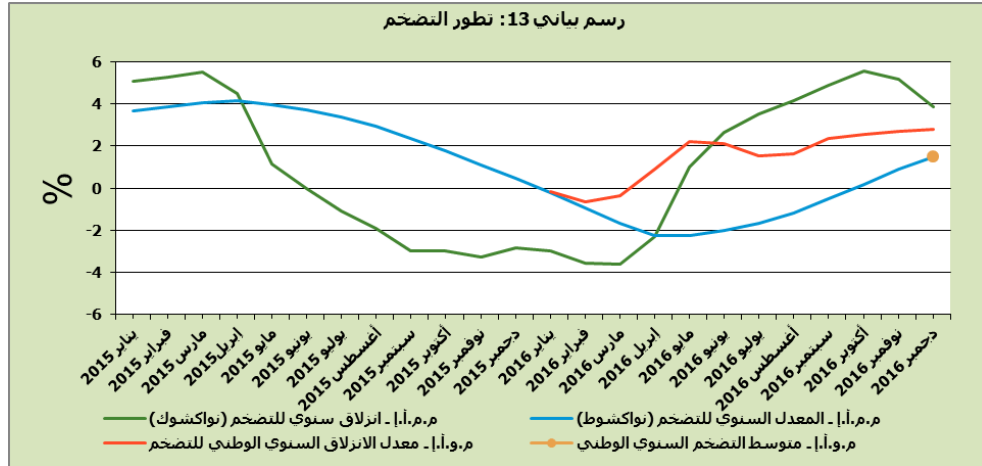
بلغ التكون الخام لرأس المال الثابت 779,6 مليار أوقية عام 2016 أي بانخفاض 3,2% مقارنة بمستواه عام 2015 (8,8%). ويعزى ذلك إلى تزامن التراجع في الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة. وهكذا انتقلت نسبة الاستثمار، المعبر عنها بنسبة التكون الخام لرأس المال الثابت إلى الناتج الداخلي الخام الإسمي إلى 47% مقابل 51,3% عام 2015 و54,3% عام 2014.







بالرغم من الارتفاع المعتدل لمؤشر أسعار الاستهلاك على المستوى الوطني، ظل التضخم تحت السيطرة بشكل عام في سنة 2016 وذلك نتيجة نهج سياسة نقدية حذرة واتخاذ إجراءات لدعم السكان الأكثر فقرا في إطار أنشطة الحكومة الرامية إلى تخفيف تأثير الزيادة في أسعار المواد الأساسية وهبوط أسعار المواد الغذائية دوليا.



ارتفع التضخم بنسبة 2,8% كإتلاف سنوي مقابل انخفاضه بـ2,8% عام 2015. وكمعدل سنوي بلغت نسبة التضخم 1,5% عام 2016 مقابل 0,5% عام 2015 ونتج هذا التطور أساسا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية (+4,5%) وخصوصا "الخبز والحبوب" (2,2%) و"السماك وثمار البحر" (22,7%) و"الخضار" (+7,3%).

وقد كان ارتفاع المستوى العام للأسعار مقرونا، وبدرجة أقل، بارتفاع مؤشرات مجموعات "التبغ والمؤثرات النفسية" و"الملبوسات والأحذية" و"الأثاث وتجهيزات المنازل" و"الصحة" و"النقل" و"التعليم" حيث ارتفعت على التوالي بـ: +5,4%، +3%، +2,1%، +13,1%، +2,1%، +3% غير أن هذه الزيادات تم تخفيف تأثيرها بفعل انخفاض أسعار الخدمات مثل "السكن، الماء، الكهرباء، الغاز، المحروقات" (-2,4%) و"الاتصالات" (-9,2%). ومن ناحية ثانية ساهم مؤشر أسعار المواد الغذائية بـ2,3 نقاط مئوية في زيادة التضخم. أما التضخم الكامن (باستبعاد المواد الغذائية والطاقة) فقد سجل ارتفاعا خفيفا بنسبة 0,5% مساهما بذلك بـ0,4 نقاط مئوية في تطور المؤشر العام.

وبحسب منشئ المواد فقد ارتفع تضخم كل من أسعار المواد المستوردة والمواد المحلية على التوالي بـ4,5% و1,1% عام 2016. أما أسعار المنتجات الطازجة فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 13% في حين بقيت أسعار الطاقة ثابتة.

وقد ارتفعت أسعار منتجات كل من القطاع الأول والقطاع الثاني على التوالي بـ10,1% و2,4% في حين أن أسعار منتجات القطاع الثالث تراجعت بـ0,6% وبخصوص أسعار البضائع غير المعمرة والبضائع المعمرة والبضائع شبه المعمرة فقد كانت الزيادات على التوالي 1,2%، 3,8% و2,8%.

وعلى مدى السنوات الخمس السابقة كان اتجاه معدل التضخم السنوي مقاسا بمؤشر أسعار الاستهلاك تنازليا حيث انتقل من 4,9% عام 2012 إلى 3,9% عام 2016 وخلال الفترة ذاتها كان معدل نسبة التضخم السنوي بحدود 2,3%.



## القطاع الخارجي

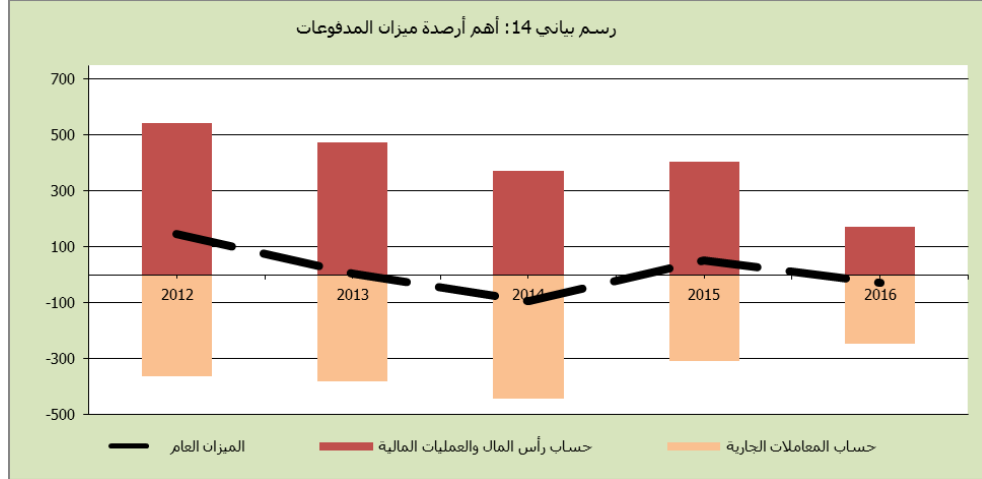


33

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016



تأثرت المبادلات الخارجية عام 2016 بتباطؤ النمو العالمي مما أدى إلى هبوط الأسعار العالمية للمواد الأولية. وقد تحسن رصيد الحساب الجاري في حين تراجع فائض حساب رأس المال والعمليات المالية. وهكذا فإن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات سجل عجزا في حين بقيت احتياطات الصرف مستقرة عند 824,5 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 5,4 أشهر من الواردات مقابل 5,6 شهرا عام 2015.

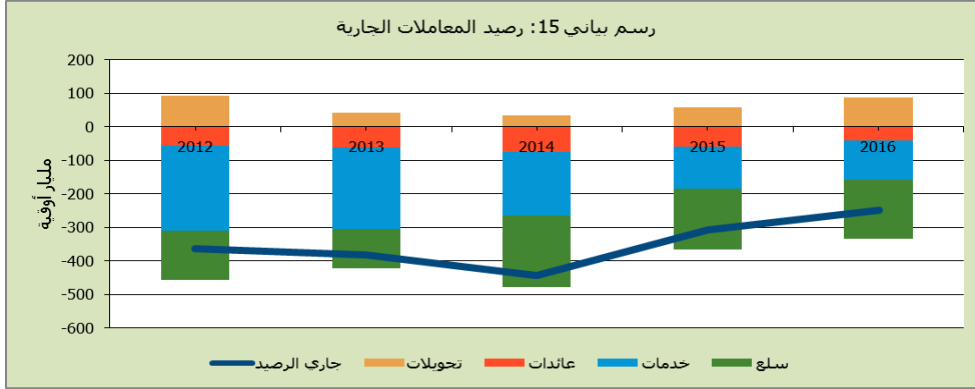


2016	2015	2014	جدول 2: تطور أرصدة ميزان المدفوعات (مليار أوقية)
(247,9)	(308,6)	(444,7)	رصيد المعاملات الجارية
172,3	404,9	369,9	حساب رأس المال والعمليات المالية
(27,9)	51,5	(93,5)	الميزان العام
(15,3)	(20,8)	(29,0)	نسبة الرصيد الجاري / الناتج الداخلي الإجمالي

### 3.1 المعاملات الجارية

تحسن رصيد الحساب الجاري عام 2016 ليلغ 247,9 مليار أوقية أي 15,3% من الناتج الداخلي الخام مقابل 308,6 مليار أوقية عام 2015. وبأتي هذا التحسن في ظرفية غير ملائمة تميزت بانخفاض أسعار المواد الأولية. ويفسر هذا الرصيد بالتطورات الإيجابية التي تحققت على مستوى جميع مكونات الحساب الجاري وخاصة حساب الدخل والتحويلات.





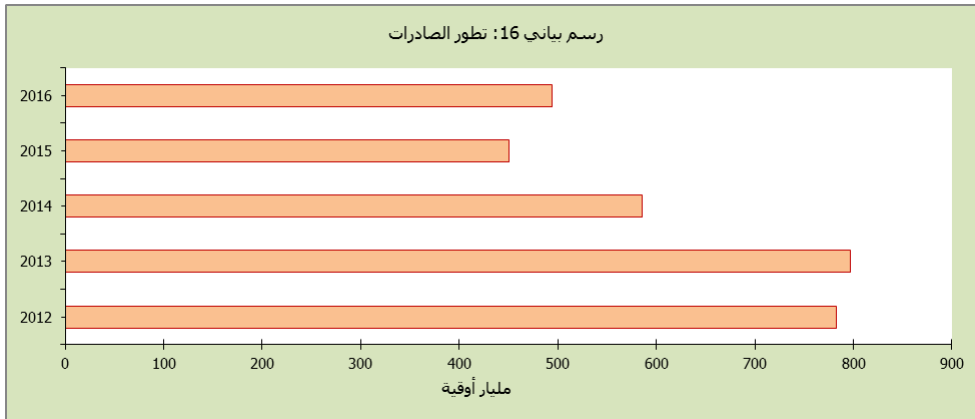
استقر عجز الحساب الجاري، بعد استبعاد الهبات الرسمية ، عند نسبة 18,5% من الناتج الداخلي الخام مقابل 21,8% عام 2015 نتيجة للمداخل المعتمدة التي سجلت على أساس التحويلات الرسمية.

### 3.1.1 الميزان التجاري

في عام 2016 انخفض العجز التجاري، للسنة الثانية على التوالي إلى 175,4 مليار أوقية حيث تحسن بنسبة 2,7% مقارنة مع عام 2015 وبفضل ارتفاع أسعار الحديد انطلاقاً من الربع الثاني من عام 2016، تزايدت الصادرات بوتيرة أكبر من الواردات وانتقلت نسبة تغطية الواردات بواسطة الصادرات من 71,4% عام 2015 إلى 73,8% عام 2016.

#### 3.1.1.1 الصادرات

في عام 2016 بلغت قيمة الصادرات 494,4 مليار أوقية أي بزيادة 9,7% مقارنة بعام 2015. وتعود أبرز الزيادات التي تحققت إلى الحديد (34,5%)، النفط (31,2%) والصيد (17,6%). وبالمقابل سجلت صادرات الذهب والنحاس على التوالي انخفاضاً بنسب 6,1% و23,5%.

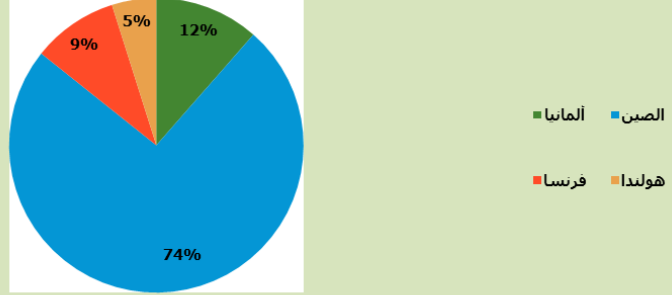


35

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

وسجلت حصة الصادرات في إجمالي الناتج الداخلي الخام ارتفاعا بنسبة 29,8% عام 2016 بعد أن كانت 28,7% عام 2015 وظل هذا المستوى دون معدل السنوات الأربع السابقة أي 43,4% بالارتباط مع الانتعاش البطيء لمعظم منتجات التصدير.

رسم بياني 17: التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد



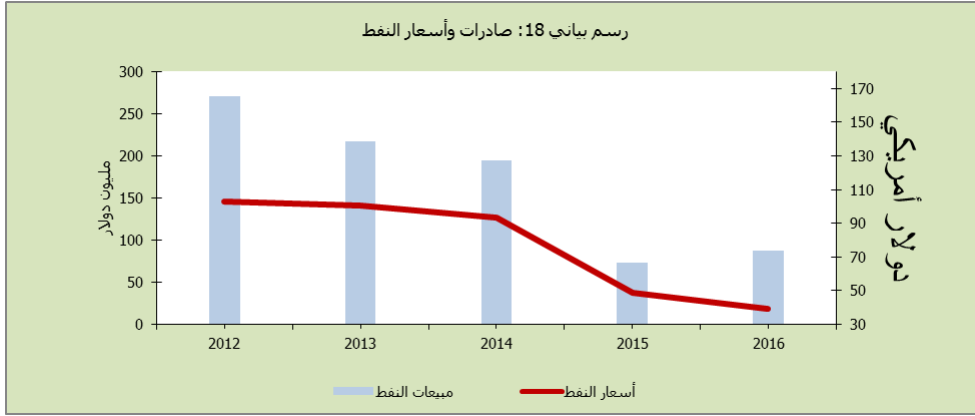
وبلغ إجمالي صادرات الحديد 148,1 مليار أوقية عام 2016 مقابل 110,1 مليار أوقية عام 2015، أي بزيادة 34,5% بفعل الأثر المزدوج للزيادة القوية في الكميات المباعة (17%) وهو ما يعزى أساسا إلى بدء الإنتاج في مشروع القلب رقم 2 والزيادة في سعر الحديد لدى التصدير اعتبارا من شهر ابريل عام 2016. وبلغت الكميات المباعة لعام 2016 حوالي 13,3 مليون طن مقابل 11,4 مليون طن عام 2015. وسجل متوسط السعر ارتفاعا بنسبة 5% ما بين 2015 و2016 أما حصة إنتاج الحديد في إجمالي الصادرات فقد انتقلت إلى 30% مقابل 24% عام 2015.

وكانت الصين أهم شريك بالنسبة لمبيعات الحديد إلى الخارج عام 2016 حيث استحوذت على 74% من صادرات الحديد مقابل 70% عام 2015. أما أوروبا فقد كانت الوجهة الثانية بـ 26% (بلغ نصيب ألمانيا 12% وإيطاليا 9% وفرنسا 5%).

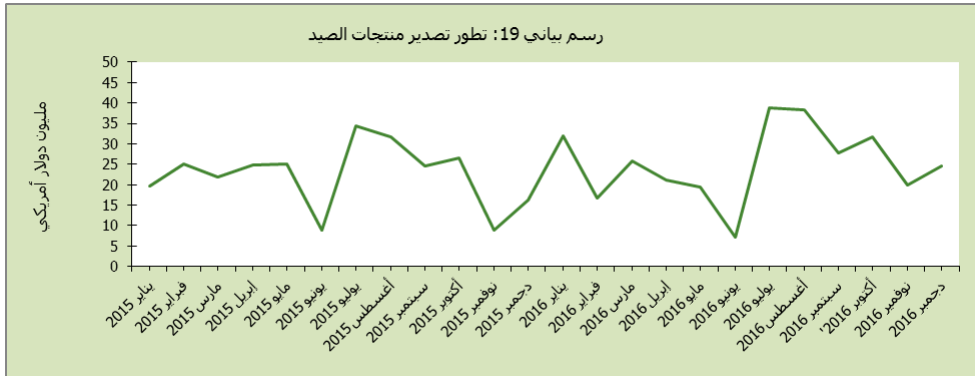
وبالنسبة لصادرات الذهب غير النقدي فقد سجلت من جديد تراجعاً بنسبة 6,1% عام 2016. وبلغت قيمتها 101,7 مليار أوقية مقابل 108,3 مليار أوقية لعام 2015. ويعود تراجع الأداء إلى توقف الإنتاج الذي حصل في النصف الثاني من عام 2016 بسبب إضراب العمال في تازيانت. ولذلك انخفض حجم الصادرات إلى 230,5 ألف أونصة مقابل 284 ألف أونصة عام 2015.

سجلت قيمة صادرات النحاس تراجعا بحدود 23,5% لتستقر عند 48,6 مليار أوقية مقابل 63,5 مليار أوقية عام 2015 تحت تأثير انخفاض الكميات المباعة بـ 25,5% وتراجع أسعار النحاس بنسبة 5%. ويرجع سبب المستوى الاستثنائي لحجم الصادرات عام 2015 إلى استخدام المخزون لتخفيف تأثير انخفاض الأسعار العالمية للنحاس على نشاط القطاع. وتتميز عام 2016 بعودة الإنتاج إلى مستواه المعتاد وإن كانت هناك مخاطر ناجمة عن انخفاض نسبة تركيز المعدن من سنة إلى أخرى بسبب تهالك التجهيزات المستخدمة.

وبالمقابل سجلت صادرات النفط تحسنا بنسبة 31,2% حيث بلغت قيمتها 30,8 مليار أوقية مقابل 23,4 مليار أوقية عام 2015. ويعود السبب في ذلك إلى تزايد الكميات المباعة بنسبة 48,7% مقارنة مع العام السابق مما ساهم في تخفيف تأثير انخفاض أسعار النفط.



وبدوره حقق قطاع الصيد البحري عائدات تصديرية بمبلغ 148,6 مليار أوقية أي بزيادة 17,6% بفضل ارتفاع حجم الصادرات بنسبة 13% حيث انتقلت من 166,3 ألف طن إلى 182,8 ألف طن حيث ظلت الأسعار الترجيحية لجميع أنواع السمك الذي تم تسويقه ثابتة إجمالاً. كما ظلت الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك مهيمنة على الصادرات حيث مثلت حصتها 72% من مجموع صادرات القطاع.



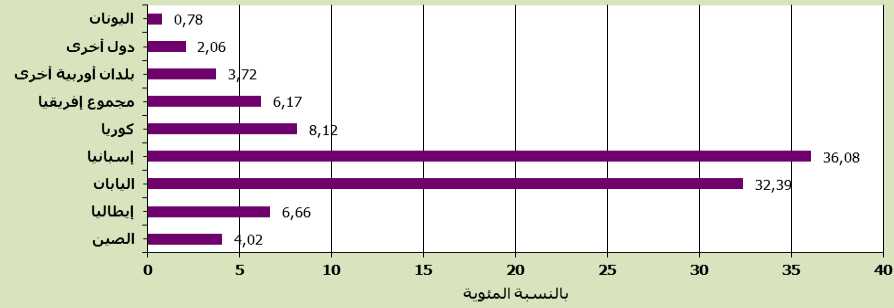
وقد استفادت صادرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك من ازدياد الكميات المصدرة حيث انتقلت من 80,1 ألف طن عام 2015 إلى 90,8 ألف طن عام 2016، لترتفع عائدات الشركة إلى 106,9 مليار أوقية عام 2016 مقابل 86,9 مليار عام 2015.

وهيمنت على صادرات شركة تسويق الأسماك رأسيات الأرجل التي مثلت 84% من إجمالي قيمة المبيعات. ومن حيث الكميات بلغت صادرات رأسيات الأرجل 37,1 ألف طن عام 2016 مقابل 40,1 ألف طن في العام السابق أي بانخفاض 7,7% عوضه ارتفاع الأسعار بـ 21%.





الرسم البياني 20: التوزيع الجغرافي لصادرات السمك 2016



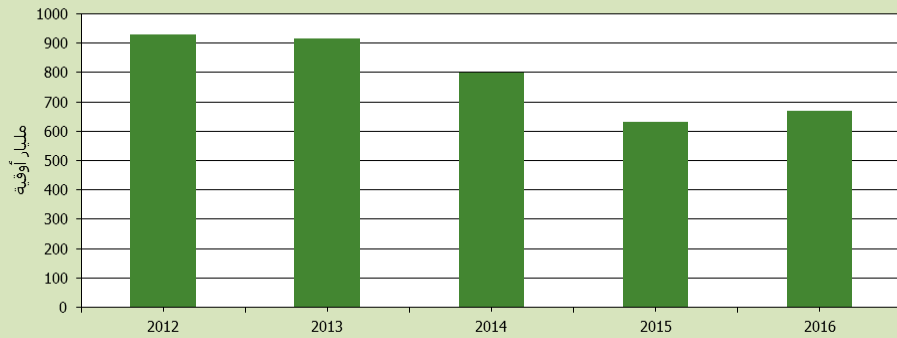
ويبرز توزيع مبيعات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك حسب الوجهة أن 47% منها تم تصديرها إلى أوروبا و47% إلى آسيا أما الباقي (6%) فقد كان من نصيب القارة الإفريقية.

وفيما يتعلق بالصيد التقليدي فقد سجلت صادراته زيادة بنسبة 6% لتبلغ 41,7 مليار أوقية عام 2016 مقابل 39,3 مليار أوقية عام 2015. ويعزى هذا التطور الإيجابي إلى زيادة الكميات المباعة (+7%)، التي بلغت 91,9 ألف طن عام 2016 مقابل 86,2 ألف طن عام 2015. وبالعكس سجل متوسط سعر الطن انخفاضا بنسبة 8% عام 2016.

### 3.1.1.2 الواردات

في عام 2016 بلغت قيمة الواردات 669,8 مليار أوقية مقابل 631,3 مليار أوقية عام 2015، أي زيادة 6,1% نتيجة ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج القطاع الاستخراجي. وقد تصدرت هذا النشاط النفقات المرتبطة ببرنامج الاستثمار العمومي وتحضير انعقاد قمة الجامعة العربية (42%) والفاتورة النفطية (+14%).

رسم بياني 21: تطور الواردات (قوب)



تراجعت واردات الشركات المنجمية والنفطية والمواد الغذائية بين 2015 و2016 على التوالي ب 32% و8%. منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام فقد مثلت واردات السلع لعام 2016 نسبة 41,4% مقابل 40,9% عام 2015.



وفي عام 2016 بلغت الفاتورة النفطية 125,4 مليار أوقية أي بزيادة 16 مليار أوقية مقارنة مع 2015. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم الواردات (+12%) وخاصة الديزل الذي مثل أكثر من 60% بالإضافة إلى ارتفاع بسيط للأسعار في السوق العالمي اعتباراً من شهر فبراير 2016 حيث انتقلت من 28 دولار إلى 50 دولار أمريكي في شهر ديسمبر 2016.

ومن جانبها ارتفعت الواردات الأخرى المكونة من مواد البناء والتجهيزات وبيع استهلاكية أخرى بوتيرة مطردة بلغت 72,3% لتستقر عند 262,4 مليار أوقية مقابل 152,2 مليار أوقية عام 2015. ومثلت ما يقارب 39,2% من مجموع الواردات لعام 2016. ويعزى هذا التطور من جهة إلى زيادة النفقات لأغراض الاستثمارات العمومية عام 2016 ومن جهة أخرى إلى اقتناء طائرة جديدة فضلاً عن واردات استثنائية في إطار تحضير قمة الجامعة العربية في الربع قبل الأخير من 2016.

بالمقابل ظلت واردات قطاع الصناعات الاستخراجية (المعادن والنفط) متأثرة بهبوط الأسعار عالمياً. ففي عام 2016 بلغت قيمتها 164,2 مليار أوقية أي بتراجع 32,0% مقارنة مع مستواها لعام 2015. وقد انخفضت حصة القطاع من إجمالي قيمة الواردات بشكل ملحوظ حيث بلغت 28% عام 2016 مقابل 38% عام 2015 وهو ما يساوي المعدل على مدى السنتين الأخيرتين. ويظل هذا المستوى بعيداً عن نسبة 51,9% التي تحققت ما بين 2012 و2013.

وتراجعت الواردات من التجهيزات بـ 43,8% حيث بلغت قيمتها 90 مليار أوقية بعد أن كانت 160,2 مليار أوقية خلال الفترة ذاتها من عام 2015. وقد كان الانخفاض ملحوظاً بشكل كبير في قطاع النفط (75%) يليه الحديد ثم النحاس. غير أن تأثير هذا الانخفاض حُدت منه الزيادة التي حققتها نفقات الاستثمار ذات العلاقة بقطاع الذهب والتي كانت بحدود 50%.

وتراجعت كذلك بشكل ملحوظ الواردات المتعلقة باستكشاف وإنتاج المحروقات التي بلغت 22,2 مليار أوقية عام 2016 مقابل 89,6 مليار أوقية عام 2015 بسبب تباطؤ نشاطات الحفر المتعلقة باستكشاف الغاز الطبيعي.

وفيما يتعلق بالقطاع المنجمي، بلغت الواردات 142 مليار أوقية مقابل 151,7 مليار أوقية عام 2015 أي بانخفاض 6,4% ويرتبط هذا التطور بتراجع أسعار الحديد والنحاس عالمياً مما أدى إلى انخفاض المشتريات من التجهيزات المخصصة لإنتاج الحديد والنحاس بنسب 30,1% و15,9% على التوالي. وعلى العكس من ذلك سجلت واردات قطاع إنتاج الذهب زيادة تفوق 50% ما بين 2015 و2016 وبقيمة 31,2 مليار أوقية.

وبلغت الواردات لأغراض إنتاج النحاس 28,2 مليار أوقية مقابل 27,1 مليار أوقية عام 2015 أي بزيادة ملحوظة قدرها 1,1 مليار أوقية بسبب الاحتياجات الإضافية المترتبة على إثراء المنجم والتي تناقصت فيه نسب النحاس من سنة إلى أخرى.

أما الواردات الجارية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم (شركة اسنيم) المتعلقة بنشاطها في إنتاج الحديد فقد ارتفعت بنسبة 8,2% مقارنة مع عام 2015 لتبلغ 29,6 مليار أوقية. وعلى العكس من ذلك سجلت واردات قطاع الذهب تراجعاً بنسبة 31,7% حيث بلغت 27,2 مليار أوقية عام 2016.

بالنسبة للواردات من المواد الغذائية فقد بلغت 117,7 مليار أوقية أي بانخفاض 8% مقارنة مع عام 2015 ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض الكميات المستوردة.

### 3.1.2 الخدمات

تقلص العجز في ميزان الخدمات بصفة خفيفة ليستقر عند 118,3 مليار أوقية عام 2016 مقابل 127,8 مليار أوقية عام 2015، ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع الإيرادات بنسبة 18,7%.



فقد سجلت 95 مليار أوقية عام 2016 بدل 80 مليار أوقية عام 2015 بفعل زيادة الإيرادات المتأتية من رخص الصيد بنسبة 23,3% لتسجل مبلغ 26,6 مليار أوقية.

كما أن مدفوعات الخدمات ارتفعت إلى 213,4 مليار أوقية مقابل 207,8 مليار أوقية عام 2015 أي بزيادة 2,7%.

### 3.1.3 الدخل

بلغ العجز في رصيد ميزان الدخل 40,9 مليار أوقية عام 2016 مقابل 58,2 مليار أوقية عام 2015، أي بانخفاض بنسبة 29,8%، وذلك بسبب انخفاض النفقات بـ 26%، أما العائدات فقد انخفضت بنسبة 17%. أن الانخفاض القوي في النفقات يعود أساسا إلى انخفاض أرباح وأجور الشركات المنجمية بنسبة 44%.

### 3.1.4 التحويلات الجارية

زاد فائض ميزان التحويلات الجارية بدون مقابل بشكل ملحوظ ليستقر عند 86,6 مليار أوقية عام 2016 مقابل 58 مليار أوقية عام 2015 أي بنسبة 49,3% كنتيجة لتحسن المداخيل المتأتية من التحويلات الرسمية (+62%) علي وجه الخصوص المتأتية من مساعدات الميزانية وخاصة المساعدات ذات الطابع الثنائي وللمداخيل الاستثنائية المدفوعة في إطار تنظيم قمة الجامعة العربية في نواكشوط.

## 3.2 حساب رأس المال والعمليات المالية

تراجع الفائض الذي حققه حساب رأس المال والعمليات المالية البالغ 172,3 مليار أوقية بنسبة 57,4% مقارنة مع عام 2015. ونتجت هذه الوضعية عن تباطؤ الاستثمارات المباشرة في مجال استكشاف الغاز وعن ضعف تعبئة الهبات والقروض في إطار برنامج الاستثمارات العمومية وكذلك عن التدفقات المالية التي يعود مصدرها إلى القطاع الخاص.

2016	2015	2014	2013	جدول 4: تطور أرصدة حسابات رأس المال والعمليات المالية (مليار أوقية)
172,3	404,9	369,9	472,1	حساب رأس المال والعمليات المالية
3,0	10	4,8	1,4	حساب رأس المال
169,4	394,9	365,1	470,6	حساب العمليات المالية

وفيما يتعلق بحساب رأس المال، فقد حقق فائضا بلغ 3 مليار أوقية مقابل 10 مليار أوقية عام 2015 بسبب تراجع عمليات السحب على الهبات الموجهة نحو مشاريع القطاع العمومي.

ومن ناحيته تقلص فائض الحساب المالي بـ 57,1% لبلغ 169,4 مليار أوقية مقابل 394,9 مليار أوقية عام 2015، ويرتبط ذلك أساسا مع هبوط التدفقات الصافية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة في قطاع المحروقات إضافة إلى ضعف تعبئة السلف العمومية لأغراض دعم الميزانية.



وبلغت المداخل الصافية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة 95,6 مليار أوقية مقابل 163,0 مليار أوقية عام 2015 أي بانخفاض 41,4%. وكنسبة من الناتج الداخلي الخام انتقلت هذه المداخل من 10,4% إلى 5,9% عام 2016. هذا التراجع يتعلق أساسا بقطاعات المحروقات وإنتاج النحاس، أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الذهب فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 50,3% لتبلغ 30,9 مليار أوقية عام 2016، وذلك مع بدء المرحلة الأولى من مشروع توسيع منجم تازيازت.

وسجلت الموارد الصافية التي تمت تعبئتها في إطار السلف الخارجية على المدى المتوسط والطويل انخفاضا ما بين عامي 2015 و2016 بنسبة 61,6% لتبلغ 50,2 مليار أوقية مقابل 130,6 مليار أوقية متأثرة بتراجع عمليات السحب بنسبة 38% وبارتفاع مدفوعات سداد الدين بنسبة 19,7%. وهكذا فإن السحوبات على السلف الخارجية بلغت 113,8 مليار أوقية عام 2016 مقابل 183,8 مليار أوقية عام 2015 أي بانخفاض 69,9 مليار أوقية في حين زادت مدفوعات سداد الدين العمومي للدولة والمؤسسات العمومية حيث انتقلت من 53,1 مليار أوقية عام 2015 إلى 63,6 مليار أوقية عام 2016.

وقد هبط مستوى عمليات السحب من القروض في إطار البرامج عام 2016 بنسبة 74% لتبلغ 25,1 مليار أوقية مقابل 96,5 مليار أوقية عام 2015. أما عمليات السحب من قروض الحكومة الموجهة إلى تمويل برنامج الاستثمار العمومي فقد بقيت مستقرة في حدود 87 مليار أوقية ما بين 2015 و2016.

ولم يسمح فائض حساب رأس المال والعمليات المالية بتغطية عجز الحساب الجاري رغم التحسن الملاحظ مما أدى إلى تدهور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قدره 27,9 مليار أوقية مقابل فائض قدره 51,5 مليار أوقية في العام 2015. ولم يؤثر هذا التطور سلبيا على تراكم الاحتياطات الخام التي بقيت بنفس مستوى عام 2015.





42

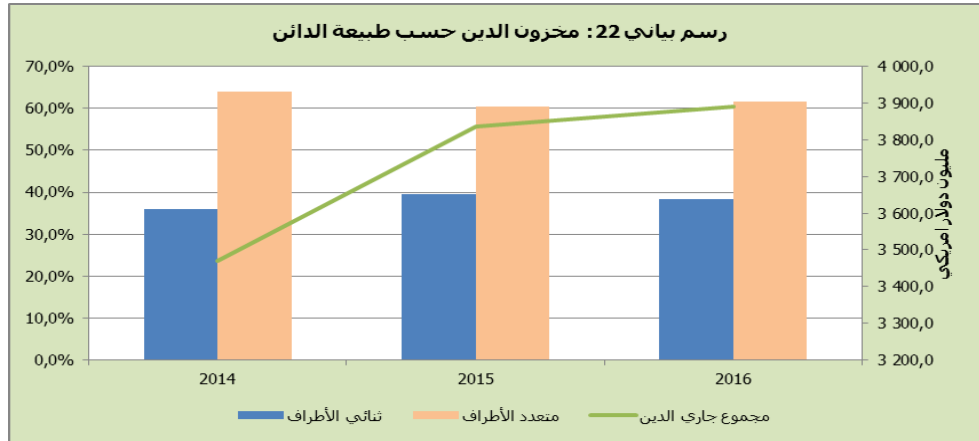
البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

#### IV. الدين الخارجى



#### 4.1 مخزون الديون الخارجية

بلغ مخزون الدين الخارجي 3889,8 مليون دولار أمريكي مسجلاً بذلك زيادة خفيفة بنسبة 1,4% مقارنة بمستواه عام 2015 نتيجة أساساً إلى ارتفاع عمليات السحب على القروض الخارجية. هذا وقد بلغ صافي تدفقات التمويلات الخارجية 144,5 مليون دولار أمريكي في 2016.



وبقيت تركيبة مخزون الدين الخارجي، حسب معيار فئة الدائن، ثابتة حيث سيطرت عليها مؤسسات التنمية متعددة الأطراف التي بلغت حصتها 61,7% من الدين الخارجي مقابل 38,3% للدائنين الثنائيين.

ومن جانبها فإن نسبة الدين الخارجي العمومي مقارنة بالناتج الداخلي الخام استقرت عند 78,3% أي بزيادة 0,5 نقاط من نفس الناتج مقارنة مع مستواها لعام 2015.

2016		2015		2014		جدول 6: مخزون الدين حسب فئة الدائن
النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	
100,0%	3 889,8	100,0%	3 837,4	100,0%	3 469,8	مجموع
38,3%	1 490,0	39,5%	1 514,1	35,9%	1 246,8	أ. ثنائيين
61,7%	2 399,8	60,5%	2 323,3	64,1%	2 223,0	ب. متعدد الأطراف
						الدولة
76,6%	2 978,6	74,0%	2 839,7	77,6%	2 693,8	1. ثنائيين
25,3%	982,2	25,4%	974,1	28,1%	973,9	2. متعدد الأطراف
51,3%	1 996,4	48,6%	1 865,5	49,6%	1 719,8	البنك المركزي
11,0%	428,7	11,8%	451,0	4,5%	157,8	1. ثنائيين
8,2%	319,0	8,4%	321,3	0,7%	23,5	2. متعدد الأطراف
2,8%	109,7	3,4%	129,7	3,9%	134,3	شركة سنيم
12,4%	482,5	14,2%	546,8	17,8%	618,2	1. ثنائيين
4,9%	188,7	5,7%	218,7	7,2%	249,4	2. متعدد الأطراف
7,6%	293,8	8,5%	328,0	10,6%	368,8	مجموع



#### 4.1.1 الديون الثنائية

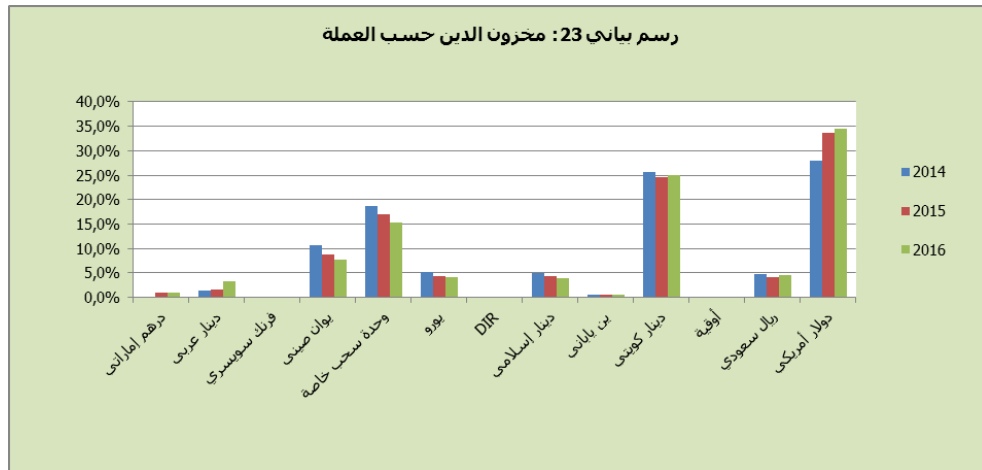
سجل مخزون الدين المستحق لدائنين ثنائيين في نهاية عام 2016 انخفاضا قدره 1,6% مقارنة مع العام السابق حيث بلغ 1490,0 مليون دولار منها 42,4% مستحقة لدائنين ثنائيين عرب و30,4% لأطراف ثنائية أعضاء في نادي باريس و26,7% للصين. ويعزى ذلك إلى حد كبير لتراجع المداخل الصافية من الأموال ذات المصدر الثنائي لعام 2016.

#### 4.1.2 الديون متعددة الأطراف

في عام 2016 بلغ مخزون الدين متعدد الأطراف 2.399,8 مليون دولار أمريكي مقابل 2.323,3 مليون دولار أمريكي عام 2015 أي بانخفاض 3,3% بالارتباط مع المداخل الصافية للأموال من هيئات متعددة الأطراف وخاصة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وتتصدر هذه الهيئة دائني موريتانيا بمبلغ 856,4 مليون دولار أمريكي أي بارتفاع 4,5% مقارنة مع عام 2015.

#### 4.1.3 رصيد الدين حسب العملة

في عام 2016 تميزت بنية الدين الخارجي حسب العملة بزيادة حصة الدين المرسوم بالدولار الأمريكي والدينار الكويتي. وهكذا فإن حصتهما بلغت على التوالي 34,6% و25% لعام 2016 مقابل 33,6% و24,6% عام 2015. وبالمقابل فإن حصة كل من حقوق السحب الخاصة واليوان الصيني سجلت تراجعاً حيث انتقلت على التوالي من 17,0% و8,9% إلى 15,4% و7,7% من سنة إلى أخرى.



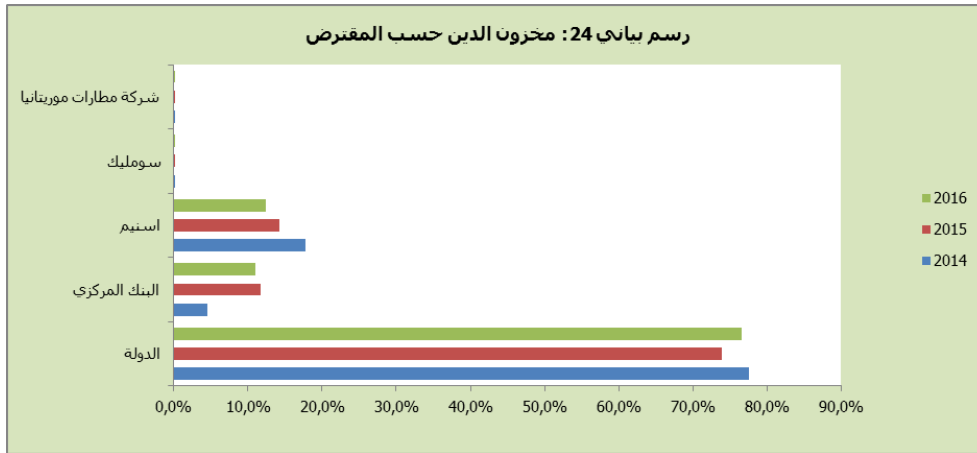
خاص عن مستوى التدفقات النقدية الصافية لأهم عملات الاستدانة وتأثير تغير نسب الصرف مقابل الدولار.

#### 4.1.4 المخزون حسب المقرض

أبرزت بنية مخزون الدين حسب المقرض وجود زيادة في نصيب الدولة التي بلغت 76,6% من مجموع الديون الخارجية في نهاية 2016 بدل 74,0% عام 2015. أما الالتزامات الخارجية للبنك المركزي الموريتاني فقد سجلت حصتها تراجعاً خفيفاً من 11,8% عام 2015 إلى 11% عام 2016. أما شركة اسنيم فكانت حصتها من إجمالي مخزون الدين العمومي تمثل 12,4% مقابل 14,2% عام 2015.

#### 4.2 خدمة الدين الخارجي

في عام 2016 بلغت خدمة الدين الخارجي العمومي 250,0 مليون دولار أمريكي أي بزيادة 5,7% مقارنة مع العام السابق. ويعزى هذا التطور من جهة إلى حلول أقساط بعض القروض ومن جهة أخرى بزيادة أعباء الدين بفعل الفوائد المرتبطة بعمليات سحب جديدة تمت في عام 2016.



وقد مثل سداد خدمة الدين، من الأصل 71,5% من المجموع وسداد الفوائد 28,5% مقابل 71,0% و 29,0% على التوالي لعام 2015. وقياساً إلى صادرات السلع والخدمات، فقد انتقلت المدفوعات على أساس خدمة الدين من 15,5% عام 2015 إلى 15% عام 2016 بسبب تطور أكبر في خدمة الدين مقارنة بالصادرات.





جدول 7: تطور خدمة الدين العمومي								
2016				2015				مليون دولار أمريكي
المجموع % إلى	المجموع	الفوائد	الأصل	المجموع % إلى	المجموع	الفوائد	الأصل	
100,0%	250,0	71,2	178,8	100,0%	236,4	68,5	168,0	مجموع
40,4%	101,0	30,5	70,5	39,7%	93,9	28,2	65,7	ثانئين
59,6%	149,0	40,7	108,2	60,3%	142,5	40,3	102,2	متعددي الأطراف
								الدولة
55,9%	139,7	40,4	99,3	54,9%	129,9	39,4	90,5	مجموع الدولة
20,6%	51,4	13,0	38,4	20,2%	47,7	14,1	33,6	ثانئين
35,3%	88,3	27,4	60,9	34,8%	82,2	25,3	56,8	متعددي الأطراف
								البنك المركزي
								مجموع البنك المركزي
8,6%	21,4	9,0	12,4	4,8%	11,4	4,5	6,8	ثانئين
4,5%	11,2	9,0	2,2	2,9%	6,7	4,5	2,2	متعددي الأطراف
4,6								سنيم
								مجموع شركة سنيم
35,5%	88,8	21,7	67,1	40,3%	95,2	24,5	70,7	ثانئين
15,3%	38,3	8,5	29,8	16,7%	39,5	9,6	29,9	متعددي الأطراف

#### 4.2.1 خدمة الدين حسب الدائن

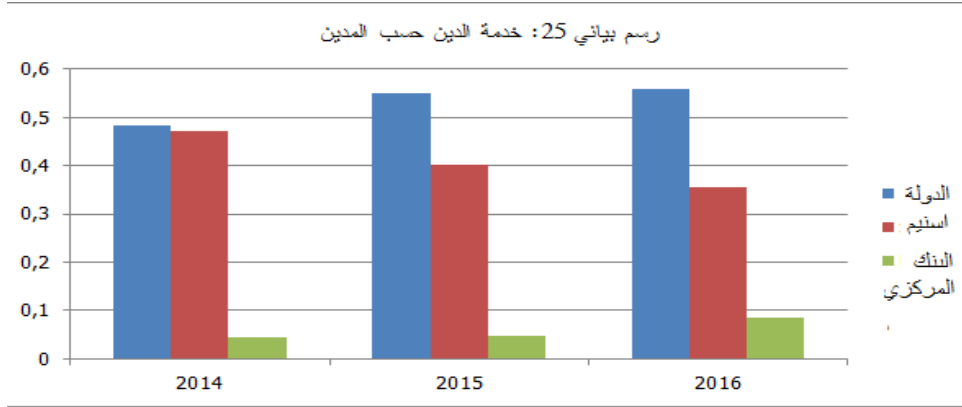
تبرز بنية خدمة الدين الخارجي أن 40,4% من الدفعات تمت لصالح دائنين ثنائيين عام 2016 مقابل 39,7% عام 2015. ومن أصل مجموع خدمة الدين الثنائي فإن 44,7% من المدفوعات كانت لصالح دائنين أعضاء في نادي باريس و30,9% لحساب شركاء ثنائيين عرب و24,2% لصالح الصين.

وبالمقابل سجلت حصة خدمة الدين لصالح دائنين متعددي الأطراف انخفاضا خفيفا بلغ 59,6% مقابل 60,3% عام 2015. ومن أصل مجموع خدمة الدين متعدد الأطراف تم دفع 38,2% لحساب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و16,1% لحساب البنك الإسلامي للتنمية و14,4% للبنك الإفريقي للتنمية.

#### 4.2.2 خدمة الدين حسب المدين

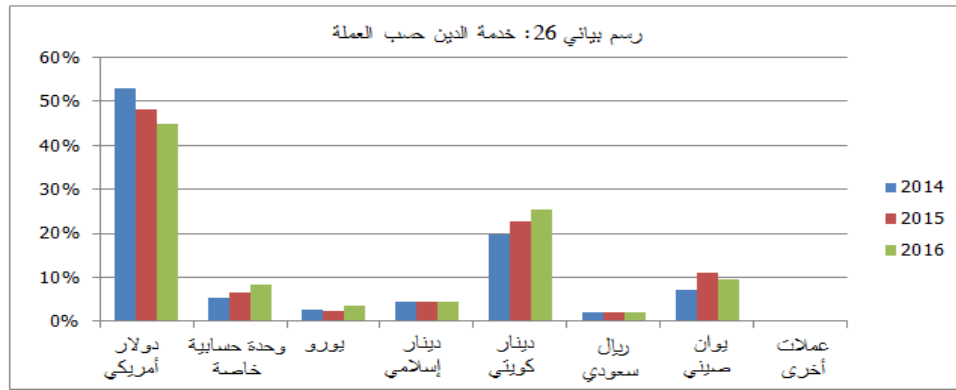
يبرز توزيع خدمة الدين الخارجي حسب المدين أن حصة الدفعات التي قامت بها الدولة لسداد ديونها عام 2016 مثلت 55,9% مقابل 54,9% عام 2015. ومن جانبها انخفضت خدمة الديون المدفوعة من طرف شركة اسنيم إلى نسبة 35,5% مقابل 40,3% عام 2015.





أما حصة خدمة الدين التي سددتها البنك المركزي الموريتاني فقد بلغت من مجموع خدمة الدين زيادة لتصل إلى 8,6% عام 2015 مقابل 4,8% في العام السابق. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى سداد الفوائد ذات العلاقة بالودائع التي أبرمها البنك المركزي الموريتاني عام 2015.

#### 4.2.3 خدمة الدين حسب العملة



يشير توزيع خدمة الدين الخارجي حسب العملة إلى أن الدينار الكويتي بقي العملة الأهم لسداد الدين. وقد ارتفعت حصته من مجموع خدمة الدين من سنة إلى أخرى من 22,7% إلى 25,5%. وفي المقابل تراجعت قليلا حصة كل من الدولار الأمريكي واليوان الصيني لتستقر على التوالي عند 45,0% و 9,7% عام 2016 مقابل 48,3% و 11,1% عام 2015.

#### 4.3 السحب على السلف الخارجية

في عام 2016 بلغ إجمالي السحوبات على السلف الخارجية على المدى الطويل ما مجموعه 323,2 مليون دولار أمريكي أي بانخفاض 46,8% مقارنة بعام 2015 بسبب تراجع تعبئة الموارد من طرف القطاع العمومي.



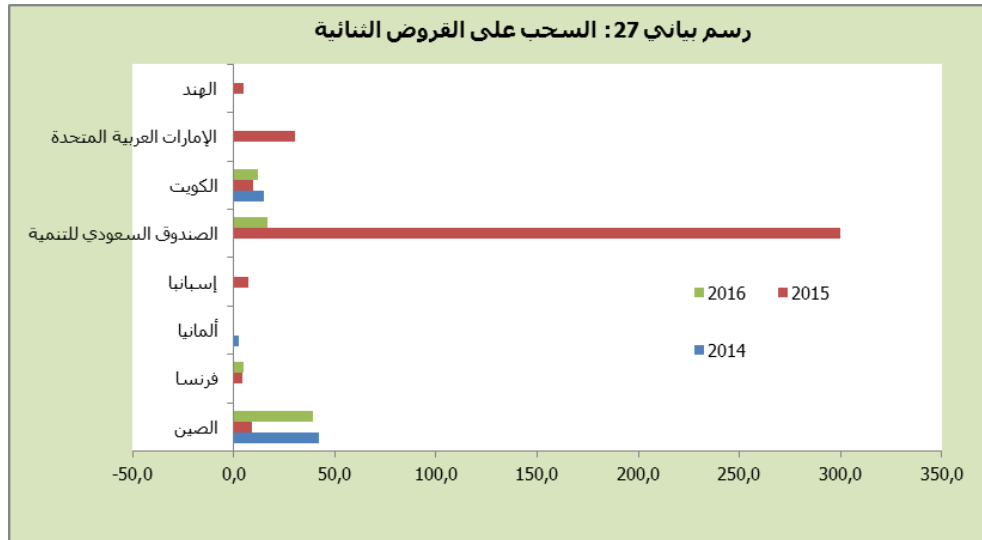
وتميزت بنية السحوبات حسب فئة الدائن بتنامي حصة السحوبات على القروض متعددة الأطراف التي انتقلت إلى 77,4% ضد 40,1% عام 2015. وبالمقابل تراجعت بشكل ملموس حصة الدائنين الثنائيين عام 2016 لتبلغ 22,6% مقابل 59,9% عام 2015.

2016		2015		2014		جدول 8: تطور السحوبات على السلف الخارجية
إلى %	مليون دولار	إلى %	مليون دولار	إلى %	مليون دولار	
المجموع		المجموع		المجموع		
100,0%	323,2	100,0%	607,9	100,0%	302,2	مجموع
22,6%	73,1	59,9%	363,9	19,7%	59,6	ثنائيين
77,4%	250,1	40,1%	244,0	80,3%	242,6	متعددي الأطراف
						مجموع الدولة
99,1%	320,2	50,6%	307,9	95,7%	289,2	ثنائيين
22,6%	73,1	10,5%	63,9	18,9%	57,0	متعددي الأطراف
76,5%	247,1	40,1%	244,0	76,8%	232,2	
						مجموع البنك المركزي
0,0%	0,0	49,4%	300,0	0,0%	0,0	ثنائيين
						متعددي الأطراف
0,0%	0,0	49,4%	300,0	0,0%	0,0	مجموع شركة سنيم
0,0%	0,0	0,0%	0,0	0,0%	0,0	ثنائيين
						متعددي الأطراف
0,9%	3,0	0,0%	0,0	4,3%	13,0	مجموع
0,0%	0,0	0,0%	0,0	0,9%	2,6	ثنائيين
0,9%	3,0	0,0%	0,0	3,4%	10,4	متعددي الأطراف

#### 4.3.1 السحب على القروض الثنائية

في عام 2016 سجلت السحوبات التي تمت في إطار التعاون الثنائي انخفاضا بنسبة 79,9% لتبلغ 73,1 مليون دولار أمريكي مقابل 363,9 مليون دولار أمريكي عام 2015. ويعزى هذا التطور أساسا إلى تقلص السحب على القروض الثنائية العربية والقروض الثنائية المقدمة من طرف أعضاء في نادي باريس والتي لم تعوض إلا جزئيا بزيادة السحب على القروض المبرمة مع الصين.

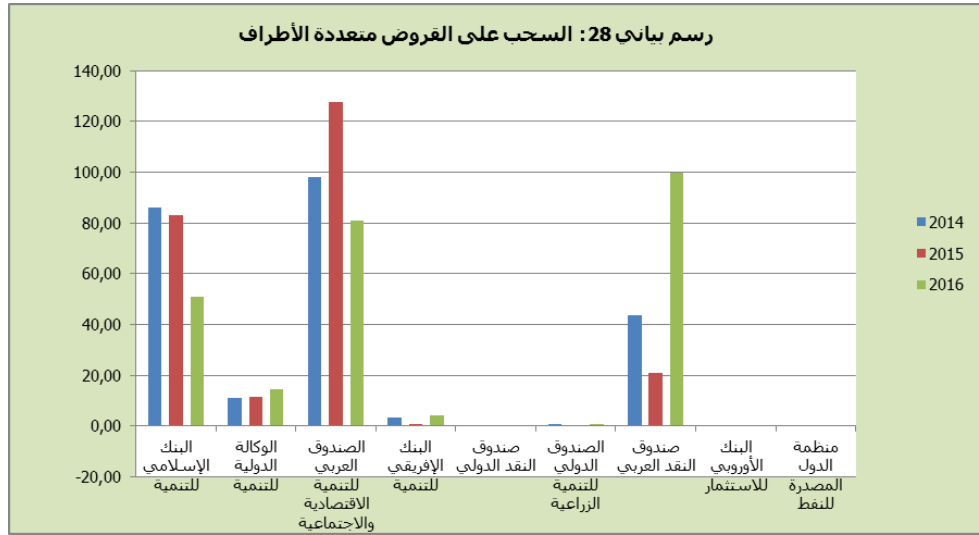
رسم بياني 27: السحب على القروض الثنائية



ويبرز التوزيع حسب الجهة المستفيدة أن عمليات السحب على القروض الثنائية عام 2016 قد تم توجيهها بحدود 100% إلى الدولة مقابل 50,6% عام 2016. وتأتي هذه الموارد الثنائية بحدود 53,8% من الصين في إطار مشروع بناء المحطة الهيدروكهربائية في غوينا.

#### 4.3.2 السحب على القروض متعددة الأطراف

بلغت عمليات السحب في إطار التعاون متعدد الأطراف لعام 2016 ما يناهز 250,1 مليون دولار أمريكي مقابل 244,0 مليون دولار أمريكي عام 2015 أي بزيادة 2,5% مما يشير إلى الدعم المستمر الذي تقدمه الهيئات المانحة على شكل تمويل لبرامج التنمية الاقتصادية في البلاد. وهكذا بقي المانحون متعددو الأطراف يتصدرون الممولين الخارجيين لصالح الاقتصاد الوطني. وإجمالاً يبرز توزيع السحوبات متعددة الأطراف حسب الهيئة المانحة في عام 2016 أن صندوق النقد الدولي يأتي في الصدارة بنسبة 39,8% من مجموع السحوبات متعددة الأطراف يليه الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 32,3% والبنك الإسلامي للتنمية (20,3%).



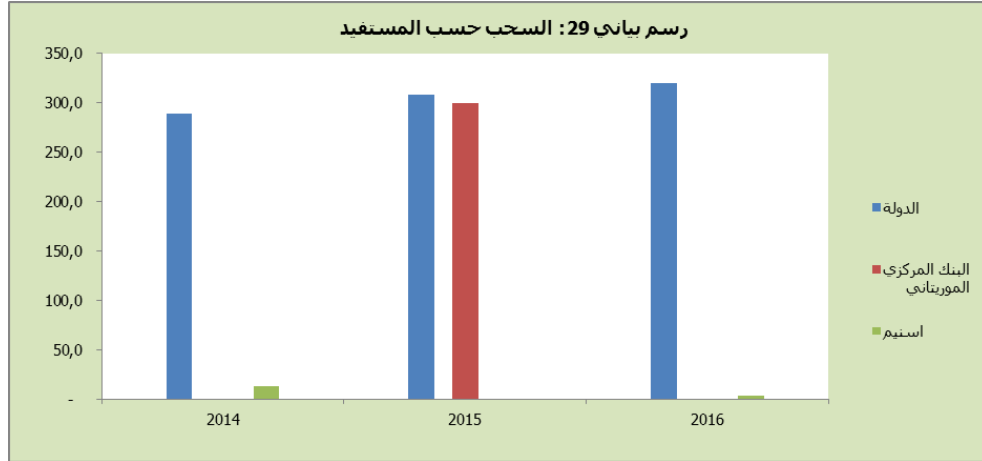
#### 4.3.3 توزيع عمليات السحب حسب المستفيد

في عام 2016، تغيرت بنية عمليات السحب حسب المستفيد بشكل ملحوظ لصالح الدولة التي انتقلت حصتها من مجموع السحوبات إلى 99,1% مقابل 49,4% عام 2015 في حين تراجعت شركة اسنيم إلى 4,0% مقابل 43,9% عام 2015.

وبلغت سحوبات الدولة 320,2 مليون دولار أمريكي عام 2016 مقابل 307,9 مليون دولار أمريكي عام 2015 أي بزيادة 4,0%.

أما شركة اسنيم فقد اقتصرتم عمليات سحبها لعام 2016 على 3 مليون دولار من موارد الصندوق الإفريقي للتنمية في إطار تمويل توسيع منجم القلب 2 وبناء مصنع جديد لإثراء منجم الحديد.

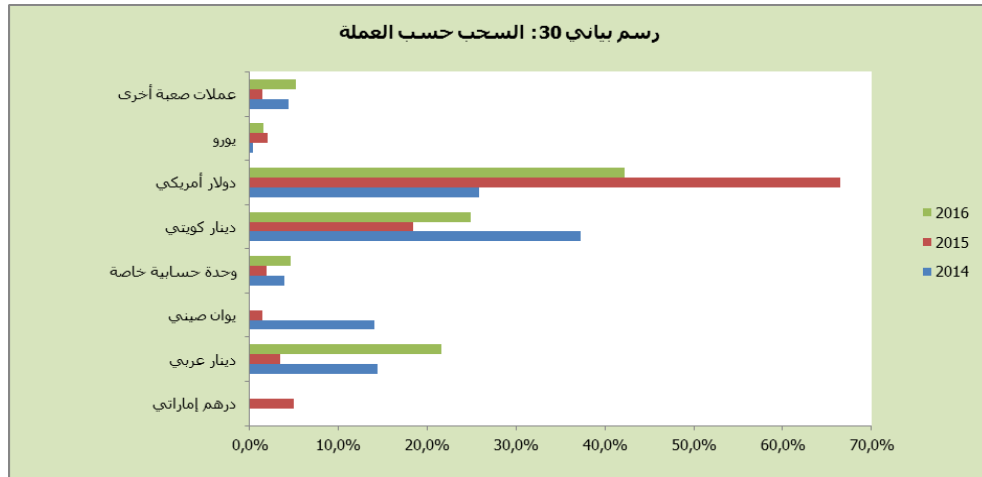




#### 4.3.4 السحب حسب العملة

في عام 2016 تم تغيير بنية السحب حسب العملة لصالح الدينار الكويتي والدينار العربي وعلى حساب العملات الأخرى وخاصة الدولار الأمريكي. وكانت حصص الدولار الأمريكي والدينار الكويتي انتقلت على التوالي من 66,5% إلى 41,7% ومن 25,1% إلى 18,4% ما بين 2015 - 2016.

كما يلاحظ ارتفاع قوي في السحوبات المرسومة بالدينار العربي التي انتقلت من 3,4% عام 2015 إلى 21,7% عام 2016.

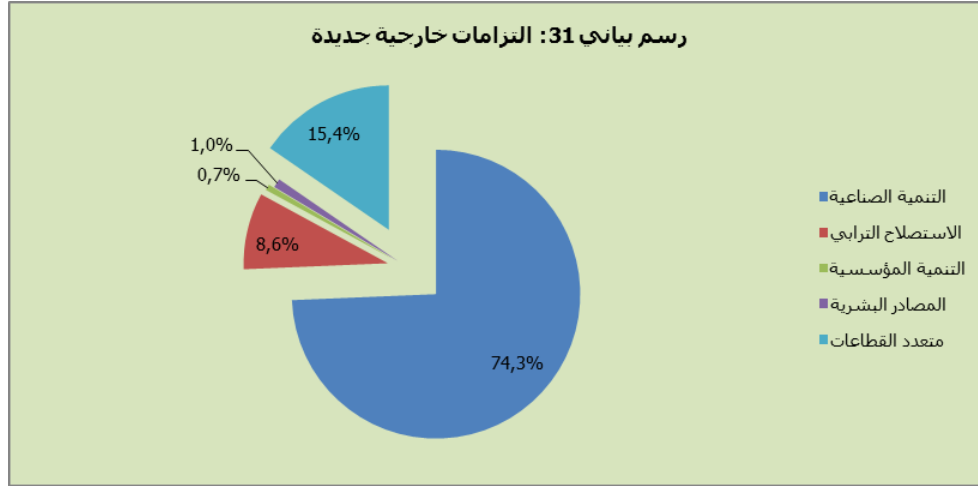


#### 4.4 الالتزامات الخارجية الجديدة

خلال عام 2016، تم إبرام اتفاقيات قروض جديدة بلغت في مجموعها 349,6 مليون دولار أمريكي منها 13,6% لدى دائنين ثنائيين و86,4% لدى هيئات متعددة الأطراف. وحسب

الوجهة فستستفيد مشاريع التنمية الصناعية من 74,3% ومشاريع الاستصلاح الترابي من 8,6% ومشاريع متعددة القطاعات ومشاريع عمومية متفرقة من 17,1%.

وقد تمت الالتزامات الجديدة حسب شروط مالية ميسرة سواء من حيث الكلفة أو أجل السداد. وهكذا فإن معدل نسبة الفائدة يقدر بـ 2,4% لمدة قدرها في المتوسط 15,4 عاما منها فترة إعفاء قدرها 4,4 سنوات.





52

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

## v. المالية العمومية







في عام 2016 اتسم توجيه سياسة الميزانية العمومية بمواصلة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي عبر دعم النمو والنهوض بالتشغيل وتحسين الظروف المعيشية للسكان. أما تنفيذ الميزانية فقد تمثل في عقلنة تسيير المالية العمومية في ظرفية اقتصادية يطبعها انخفاض العائدات المنجمية.

## 5.1 قانون المالية لعام 2016

لقد تم خفض عجز الميزانية الاصلية المتوقع لعام 2016 في قانون المالية المعدل بفضل تعبئة موارد داخلية وخارجة (إسناد الميزانية).

وبعبر ترشيد نفقات الميزانية المتمثل في التخفيض المتوقع بنسبة 7,4% في قانون المالية الأصلي لعام 2016 عن الإرادة المتمثلة في التحكم في نفقات التسيير والإبقاء على مستوى معين من الإنفاق الاستثماري قادر علي دعم النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر.

وتناولت التعديلات الضريبية التي تم إدراجها في قانون المالية الأصلي لعام 2016: (1) تطبيق إصلاح الضريبة على القيمة المضافة خلال السنة وفرض رسوم على المنتجات النفطية؛ (2) رفع الرسوم الجبائية لدى الاستيراد والرسوم غير المباشرة على استهلاك بعض المنتجات شائعة الاستهلاك (الأرز، التبغ ومشتقاته والكلينكر وحديد البناء والاسمنت)؛ (3) استحداث رسوم على استهلاك الدجاج وبعض منتجات الألبان؛ (4) زيادة الرسوم على استهلاك بعض المنتجات؛ (5) استحداث أو زيادة حقوق على الصيد لدى تصدير بعض منتجات الصيد.

وتم اعتماد قانون المالية المعدل عام 2016 لمراعاة بعض التطورات الحاصلة في تحقيق مستوى الإيرادات والنفقات مقابل التوقعات الأصلية.

## 5.2 تطور المالية العامة

في عام 2016، سجل إجمالي العائدات ارتفاعا بسيطا مقابل تراجع النفقات والقروض الصافية بنسبة 9,3% مقارنة بعام 2015. وقد استقر عجز الميزانية الإجمالي (بما فيه الهبات) عند 0,9 مليار أوقية وهو ما يمثل 0,1% من الناتج الداخلي الخام خارج النفط مقابل 53,5 مليار أوقية أي 3,5% من الناتج الداخلي الخام لعام 2015. وباستبعاد الهبات فإن رصيد الميزانية حقق عجزا قدره 35,9 مليار أوقية أي 2,2% من الناتج الداخلي الخام خارج النفط عام 2016. مقابل 81,8 مليار أوقية أو 5,43% من الناتج الداخلي الخام خارج النفط لعام 2015.

وتم تمويل العجز خارج السوق النقدي عن طريق اللجوء إلى موارد خارجية بشروط ميسرة وبدرجة أقل إلى موارد الدولة المتراكمة لدى البنك المركزي الموريتاني.

### 5.2.1 إيرادات الميزانية

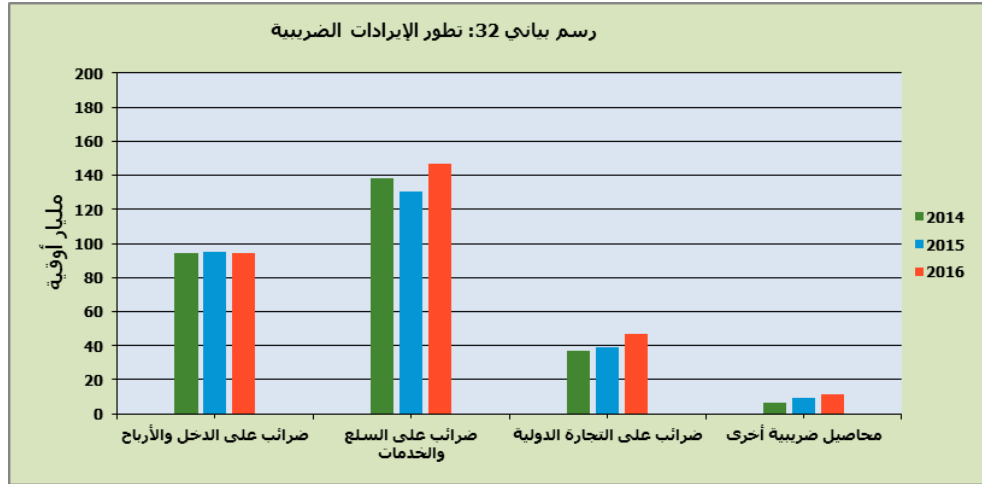
بلغ إجمالي إيرادات الميزانية عام 2016 ما يقارب 464,9 مليار أوقية حيث حقق زيادة بلغت 4,7 مليار أوقية مقارنة مع عام 2015. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة العائدات الضريبية في حين انخفضت العائدات غير الضريبية خارج الهبات.

53

التقرير السنوي 2016  
البنك المركزي الموريتاني

### 5.2.1.1 الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 5,8% عام 2016 حيث بلغت 285,2 مليار أوقية بعد الجهود المكثفة لتحصيل الضرائب غير المباشرة مع أن الضرائب المباشرة انخفضت قليلا بالارتباط مع هبوط النشاط الاقتصادي. وبالمقاييس إلى الناتج الداخلي الخام، مثلت الإيرادات الضريبية نفس نسبة المسجلة في عامي 2015 و2014 أي 17,2%.



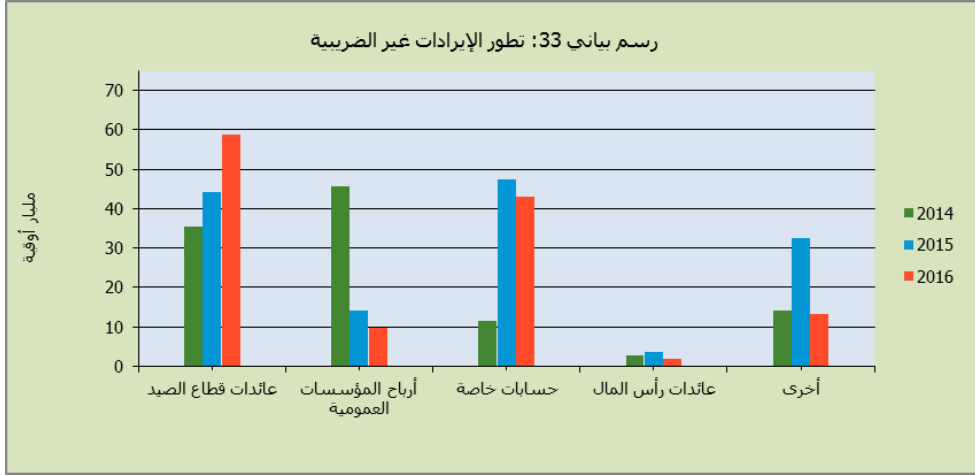
وبلغت الإيرادات المتأتية من الضرائب المباشرة 94 مليار أوقية أي بانخفاض بسيط قدره 1,2% مقارنة مع عام 2015 وبالارتباط مع تباطؤ النشاط الاقتصادي لعام 2016 وخاصة على مستوى القطاع المنجمي. وتتأتى الضرائب المباشرة أساسا من الإيرادات الحاصلة من الضرائب على الرواتب والأجور والضرائب على الشركات (الأرباح الصناعية والتجارية، الأرباح غير التجارية) والحد الأدنى للضريبة الجزائية الجمركية التي ساهمت على التوالي بنسب 38%، 36,8% و 13,8% لعام 2016 وقد بقيت الضرائب المباشرة (صناعية وتجارية وغير تجارية) بنفس مستواها لعام 2015 أي عند 34,6 مليار أوقية أما الضريبة على الرواتب والأجور فلم تزد عن 35,6 مليار أوقية أي بانخفاض 8,4% وسلك نفس الاتجاه بالنسبة للحد الأدنى من الضريبة الجزائية الجمركية التي حققت 13 مليار أوقية من الإيرادات أي بانخفاض 7,2%.

أما الضرائب غير المباشرة فقد بلغت 205,4 مليار أوقية عام 2016 أي بزيادة 14,8% مقارنة مع عام 2015 وذلك نتيجة زيادة الرسوم على بعض المنتجات وإدخال رسوم جديدة. وهكذا فإن الرسوم على البضائع والخدمات قد زادت بنسبة 12,2% لتبلغ 146,9 مليار متأثرة بزيادة الإيرادات المتأتية من الضريبة على القيمة المضافة لدى الاستيراد ومن الرسم الوحيد وخاصة الرسوم على المنتجات النفطية وحقوق الاستهلاك. ومن ناحيتها سجلت الضريبة على القيمة المضافة الداخلية تراجعا خفيفا بنسبة 2,2% حيث بلغت 43,6 مليار أوقية في حين أدت الرسوم على استهلاك بعض المنتجات (التبغ، السكر، الشاي، الاسمنت) إلى عوائد قدرها 15,4 مليار أوقية أي بزيادة 4,7% مقارنة مع عام 2015. كما أن الرسوم على المنتجات النفطية بلغت 11,9 مليار أوقية أي بزيادة 6,1 مليار أوقية بعد رفع الرسوم على هذه المنتجات.

وفيما يخص الرسوم المتعلقة بالتجارة الدولية فقد استقرت عند 46,9 مليار أوقية أي بزيادة 20,7% بسبب تغيير حساب الرسوم على بعض المنتجات المستوردة.

### 5.2.1.2 الإيرادات غير الضريبية خارج الهبات

في عام 2016 بلغت الإيرادات غير الضريبية خارج الهبات 133,9 مليار أوقية أي بانخفاض 10,2% بالارتباط مع التراجع الحاصل في الأرباح الموزعة وأتاوات المؤسسات العمومية والحسابات الخاصة والإيرادات الرأسمالية.



وقد سجلت العائدات المتأتية من دفع الأرباح الموزعة وإتاوات المؤسسات العمومية انخفاضا حيث انتقلت من 14,2 مليار أوقية عام 2015 إلى 9,9 مليار أوقية عام 2016 بسبب عدم دفع شركة اسنيم لمقسوم الأرباح للسنة الثانية تباعا بسبب هبوط أسعار الحديد مما أثر بقوة على نشاط الشركة.

أما الإيرادات المتأتية من الحسابات الخاصة فقد تراجعت عام 2016 بحدود 4 مليار أوقية لتستقر عند 43,1 مليار أوقية بسبب الانخفاض الملاحظ على مستوى حساب التحويل الخاص خارج النفط ويمثل هذا البند فارق السعر الذي يتم جمعه من طرف موزعي الوقود.

وبخصوص المداخل الحاصلة من عائدات قطاع الصيد فقد زادت بـ 14,6 مليار أوقية حيث بلغت 58,7 مليار أوقية بالارتباط مع ارتفاع إتاوات أسماك السطح بنسبة 40% وخاصة رخص الاصطياد الحرة.

أما الإيرادات الرأسمالية فقد انخفضت بنسبة 47% عام 2016 على خلفية تراجع العائدات المتأتية من بيع الأراضي. وبقيت الإيرادات المنجمية بنفس مستواها في العام السابق أي عند 6 مليار أوقية نتيجة تراجع النشاط في القطاع المنجمي.

### 5.2.1.3 الهبات

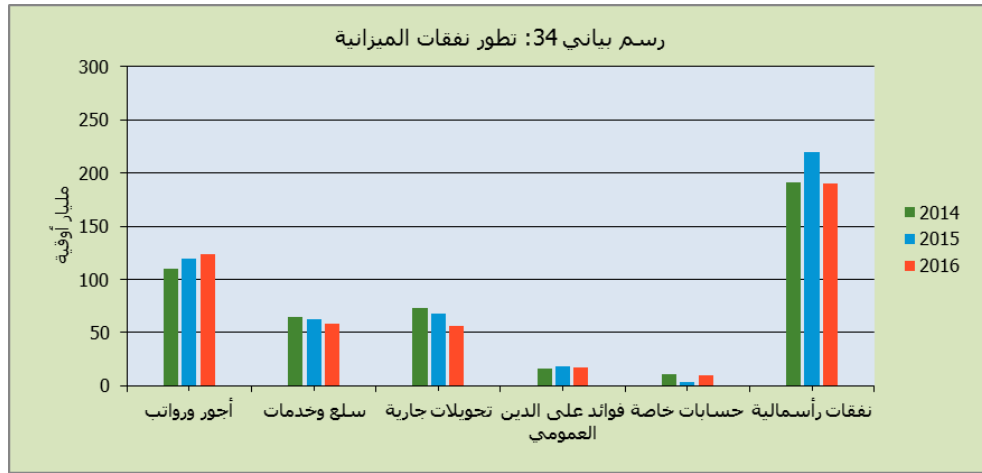
زادت الهبات بـ 6,6 مليار أوقية عام 2016 لتبلغ 34,9 مليار أوقية، نتيجة زيادة الهبات المتعلقة بدعم الميزانية التي بلغت 25 مليار أوقية وخاصة في إطار قمة الجامعة العربية المنعقدة في



نواكشوط. أما الهبات الموجهة للمشاريع فقد زادت هي الأخرى بنسبة 27% حيث بلغت 9,9 مليار أوقية عام 2016.

## 5.2.2 نفقات الميزانية

في عام 2016 بلغت النفقات والقروض الصافية للدولة 465,9 مليار أوقية أي بتراجع بنسبة 9,3% مقارنة مع 2015. وقياسا إلى الناتج الداخلي الخام فقد مثلت 28,0% مقابل 32,7% عام 2015. ويعود انخفاض النفقات الإجمالية إلى كل من تقليص النفقات الاستثمارية وتلك المتعلقة بالمصاريف الجارية.



### 5.2.2.1 النفقات الجارية

في سياق سياسة ترشيد الإنفاق خفضت النفقات الجارية بنسبة 5% عام 2016 إذ بلغت 276,5 مليار أوقية مقابل 290,9 مليار أوقية عام 2015. ويعكس هذا التطور تراجع النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات التي بلغت 58,7 مليار أوقية أي بتراجع قدره 6%, كما يعكس حالة التحويلات الجارية التي هبطت إلى 55,8 مليار أوقية بعد أن سجلت 67,8 مليار أوقية عام 2015 (-17,7%). ولم تزد مصاريف الأجور إلا بنسبة 3,7% مراعاة للترقيات في مختلف فئات موظفي الدولة وكذلك الإحالات إلى التقاعد. أما فوائد المديونية العامة فقد بقيت بنفس مستواها في العام السابق.

### 5.2.2.2 نفقات الاستثمار والقروض الصافية

مثلت نفقات الاستثمار والقروض الصافية لعام 2016 نسبة 41% من نفقات الميزانية لتبلغ 189,8 مليار أوقية حيث تم تمويل 79% منها بموارد داخلية (149,1 مليار أوقية) أي بارتفاع 5,3% ولم تبلغ الاستثمارات الممولة بموارد خارجية سوى 40,7 مليار أوقية أي بانخفاض



48%. ومثلت نفقات الاستثمار والقروض الصافية 11,4% من الناتج الداخلي الخام عام 2016 مقابل 14,0% عام 2015.

### 5.2.3 رصيد الميزانية وتمويله

تميز تنفيذ الميزانية عام 2016 بعجز خفيف بلغ 0,9 مليار أوقية مقابل 53,5 مليار أوقية عام 2015 أي بانخفاض 98,3% وذلك عائد أساسا إلى التحكم في الإنفاق. وتمت تغطية عجز الميزانية بفضل اللجوء إلى التمويلات الداخلية والخارجية.

وبعكس انخفاض العجز تحسنا ملحوظا في التمويل الداخلي البالغ 29,7 مليار أوقية بسبب تحسن المركز الصافي للخزينة لدى البنك المركزي الموريتاني بحدود 19,1 مليار أوقية نتيجة تراكم موارد جديدة وكذلك تحسن المركز اتجاه البنوك بحدود 7 مليار أوقية بعد سداد جزء من الديون على شكل أودونات الخزينة.

وبخصوص التمويل الخارجي الصافي فقد استقر عند 29 مليار أوقية مقابل 55,9 مليار أوقية عام 2015 أي بانخفاض قدره 26,9 مليار وهو ما يعكس تناقص اللجوء المتزايد للموارد الخارجية. وهكذا فإن الالتزامات الخارجية الصافية سجلت انخفاضا قدره 30 مليار أوقية مقابل انخفاض بحدود 2,3 مليار أوقية عام 2015. وقد ساهم صندوق العائدات النفطية في تمويل العجز بحدود 19,4 مليار أوقية مقابل 18 مليار أوقية عام 2015. أما التمويل المرتبط بتخفيض المديونية الخارجية فقد بقي عند نفس المستوى تقريبا في العام السابق أي 2,5 مليار أوقية.







## 6.1 السياسة النقدية

في عام 2016 بقيت السياسة النقدية منصبة نحو استقرار الأسعار في ظرفية تميزت بانخفاض التضخم وفي ظل سيولة مصرفية مرتفعة نسبيا دون التأثير على مستوى الأسعار. وبأبني الإبقاء على نسبة الفائدة المركزية عند 9% وعلى الاحتياطي الإلزامي عند 7% تجسيدا لإرادة السلطات النقدية على الاستمرار في سياسة نقدية حذرة تحافظ على مستوى معين من السيولة المصرفية وتحد من مخاطر تقليص القروض.

وعلى الصعيد العملي للسياسة النقدية، ظل طرح أذونات الخزينة في السوق أسبوعيا الأداة الأبرز المستخدمة لضبط السيولة، وفي حالة استمرار فائض كبير في السيولة وتغاديا لاحتمال ضغوط تضخمية، فيإمكان السلطات النقدية أستعادة السيولة الزائدة عن الحدود المسموح بها عن طريق طرح أذونات خزينة مدتها 7 أيام بهدف ضبط السيولة على المدى القصير جدا. ويبقى اللجوء إلى هذا النوع من الأدوات محدودا نظرا لضعف مستوى السيولة لدى المصارف.

وفيما يتعلق بالشروط المصرفية فإن كلفة الإقراض ظلت ثابتة لعام 2016 بحدود 12% وهو ما يقل كثيرا عن السقف المسموح به عند 17% مما يعكس درجة التنافس بين البنوك. أما نسبة الفائدة السنوية الدنيا المصروفة لدفاتر التوفير فقد تقرر منذ عام 2012 بأنها تساوي متوسط نسبة الفائدة الترحيحية لأخر عملية طرح الأذونات للبيع مضافا إليه 1% للودائع التي تقل أو تعادل 5 مليون أوقية. وفي الحالات الأخرى يبقى سعرا لفائدة حرا. ويهدف هذا الإجراء إلى تخفيض تكاليف الموارد المصرفية مع الحرص على حماية أصحاب الودائع الصغيرة.

## 6.2 المجاميع النقدية

في نهاية شهر دجمبر 2016، بلغت الكتلة النقدية 548,4 مليار أوقية حيث سجلت زيادة سنوية تساوي 7,1% مقابل 0,4% عام 2015. وترتبط هذه الزيادة بالتطورات المختلفة لمقايلات الكتلة النقدية وأساسا بتطور القروض الداخلية علما بأن صافي الموجودات الخارجية قد انخفض قليلا.

### 6.2.1 الكتلة النقدية M2

مع نهاية عام 2016 سجلت الكتلة M2 زيادة قدرها 36,3 مليار أوقية. وبخصوص مكونات الكتلة النقدية فقد زاد تداول النقود بشكلها الورقي والمعدني بنسبة 9% حيث بلغ 141,4 مليار أوقية أما الودائع تحت الطلب فقد استقرت عند 307,4 مليار أوقية أي بانخفاض 3% مقارنة مع عام 2015. وحافظت الودائع لأجل على نفس الوتيرة باتجاه الزيادة كما هو الحال في عام 2015 أي بنسبة 19% لتستقر عند 99,6 مليار أوقية. وبالمقارنة مع الكتلة النقدية ظلت النقود في التداول (بشكلها الورقي والمعدني) ثابتة عند 25% عام 2016 في حين مثلت الودائع تحت الطلب 56,1% والودائع لأجل 18,2%.

الجدول 9: الكتلة النقدية ومكوناتها (مليار أوقية)						
تغير %	2016	2015	2014	2013	2012	
5%	448,8	428,1	440,1	404,7	361,8	النقود (M1)
9%	141,4	129,7	130,9	132,7	115,3	حركة النقود الورقية والمعدنية
3%	307,4	298,5	309,2	272,0	246,5	ودائع تحت الطلب
19%	99,6	83,9	70	64,9	051,6	ودائع لأجل وادخار
7%	548,4	512,1	510,1	469,6	413,4	الكتلة النقدية (M2)
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات						



## 6.2.2 مقابل الكتلة النقدية

في عام 2016 جاءت زيادة الكتلة النقدية كنتيجة لارتفاع القروض المقدمة إلى الاقتصاد التي عوضت بشكل واسع تقليص صافي الموجودات الخارجية والديون الصافية على الدولة.

جدول 10: مقابل الكتلة النقدية (مليار أوقية)						
تغير %	2016	2015	2014	2013	2012	
- 1,5%	77,3	78,5	108,1	196,8	192,4	العائدات الخارجية الصافية
3,7%	683,5	659,4	609,3	516,6	458,9	قروض داخلية صافية
8,4%	159,1	173,6	166,4	118,2	100,3	ديون صافية على الدولة
8,0%	524,4	485,7	442,9	398,4	358,5	دعم الاقتصاد
5,9%	-212,4	225,8	-207,2	-243,6	-237,6	بنود أخرى صافية
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات						

### 6.2.2.1 العائدات الخارجية الصافية

واصل صافي الموجودات الخارجية للنظام المصرفي اتجاهه نحو الانخفاض الذي لوحظ خلال السنوات الثلاثة السابقة حيث بلغ 77,3 مليار أوقية عام 2016 أي بانخفاض 1,2 مليار أوقية كنتيجة لهبوط العائدات الخارجية الصافية للبنوك التي تقلصت بـ 29,8 مليار أوقية مما أدى إلى رصيد سالب قدره 53,7 مليار أوقية. أما العائدات الخارجية الصافية للبنك المركزي فقد شهدت تطورا إيجابيا حيث استقرت عند 131 مليار أوقية وذلك رغم انخفاض نشاط الشركات المنجمية وارتفاع تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف بنحو 20%. وتعزى هذه الزيادة إلى تحسن متابعة إعادة العملات من الخارج.

جدول 11: تطور العائدات والالتزامات الخارجية (مليار أوقية)					
تغير %	2016	2015	2014	2013	
29%	131,1	101,9	126,1	220	عائدات خارجية صافية البنك المركزي الموريتاني
11%	309,8	278,3	199,8	297,9	عائدات خارجية البنك المركزي الموريتاني
1%	-178,8	-176,4	-73,7	-77,9	التزامات خارجية البنك المركزي الموريتاني
-125%	-53,7	-23,9	-18,1	-23,2	عائدات خارجية صافية البنوك
1%	45,1	44,4	38,6	34,7	عائدات خارجية البنوك
45%	-98,8	-68,3	-56,7	-57,9	التزامات خارجية البنوك
-1%	77,3	78,0	108	196,8	أصول خارجية صافية
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات					

### 6.2.2.2 القروض الداخلية

في عام 2016، شهدت القروض الداخلية الصافية زيادة سنوية بنسبة 4% لتستقر عند 683,5 مليار أوقية مقابل 659,4 مليار أوقية عام 2015 كنتيجة لارتفاع الدعم الموجه إلى الاقتصاد الذي زاد بنسبة 8% وإن كانت الديون الصافية على الدولة قد تراجعت بنسبة 8,4%.

جدول 12: تطور القروض الداخلية (مليار أوقية)					
2016	2015	2014	2013	2012	
683,5	659,4	609,4	516,6	458,8	قروض داخلية
159,1	173,6	166,4	118,2	100,3	ديون صافية على الدولة
158,9	167,8	138,1	91,8	50,9	ديون صافية للبنك المركزي الموريتاني
0,1	5,9	29,6	26,4	49,4	ديون صافية للبنوك
524,4	485,7	443	398,4	358,5	دعم للاقتصاد
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات					

### 6.2.2.3 الديون الصافية على الدولة

استقرت الديون الصافية على الدولة عند 159,1 مليار أوقية عام 2016 مسجلة بذلك انخفاضاً بلغ 14,3 مليار أوقية مقارنة مع 2015. ويعزى هذا التطور إلى تزامن انخفاض الديون الصافية للبنك المركزي الموريتاني على الدولة وانخفاض الديون الصافية للبنوك التجارية على الدولة.

### 6.2.2.4 دعم الاقتصاد

بلغ دعم الاقتصاد عام 2016، 524,4 مليار أوقية أي بزيادة 8% مقابل 9,7% عام 2015. ويرتبط هذا الانخفاض أساساً بتباطؤ النشاط الاقتصادي عام 2016. وقياساً إلى الناتج الداخلي الخام فقد انتقلت القروض المقدمة إلى الاقتصاد من 31,6% عام 2015 إلى 31,4% عام 2016.

أما القروض قصيرة الأجل التي تشكل جزءاً أساسياً من الدعم الذي تقدمه البنوك إلى الاقتصاد (72% من القروض الموزعة من طرف البنوك) فقد بلغت 376,9 مليار أوقية عام 2016 أي بزيادة سنوية قدرها 2%. أما القروض المصرفية على المدى المتوسط والمدى الطويل فقد بلغت 147,7 مليار أوقية عام 2016 أي بزيادة سنوية قدرها 27% وهو ما رفع حصتها من مجموع القروض المصرفية إلى 28,1%.

### 6.2.2.5 تطور عوامل السيولة

سجلت الودائع المصرفية لدى البنك المركزي الموريتاني ارتفاعاً خفيفاً بلغ 1,8 مليار أوقية في نهاية 2016 مؤدياً إلى زيادة احتياطي البنوك من 44,3 مليار أوقية عام 2015 إلى 46,2 مليار أوقية عام 2016. ويعزى هذا التطور أساساً إلى اتساع تأثير العوامل المستقلة على السيولة المصرفية. وكان لعمليات ودائع الكيانات المستقلة وللعوامل الأخرى الصافية تأثيراً



متراكما بلغ 19,7 مليار أوقية متفوقا على التأثير المقيد المتراكم والبالغ 17,9 مليار أوقية بفعل العمليات مع الخارج وعمليات الدولة والأوراق والنقود المعدنية في التداول.

الجدول 13: السيولة المصرفية (مليار أوقية)		
2016	2015	
-12	0,8	1. الأوراق والقطع النقدية المعدنية (-)
-3,5	23,3	2. المركز الصافي للخزينة (+)
-2,4	-17	3. العائدات الخارجية الصافية (+)
5,8	12	4. ودائع الكيانات المستقلة
13,9	-17	5. عوامل أخرى (+)
1,8	2,2	أ. عوامل مستقلة للسيولة (-1+2+3+4)
0	0	6. طرح أودونات الخزينة للبيع
0	0	7. عمليات السوق المفتوح
0	0	8. مبادرة النقود بالسندات
0	0	ب. عمليات السياسة النقدية (5+6+7)
1,8	2,2	Δ - E احتياطي البنوك



63

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

## VII. سوق رؤوس الأموال





تميز نشاط سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل بارتفاع خفيف لإصدار أودونات الخزينة عام 2016 وبتزايد النشاط بالسوق المصرفي البنكي. وعلى مستوى غرفة المقاصة بلغ حجم قيم التعاملات زيادة خفيفة كما أن عدد التعاملات المتعلقة بالتنقيذ الالكتروني ظل يتزايد باطراد.

## 7.1 سوق أودونات الخزينة

بلغت إصدارات أودونات الخزينة برسم السنة المالية قيد الدراسة، حجما إجماليا قدره 348,1 مليار أوقية مقابل 343,7 مليار أوقية عام 2015 أي بزيادة 1,3%. ومثل اكتتاب وكلاء القطاع غير المصرفي ما يعادل 70,6% من السندات العمومية المطروحة للبيع عام 2016 مقابل 58,3% عام 2015.

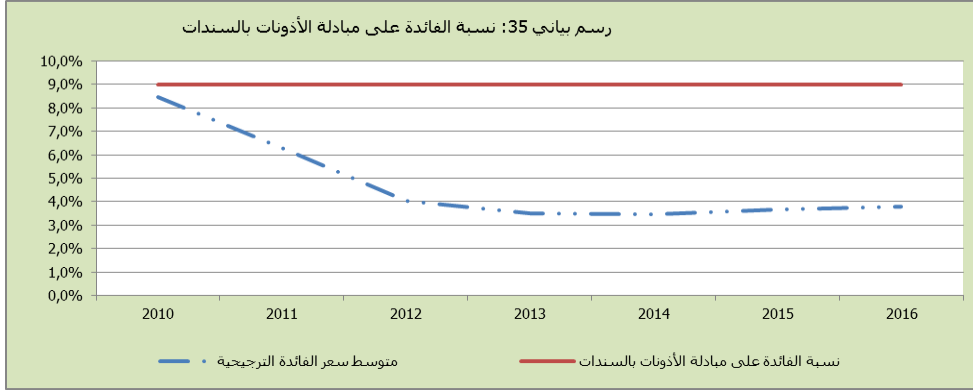
وبقي السوق النقدي محصورا في السوق الأولي لأودونات الخزينة على المدى القصير من خلال عمليات طرح للبيع بوتيرة أسبوعية. وتقتصر عمليات طرح الأودونات على سندات بأجل 4 أسابيع، 13 أسبوعا، 26 أسبوعا، و50 أسبوعا. ومثلت الأودونات لأجل تزيد عن 13 أسبوعا 6,8% من إجمالي عمليات طرح الأودونات للبيع عام 2016 مقابل 4,7% عام 2015 وهو ما يعبر عن تفضيل المكتتبين للأجل القصيرة.

الأجل	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	دسمبر	مجموع
أودونات 4 أسابيع	23 900	16 700	20 700	16 600	18 200	15 100	14 500	21 700	15 500	19 100	20 500	19 600	222 100
مبالغ مطروحة	74	54	68	56	63	50	49	75	54	68	73	72	755
فوائد محتسبة	7 800	10 000	13 000	6 000	7 200	10 400	4 400	8 000	10 600	4 400	7 200	13 200	102 200
أودونات 13 أسبوعا	77	97	135	62	77	108	43	90	119	47	81	156	1 094
مبالغ مطروحة	6 300	2 340	2 050	200	200	400	3 500	1 600	2 110	0	0	400	19 100
فوائد محتسبة	117	47	40	5	5	9	67	31	41	0	0	10	371
مبالغ مطروحة	0	0	2 900	0	0	0	0	800	0	0	1 000	0	4 700
أودونات 26 أسبوعا	0	0	105	0	0	0	0	30	0	0	37	0	171
فوائد محتسبة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
أودونات 50 أسبوعا	38 000	29 040	38 650	22 800	25 600	25 900	22 400	32 100	28 210	23 500	28 700	33 200	348 100
مجموع													

### 7.1.1 مخزون أودونات الخزينة ونسب الفائدة

انتقل مخزون أودونات الخزينة من 66,8 مليار أوقية نهاية 2015 إلى 56,7 مليار أوقية عام 2016 أي بانخفاض 15%.





الجدول 15: تطور مخزون أذونات الخزينة (مليون أوقية)

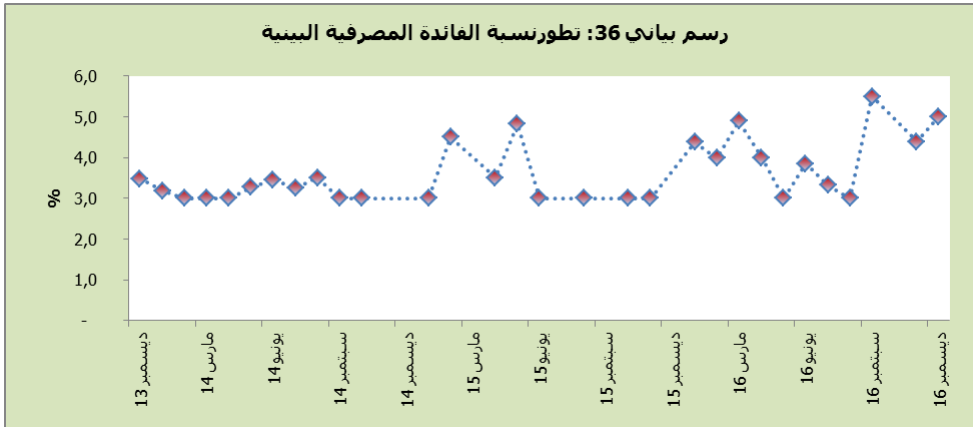
2016	2015	2014	2013	2012	2011	
13 200	16 100	37 600	33 200	56 615	49 971	مصرفي
43 510	50 670	41 800	36 497	28 206	29 516	غير مصرفي
56 710	66 770	79 400	69 697	84 821	79 487	مجموع

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق وتسيير السيولة

وسجل مخزون أذونات الخزينة لدى القطاع غير المصرفي انخفاضا حيث استقر عند 43,5 مليار أوقية عام 2016 مقابل 50,7 مليار أوقية عام 2015 أي بتراجع 14,1% مما رفع حصة القطاع غير المصرفي إلى 76,7% مقابل 75,9% عام 2015. وفيما يتعلق بنسب الفائدة المطبقة فقد شهدت تغيرا معتدلا منذ عام 2013 حيث انتقل معدل نسبة الفائدة التراجيحية على أذونات الخزينة من 3,7% عام 2015 إلى 4,4% في شهر دجمبر 2016.

## 7.2 السوق المصرفي البيني

في عام 2016 استقر حجم عمليات تبادل السيولة بين المصارف عند 36 مليار أوقية مقابل 19 مليار أوقية عام 2015.





وتراوح مدة العمليات في هذا المجال عموماً بين 1 و90 يوماً كما أن نسب الفائدة تراوحت بين 0% و5,5%، بينما سجل معدل الفائدة الترحيحي نسبة بحدود 4%.

وفيما يخص العمليات مع البنك المركزي الموريتاني فقد بلغ اللجوء إلى إعادة التمويل عن طريق مبادلة الأودونات بالسندات ما يعادل 86 مليار أوقية عام 2016 مقابل 3 مليار أوقية عام 2015.

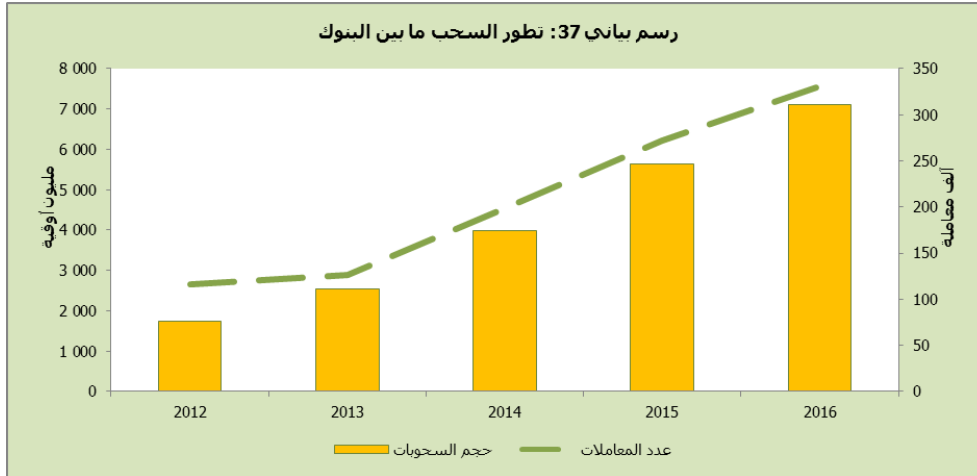
وتم العمل بنسبة فائدة قدرها 9% وهي عبارة عن نسبة الفائدة المركزية المطبقة على جميع العمليات بين البنك المركزي الموريتاني والبنوك التجارية.

### 7.3 عمليات غرفة المقاصة

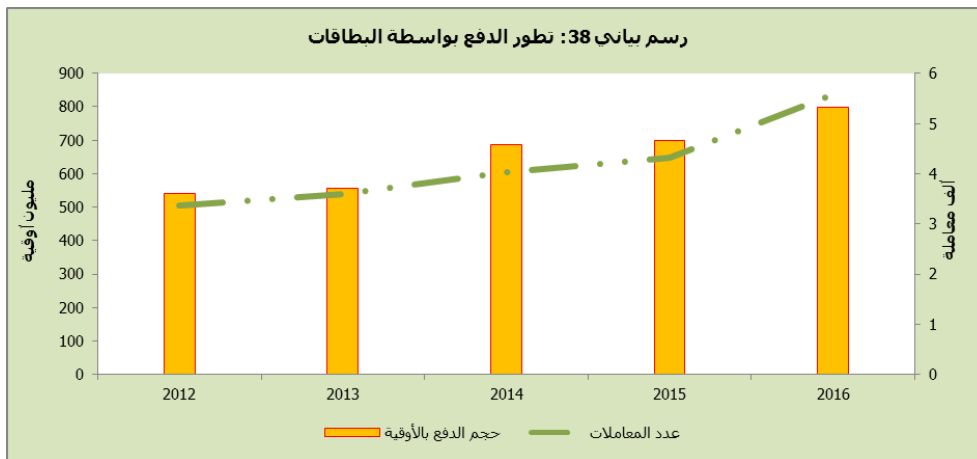
إن نشاط غرفة المقاصة، التي عالجت 128,5 ألف قيمة عام 2016 مقابل 125,8 ألف قيمة عام 2015، قد شهد شبه ركود في عدد القيم المعالجة. وبلغت عمليات غرفة المقاصة 925,7 مليار أوقية مقابل 911,5 مليار أوقية عام 2015 أي بزيادة 15,6% وهو ما يعزى إلى تطور خفيف سواء على مستوى عدد الشيكات أو الكمبيالات. وكانت حصة الشيكات مقارنة بإجمالي القيم المعالجة قد انتقلت من 82% عام 2015 إلى 84% عام 2016 حيث مثلت 77,5% من إجمالي القيم المعالجة وهو ما يعادل 717,5 مليار أوقية.

جدول 16: توزيع عمليات المقاصة حسب نوع المعاملة (مليار أوقية)								
نوع العملية	2013		2014		2015		2016	
	عدد (آلاف)	مبلغ بمليارات الأوقية	عدد (آلاف)	مبلغ بمليارات الأوقية	عدد (آلاف)	مبلغ بمليارات الأوقية	عدد (آلاف)	مبلغ بمليارات الأوقية
شيك	98,6	664,1	101,6	676,5	103,6	711,3	108	717,5
حوالة	24,0	165,0	23,6	166,7	21,4	161,1	19,1	159
كمبيالة	0,7	31,5	0,8	39,8	0,7	39,1	0,7	49,1
مجموع	123,3	860,5	125,9	883,0	125,8	911,5	128,5	925,7
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق								

### 7.4 عمليات التنفيذ الإلكتروني



في عام 2016 تميز نشاط التنفيذ الإلكتروني بتنفيذ مشاريع جديدة عبر اعتماد بطاقات "ماسטר كارد" من طرف وكالة جيمتل اعتباراً من شهر أغسطس وكذلك إدارة النزاعات ومتابعة الغش بشكل آلي. كما جرت توسعة معتبرة في مركز شخصنة البطاقات المصرفية البينية وهو ما عزز القدرة على إنتاج البطاقات والتشفير (PIN) وتخفيض آجال انتظار رواد ومستخدمي خدمات التنفيذ الإلكتروني.



وبلغ عدد التعاملات المصرفية البينية عتبة 330787 معاملة عام 2016 وبمبلغ 7,1 مليار أوقية، مقابل 5,6 مليار عام 2015. ولم يأخذ بعين الاعتبار عدد عمليات السحب المحلية (حامل البطاقة الذي يسحب نقوداً من شبك التوزيع الأوتوماتيكي لدى مصرفه) رغم أهميتها من حيث الحجم والعمليات.

ورغم العدد المحدود للمتاجر المنتسبة إلى شبكة جيمتل فإن هذه الأخيرة أنجزت معاملات قدرت في مجملها بـ 0,8 مليار أوقية.

ومن جهة أخرى حققت بطاقات فيزا الدولية التي تصدر عن البنوك الموريتانية تطوراً معتبراً عام 2016 حيث بلغ حجم معاملاتها الإلكترونية ما يناهز 2,5 مليار أوقية.





68

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

## VIII. الإشراف المصرفي والمالي





وفي إطار تطوير وعصرنة القطاع المالي تم اتخاذ عدد من الخطوات خلال عام 2016. وتعلق الأمر أساسا بمراجعة الأمر القانوني رقم 2007/020 المتضمن تنظيم مؤسسات الإقراض وكذلك الأمر القانوني رقم 2007/04 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني وتم وضع اللامسات الأخيرة على مشروع القانونين اللذين يستجيبان للمواصفات الدولية وينصان على العمل بنصوص تنظيمية تتعلق بالمصارف الإسلامية وبمؤسسات الدفع؛ وإنشاء لجنة للاستقرار المالي؛ وتعزيز ومراقبة المخاطر ذات العلاقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ ومسطرة لمواجهة الأزمات المصرفية. كما أن النواحي المتعلقة بحماية المستهلك وبالمزيد من الاندماج المالي تم التكفل بها. ومن أجل تعزيز مراقبة القطاع المالي، جرى توسيع حقل الرقابة ليشمل صندوق الإيداع والتنمية وشركات التأمين.

وقد تعزز الإشراف القائم على مواجهة المخاطر عبر نهج تقييم مستمر (ربع سنوي، سنوي) للبنوك.

ونظرا إلى الحاجة الملحة للسيولة المصرفية، فقد تم العمل بمتابعة أسبوعية، كما صادق مجلس السياسة النقدية على إطار تنظيمي يتعلق بالتمويل الاستعجالي.

وتعززا للنهوض بالاندماج المالي، تم اعتماد بنك إسلامي لتمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة وكذلك 5 هيئات للتمويل الخفيف من الفئة ب.

وفيما يتعلق بأنشطة التمويل الخفيف يتواصل العمل بمخطط إصلاح شبكة صناديق الادخار والقرض (الكابيك). أما فيما يتعلق بخطة تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة فقد تم توزيع خط ائتماني يموله الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 50 مليون دولار، على شكل قروض بشروط ميسرة لصالح عدة مقاولات تطور مشاريع واعدة وذلك دعما للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

وتم تطوير الشبكة المصرفية لتشمل جميع الولايات من أجل السماح بولوج السكان في المناطق النائية إلى الخدمات المصرفية.

## 8.1 مكونات القطاع المالي

مازالت البنوك مهيمنة علي بنية النظام المالي حيث بلغت حوالي 16 بنكا عاملا منها ستة إسلامية. ومنذ فتح النظام المالي أمام الاستثمار الأجنبي جرى الترخيص لخمسة بنوك برأس مالي خصوصي.

أما النظام المالي غير المصرفي فيضم 21 مؤسسة للتمويل الخفيف وصندوقا للإيداع والتنمية ومصالح مالية للبريد و17 شركة تأمين وصندوقين للرعاية الاجتماعية وحوالي 30 مكتب صرف معترف بها.

وأدى تكثيف التنافس بين البنوك من أجل تقريب خدماتها إلى الزبناء إلى تزايد عدد فروع البنوك بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية. حيث انتقل العدد من 184 عام 2015 إلى 197 عام 2016. وتزايدت نسبة الصيرفة حيث تقارب 29% إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد الزبناء والمنتسبين إلى هيئات التمويل الخفيف.

## 8.2 نشاط الرقابة والإشراف المصرفي



ضمانا لاستقرار النظام المالي، تواصل تعزيز الإشراف المصرفي عن طريق عمليات مراقبة مستندية واستكمالها بمراقبة ميدانية وذلك عبر عمليات تفتيش عامة ومتخصصة تناولت على وجه الخصوص تحديد الهيئات المشابهة ومدي تنفيذ الإجراءات الملزمة لإعادة العملة الصعبة الناتجة عن عمليات التصدير ومبررات شراء العملات في سوق الصرف.

وللإحاطة بالبيانات المالية بصفة أشمل تم وضع اللمسات الأخيرة على مسار لعصرنة مركزية المخاطر مما ساعد في تصميم لوحة تحكم لضمان متابعة المؤشرات المالية بصفة أفضل.

وهكذا تم إخضاع بعض مؤسسات التمويل الخفيف لعمليات تفتيش عامة لنشاطها.

## 8.2.1 قواعد الحيلة

تقيدت معظم البنوك بمختلف النسب التحوطية والتنظيمية التي أملتتها السلطات النقدية لضمان متانة واستقرار النظام المصرفي. كما أن البنوك التي لا تتقيد بهذه النسب تتعرض فضلا عن العقوبات المنصوص عليها للمتابعة عن قرب من طرف البنك المركزي الموريتاني وخاصة في إطار برامج متعاقد عليها تهدف إلى جعلها تتقيد بقواعد الحيلة في آجال محددة.

### 8.2.1.1 السيولة

في نهاية عام 2016 كانت نسبة السيولة معمولاً بها على العموم وظلت هذه النسبة تفوق الحد القانوني الأدنى أي 20%. واستقر متوسط نسبة السيولة عند 32% في نهاية 2016 بدل 31% في العام السابق. وتقيدت البنوك بشكل فردي بهذا المعيار.

دجمبر 2016	دجمبر 2015	دجمبر 2014	دجمبر 2013	دجمبر 2012	جدول 17: نسبة السيولة (مليار أوقية)
128,4	120,2	152,9	145,5	160,8	1. أصول سائلة
406,9	388,5	379,1	330,3	311,1	2. مستحقات قصيرة الأجل
32%	31%	40%	44%	52%	قسيمة (1/2) الحد الأدنى 20%

### 8.2.1.2 الأموال الخاصة الصافية

شهدت الأموال الخاصة الصافية للبنوك ارتفاعاً بحوالي 6 مليارات أوقية عام 2016 لتستقر عند 136 مليار أوقية بالارتباط مع بدء نشاط مصرف جديد. وكان المستوى المطلوب يفوق الحد الأدنى المطلوب أي 96 مليار أوقية. وتقيدت البنوك بشكل فردي بهذا المعيار.

دجمبر 2016	دجمبر 2015	دجمبر 2014	دجمبر 2013	دجمبر 2012	مطلوب	جدول 18: نسبة الحد الأدنى للأموال الخاصة الصافية (مليار أوقية)
136,8	130,8	123,1	118,0	102,0	* حد أدنى 96 مليار	أموال خاصة صافية
40,8	40,8	35,4	19,6	42,0		الفائض (+) أو عجز (-) في الأموال الخاصة الصافية



### 8.2.1.3 التوازن بين الأموال الخاصة الصافية والقيم الثابتة

في عام 2016، غطت الأموال الصافية الخاصة بصفة واسعة القيم الثابتة أي 196%. وتقرر أن يكون الحد القانوني الأدنى 100%. عموماً تقيدت البنوك بهذا المعيار

جدول 19: قاعدة التوازن بين الأموال الخاصة الصافية والقيم الثابتة (مليار أوقية)					
دجمبر 2016	دجمبر 2015	دجمبر 2014	دجمبر 2013	دجمبر 2012	مطلوب
136,8	130,8	123,1	118,0	102,0	
69,7	70,0	69,8	70,1	48,0	
67.1	60,8	53,3	47,9	54,0	
196%	187%	176%	168%	213%	حد أعلى 100%

### 8.2.1.4 تغطية المخاطر

بلغت نسبة تغطية المخاطر أو القدرة على الوفاء بالنسبة لجميع البنوك 29,5% وهو ما يتجاوز إلى حد كبير الحد القانوني الأدنى البالغ 10%. تقيدت جميع البنوك بهذا المعيار.

جدول 20: تغطية المخاطر (مليار أوقية) أموال خاصة صافية					
دجمبر 2016	دجمبر 2015	دجمبر 2014	دجمبر 2013	دجمبر 2012	مطلوب
136,8	130,8	123,1	118,0	102,0	
463,5	454,1	458,8	382,9	257,7	
29,5%	28,8%	26,8%	30,8%	39,6%	حد أدنى 10%

### 8.3 مردودية البنوك

في عام 2016 تميزت النتيجة الصافية المجمعة للنظام المصرفي بشبه استقرار الربح الصافي المصرفي الذي بلغ 41,7 مليار أوقية في حين شهدت نتيجة التشغيل المصرفي انخفاضاً بنسبة 12,5% حيث انتقلت من 16,2 مليار أوقية عام 2015 إلى 14,2 مليار أوقية عام 2016. ويعزى هذا التطور إلى الارتفاع الحاصل على مستوى المصاريف العامة. وبناء عليه فإن النتيجة الصافية المجمعة تكون قد انخفضت لتبلغ 4,2 مليار أوقية عام 2016 مقابل 6,2 مليار أوقية عام 2015.





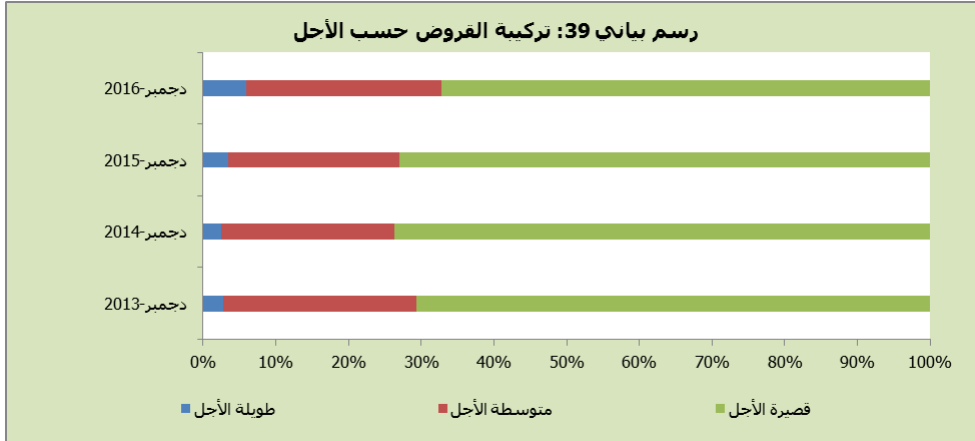
جدول 21: مردودية البنوك (مليون أوقية)	دجمبر 2012	دجمبر 2013	دجمبر 2014	دجمبر 2015	دجمبر 2016
عوائد مالية لعمليات الزبناء	14 961	22 594	23 984	26 424	26 443
- أعباء مالية لعمليات الزبناء	2 203	4 879	2 765	3 775	4 242
= هامش مالي	12 758	17 715	21 219	22 649	22 201
+ عمولات	15 532	16 052	18 375	17 659	20 003
أ = هامش تشغيل البنوك	28 290	33 767	39 594	40 308	42 204
عوائد على استثمار السيولة	1 703	2 158	2 118	1 048	1 230
- أعباء على اقتراض السيولة	795	1 572	1 294	1 451	1 964
ب = هامش التشغيل على عمليات السيولة	908	586	824	-403	-734
عائدات تكميلية	115	687	647	1843	267
إعانات تم استلامها	0	8	0	0	0
ج = عوائد تكميلية	115	695	647	1843	267
أ+ب+ج = عائد مصرفي صافي	29 313	35048	41065	41748	41 737
تكاليف العمال	7 725	8 476	10 195	11 196	11 404
ضرائب ورسوم	430	528	453	766	795
مصاريف تسيير متفرقة	10 388	11086	11672	19 026	16 812
- أعباء مسترجعة	876	136	358	5 468	1 468
= مصاريف التشغيل	17 667	19954	21962	25 520	27 543
= ربح التشغيل المصرفي	11 646	15 094	19 103	16228	14 194
- مخصصات الأندثار	2 482	3 746	4 260	5 151	4 335
ديون ميئوس منها	1 723	197	390	42	350
- مخصصات تحوطية	9 356	8756	9687	10 348	11619
+ استرجاع مخصصات الحيلة	5 151	5 029	2 969	6694	6084
= ربح جاري	3 236	7 424	7 735	7 381	3 974
أرباح وخسائر عن السنوات السابقة	1 800	559	563	748	428
خسائر وأرباح استثنائية	2 751	1243	2126	394	2 016
- ضرائب على الشركات	1 429	1 881	2 694	2 350	2 207
ربح صافي	6 358	7 116	7 721	6 173	4 208

## 8.4 نشاط القطاع المالي

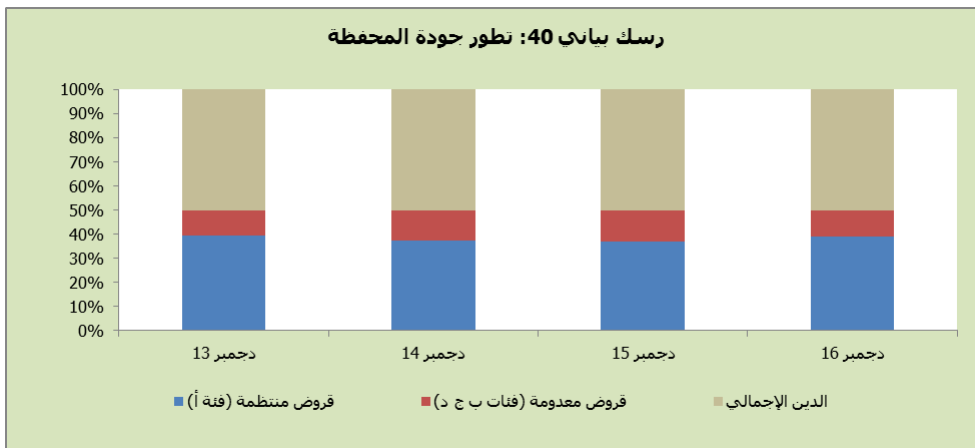
### 8.4.1 البنوك

#### 8.4.1.1 توزيع القروض من قبل المصارف

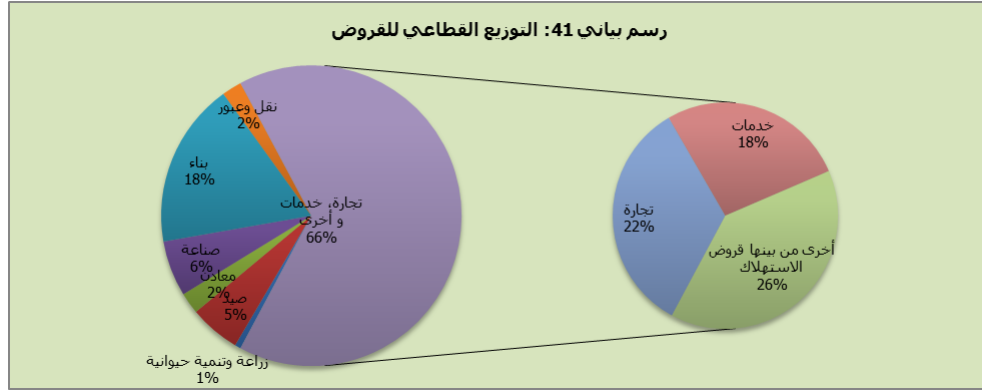
في عام 2016 بقيت وتيرة منح القروض ثابتة حيث أن البنوك اعتمدت بوجه عام سياسة إقراض أكثر صرامة عن طريق التركيز أكثر فأكثر على تحصيل الديون بدل منح قروض جديدة.



هذا وقد سجلت القروض المصرفية المجمعة الصافية للبنوك زيادة بنسبة 8% حيث انتقلت من 379 مليار أوقية عام 2015 إلى 410 مليار أوقية عام 2016. و سيطرت القروض قصيرة الأجل على بنية القروض لأجل و مثلت 67% من القروض الممنوحة أي بتراجع 7 نقاط لصالح القروض على المدى الطويل و القصير (33%). وهكذا كان لبرنامج الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الخاص بتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة والبالغ 50 مليون دولار أمريكي تأثير معتبر على مستوى القروض على المدى المتوسط و البعيد. أما بخصوص شروط هذه القروض فقد بقي معدل نسبة الاستدانة المرجحة ثابتا عند 12% عام 2016 بالارتباط مع اتساع المنافسة بين البنوك ومع التدني النسبي لأسعار الفائدة على أودونات الخزينة.



وقد سمح تصحيح موازنة البنوك بالإضافة إلى مواصلة تطبيق النصوص المتعلقة بتصنيف الديون وتشكيل تحوطات بتراجع نسبة الديون غير المنتجة إلى 21,5% من إجمالي القروض إلى الاقتصاد لعام 2016.



وباستثناء القروض لصالح الوحدات الصناعية والاستهلاك فإن الدعم الموجه إلى الاقتصاد سجل ديناميكية موجبة في القطاعات الأخرى. ويتبين من التوزيع القطاعي أنه تم تخصيص 26% للاستهلاك و22% للتجارة و18% للخدمات أما المجموعة المؤلفة من التجارة والخدمات وغيرها فقد استحوذت لوحدها على 66% من القروض الموزعة.

و بقيت تركيبة الودائع بدون تغيير يذكر عام 2016 حيث مثلت الودائع تحت الطلب 84% من المجموع في حين كانت حصة الودائع لأجل وحسابات الادخار تمثل 16% من مجموع الودائع.

جدول 22: بنية وتطور الودائع (مليار أوقية)						
دجمبر 2016	دجمبر 2015	دجمبر 2014	دجمبر 2013	دجمبر 2012	دجمبر 2011	
368	348	346,9	306,5	279,9	249	ودائع تحت الطلب (أ)
38	28	18,7	13	9,7	11,2	ودائع لأجل (ب)
33	30	31,5	32,1	26,3	22,9	حساب ادخار (ج)
440	406	397	351,5	315,8	283,1	مجموع وودائع
84%	86%	87%	87%	88,60%	87,90%	نسبة مئوية لـ (أ) / مجموع الودائع
9%	7%	5%	4%	3,10%	4,00%	نسبة مئوية لـ (ب) / مجموع الودائع
8%	8%	8%	9%	8,30%	8,10%	نسبة مئوية لـ (ج) / مجموع الودائع

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

كانت حصة الودائع العمومية من مجموع الودائع ثابتة (13% من المجموع) في نهاية 2016. أما الودائع الخصوصية فقد مثلت 87% من مجموع الودائع لعام 2016.

(مليار أوقية)						جدول 23: توزيع الودائع
دجمبر 2016	دجمبر 2015	دجمبر 2014	دجمبر 2013	دجمبر 2012	دجمبر 2011	
60	52	80,3	66,7	35,3	27,1	ودائع عمومية (أ)
393	354	316,8	284,8	280,6	256	ودائع خصوصية (ب)
453	406	397	351,5	315,8	283,1	مجموع الودائع
13,3%	12,9%	20,2%	19%	11%	10%	% ل (أ) / مجموع الودائع
86,7%	87,1%	79,8%	81,0%	88,9%	90,4%	% ل (ب) / مجموع الودائع
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي						

وبلغت نسبة إعادة تحويل الودائع إلى قروض 107% وهو ما يبرهن على قدرة النظام المصرفي على إيجاد ما يكفي من الودائع لتمويل القروض.

(مليار أوقية)						جدول 24: تغير الودائع والقروض
دجمبر 2016	دجمبر 2015	دجمبر 2014	دجمبر 2013	دجمبر 2012	دجمبر 2011	بيان
24,4	13,0	8,8	8,2	7,9	9,2	قروض طويلة الأجل
110,3	89,6	82,2	77,6	50,6	37,2	متوسطة الأجل
276,1	276,7	254,2	206,9	186	160,3	قصيرة الأجل
410,8	379,3	345,2	292,7	244,5	206,7	قروض صافية
72,8	72,1	66	77,9	73,3	72,7	مخصصات تحوطية
483,6	451,4	411,2	370,7	317,8	279,4	مجموع القروض الخام
368,9	348,2	346,9	306,5	279,9	249	ودائع تحت الطلب
38,1	58,4	50,1	45	35,9	34,1	لأجل
440,2	406,6	397	351,5	315,8	283,1	ودائع
-43,4	-44,8	-14,2	-19,1	-2	3,7	فرق ودائع - قروض خام
29,4	27,4	51,8	58,8	71,3	76,4	فرق ودائع - قروض صافية
91%	90%	96,60%	94,80%	99,4%	101,3%	نسبة مئوية: ودائع / قروض خام
107%	107%	115,0%	120,1%	129,2%	136,9%	نسبة مئوية: ودائع / قروض صافية
8%	13%	15,0%	15,00%	15,00%	17,00%	نسبة مئوية: ودائع لأجل / قروض خام

بخصوص السيولة في البنوك، حقق النظام المصرفي رصيدا قدره 140 مليار أوقية في شهر دجمبر 2016 مقابل 122 مليار أوقية في دجمبر 2015 أي بزيادة 14% بالارتباط مع تحسن أصول البنوك لدى البنك المركزي ولدى الوكلاء الأجانب.





(مليار أوقية)						جدول 25: تطور سيولة البنوك
دجمبر 2016	دجمبر 2015	دجمبر 2014	دجمبر 2013	دجمبر 2012	دجمبر 2011	
189	162	173,3	169,5	175,7	164,1	1. استخدامات السيولة (مليون أوقية)
108	95	99,8	103,6	92,1	81,2	صندوق، هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية
68	51	35,9	32	24,7	32,9	وكلاء محليون وأجانب
1	0	0	1,5	4,4	0	سوق نقدي
12	16	37,6	33,8	54,6	50	سندات خزينة
50	41	32,5	34,9	24,3	14,5	2. موارد السيولة
0	1	0,5	1,5	1,9	0,7	البنك المركزي الموريتاني، الخزينة العامة، حسابات بريدية
46	39	30,8	32,1	16,8	10,7	وكلاء
1	0	0	0	4,4	0,3	سوق نقدي
3	1	1,3	1,3	1,3	2,7	إعادة تمويل البنك المركزي
140	122	140,8	134,6	151,4	149,6	رصيد عمليات الخزينة (1 - 2)
						المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

## 8.5 هيئات التمويل الصغرى

مع نهاية عام 2016 ضم قطاع التمويل الخفيف 21 هيئة تمويلية خفيفة عاملة منها 3 شبكات. ويتعلق الأمر بالصناديق الشعبية للإدخار والقرض (بروكايك / كايك) صندوق للإدخار والقرض (CECD-M) والاتحاد الوطني لتعاضديات الاستثمار والإقراض الواحاتي (UNMICO) و9 مؤسسات من الفئة "ب" ومؤسسة واحدة من الفئة "ج". وتغطي الشبكات الثلاث كامل التراب الوطني.

### 8.5.1.1 القروض

مع نهاية عام 2016، سجلت هيئات التمويل الخفيف مخزون قروض صافي يبلغ 2,8 مليار أي بارتفاع 56,5% مقارنة مع عام 2015. ويعود هذا التطور أساسا إلى الزيادة الحاصلة على مستوى صناديق الكايك خلال عام 2016. وتستحوذ صناديق الكايك على نسبة 39% في حين تبلغ حصة الهيئات الأخرى 61% من هذا المخزون.

ومثل مخزون القروض التي وزعتها هيئات التمويل الخفيف عام 2016 نحو 0,8% من إجمالي القروض الصافية التي وزعها النظام المصرفي خلال هذه الفترة.

### 8.5.2 الودائع

سجلت الودائع تطورا بنسبة 16% عام 2016 مقارنة بعام 2015 وذلك بعد بدء نشاط عدد من المؤسسات الجديدة والزيادة الحاصلة على مستوى هيئة الكايك. وتستحوذ صناديق الادخار والقرض (الكايك) على 76% من الودائع مقابل 24% للهيئات الأخرى.

ويمثل هذا الحجم من الودائع فقط 1,6% من إجمالي الودائع لدى النظام المصرفي لعام 2016.



## IX. الكشف المالية للبنك المركزي الموريتاني



## تحليل حسابات البنك المركزي الموريتاني برسم 2016

بلغت موازنة البنك المركزي الموريتاني مع نهاية السنة المالية 2016 ما مجموعه 592,7 مليار أوقية مقابل 542,7 مليار أوقية عام 2015، أي بزيادة 50 مليار أوقية أي ما يمثل 9%. ويعود هذا التطور فيما يعني الأصول أساسا إلى زيادة حصتنا في رأس مال صندوق النقد الدولي؛ أما في جانب الخصوم فإنه يعود إلى التزاماتنا تجاه صندوق النقد الدولي بعد الاكتتاب الذي تم عام 2016.

### I. حسابات الموازنة

#### أ. الأصول

##### 1. الذهب والعائدات من العملات الصعبة

بلغت قيمة الأصول من الذهب والعملات الصعبة 294,4 مليار أوقية مقابل 278,8 مليار أوقية عام 2015 أي بزيادة 15,6 مليار أوقية. ويعود هذا التطور من جهة إلى اقتناء 712 أونصة ذهب متأتية من عمليات التنقيب السطحي عام 2016 وارتفاع سعر الذهب الذي انتقل من 1.060,90 دولار أمريكي للأونصة بتاريخ 2015/12/31 إلى 1.159,10 دولار أمريكي للأونصة بتاريخ 2016/12/31. ومن جهة أخرى إلى انخفاض قيمة الأوقية بالمقارنة مع الدولار. وقد نتج كذلك عن زيادة عوائدنا من العملات الصعبة التي مثلت 50% من إجمالي أصول الموازنة التي زادت من حيث القيمة المطلقة بـ 14,7 مليار أوقية لتبلغ 289,4 مليار أوقية عام 2016.

##### 2. العائدات لدى الهيئات المالية الدولية

يسجل هذا البند اكتتاب البنك المركزي الموريتاني في رأس مال صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي. ولغاية 2016/12/31 انتقل مجموع عمليات الاكتتاب من 72,3 مليار أوقية مقابل 44,4 مليار أوقية مع نهاية 2015/12/31 أي بزيادة 27,8 مليار أوقية تمثل 62% من المجموع. ويعزى هذا التطور أساسا إلى زيادة اكتتابنا بالأوقية في رأس مال صندوق النقد الدولي الذي سجل ارتفاعا بنسبة 93% مقارنة مع عام 2015 ليبلغ 56,2 مليار أوقية عام 2016 طبقا للقرار رقم 2/62 الصادر عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي والمتعلق بالمراجعة رقم 14 للحصص التي مكنت موريتانيا من الاستفادة من 64,4 مليون من حقوق السحب الخاصة وهو ما رفع حصتها إلى 128,8 مليون من حقوق السحب الخاصة. أما اكتتابنا في رأس مال صندوق النقد العربي لعام 2016 فقد حقق زيادة بنسبة 4% ليبلغ 16 مليار أوقية عام 2016 حيث تم خلال السنة المالية دفع القسط الثالث من نصف حصة موريتانيا في زيادة رأس مال الصندوق منذ عام 2013.

##### 3. ديون على الدولة

سجلت مستحقات البنك المركزي الموريتاني على الدولة زيادة قدرها 7% لتبلغ 206,5 مليار أوقية مع ختم السنة المالية مقابل 198,9 مليار أوقية بتاريخ 2015/12/31. وتعود هذه الزيادة أساسا إلى اعتبار العمولات المتعلقة بتسيير أودونات الخزينة برسم 2016 ديونا على الدولة واعتبار نواتج الاتفاقية التي تربط بين الدولة والبنك المركزي الموريتاني برسم 2016 غير



مستوفاة ومن ثم تحويلها من حساب نواتج للقبض إلى حساب ديون على الدولة يجب تسويتها.

#### 4. ديون على مؤسسات الإقراض وما شابهها

بلغت الديون المستحقة على مؤسسات الإقراض وما شاكلها 2,5 مليار أوقية عام 2016 مقابل 5 مليارات أوقية عام 2015 أي بانخفاض 50% وذلك عائد أساسا إلى سداد السلف الممنوحة للبنوك وغيرها من المؤسسات.

#### 5. سندات المساهمة

تسجل في هذا البند من الأصول مساهمات البنك المركزي الموريتاني في المؤسسات المالية الوطنية والدولية، ولم يحصل أي تغيير في الفترة ما بين 2015 - 2016 حيث استقرت المشاركات عند 1,3 مليار أوقية.

#### 6. الأصول الثابتة الصافية

بلغت الأصول الثابتة الصافية للبنك المركزي الموريتاني لعام 2016 نحو 1,5 مليار أوقية أي بزيادة 0,19 مليار أوقية أو نسبة 14% كنتيجة لزيادة المقتنيات الجديدة مقارنة مع الاندثارات.

#### 7. الحسابات النظامية والأصول المتفرقة

استقرت الحسابات النظامية والأصول المتفرقة وهي تضم أساسا السلف والقروض الممنوحة لعمال البنك وتكلفت اقتناء الأوراق المصرفية ومختلف عناصر الأصول عند 14,1 مليار أوقية في نهاية دجنبر 2016 حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 11% مقارنة مع مستواها لدى ختم السنة السابقة، وذلك عائد إلى زيادة بنود "حساب تسوية الأصول" وبند "سك الأوراق المصرفية".

#### ب. الخصوم

##### 1. الأوراق والنقود المعدنية في التداول

سجل تداول النقود بشكلها الورقي والمعدني زيادة 12 مليار أوقية عام 2016 مقارنة مع 2015 حيث بلغت 167,7 مليار أوقية أي بارتفاع 7,7% مقابل انخفاضها بـ0,5% لعام 2015. وتعود هذه الزيادة إلى إصدارات جديدة من الأوراق المصرفية بلغت 3,5 مليار أوقية.

##### 2. الحسابات الجارية والودائع

تسجل في هذا البند جميع الودائع التي توجد بحوزة التجمعات العمومية، البنوك التجارية والمؤسسات المالية المقيمة في موريتانيا وعمال البنك المركزي الموريتاني. وبرصيد يبلغ 137,2 مليار أوقية فإن "الحسابات الجارية والودائع" تشكل بندا هاما يمثل 23% من الخصوم.



وقد سجلت هذه الحسابات في عام 2016 سجلت زيادة بلغت 13,7 مليار أوقية أي 11%. ويعزى هذا التطور أساسا إلى الارتفاع الملاحظ على مستوى ودائع البنوك والخزينة العامة التي عوضت جزئيا تراجع ودائع الشركات والمؤسسات العمومية. وهكذا فإن رصيد الحساب الجاري للخزينة قد زاد بالفعل بـ 51% حيث بلغ 30,1 مليار أوقية بتاريخ 31 دجنبر 2016 مقابل 19,9 مليار أوقية في نفس الفترة من عام 2015. وفي نفس الوقت ارتفع بند "البنوك والمؤسسات المالية" بـ 10,2 مليار أوقية حيث انتقل من 66,9 مليار أوقية إلى 77,2 مليار أوقية عام 2016..

### 3. صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي في جانب الخصوم

يمثل بند صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم سندات هذه الهيئة من العملة الوطنية كمقابل للاكتتابات في الأصول (سندات صندوق النقد والحساب رقم 1) وكذلك مبلغ المخصصات لحقوق السحب الخاصة والحساب رقم 2. وبلغ لغاية 2016/12/31 ما مجموعه 85,63 مليار أوقية مقابل 58,1 مليار أوقية بتاريخ 2015/12/31 أي بزيادة 27,5 مليار أوقية أو 47,4% بسبب تغير سعر حقوق السحب الخاصة مقارنة بالأوقية. أما فيما يتعلق ببند صندوق النقد العربي فقد بلغ 119,8 مليار أوقية وهو ما يمثل الاكتتاب المحرر بالأوقية في رأس مال هذه الهيئة.

### 4. ديون مستحقة لبنوك وهيئات خارجية

يسجل هذا البند الودائع لأجل والقروض المحصلة من طرف البنك المركزي الموريتاني لدى بعض البنوك والهيئات الأجنبية وسجل رصيده بعد التحيين 148,8 مليار أوقية بتاريخ 2016/12/31 مقابل 147 مليار أوقية لغاية 2015/12/31 أي بزيادة 1,8 مليار أوقية أو 1% وذلك عائد أساسا إلى تغيير سعر صرف الأوقية مقابل عملات أصحاب الودائع.

### 5. رأس المال وصندوق الاحتياط

بلغ إجمالي رأس المال والاحتياطيات في تاريخ 2016/12/31 مبلغ 16,9 مليار أوقية مقابل 16,8 مليار أوقية بتاريخ 2015/12/31 أي بزيادة 0,1 مليار أوقية وهو ما يمثل 1%. وتعود هذه الزيادة أساسا إلى تخصيص جزء من ربح السنة المالية 2015 يبلغ 0.1 مليار أوقية إلى الاحتياطي الاختياري.

### 6. الحسابات النظامية والمتفرقة

يسجل هذا البند عمليات الحفظ والتسوية في جانب الخصوم وعلى تحوطات تعويض الخسارة والأعباء وتحوطات صندوق المساعدة والأمور الاجتماعية وكذلك لحسابات نظامية أخرى كالقيم للقبض وحسابات الارتباط والجاهزية للدفع والعمليات التي يجب خصمها. وبلغت العناصر المتفرقة في جانب الخصوم مع نهاية 2016 ما مجموعه 15,2 مليار أوقية حيث تراجع بنسبة 24% مقارنة مع عام 2015.



## II. حسابات النتائج

لغاية 31 دجمبر 2016 بلغت تكاليف تشغيل البنك المركزي الموريتاني 11,5 مليار أوقية أي بزيادة خفيفة قدرها 0,07 مليار أوقية مقارنة مع عام 2015، أي بنسبة 0,67% وذلك نتيجة ارتفاع المصاريف المالية التي تحملها البنك. وفيما يخص عوائد التشغيل فقد بلغت 13,9 مليار أوقية عام 2016 أي بزيادة خفيفة بنسبة 5% مقارنة بعام 2015.

وفيما يتعلق بالتكاليف خارج تشغيل البنك فقد انتقلت من 0,1 مليار أوقية في نهاية 2015 إلى 0,05 مليار أوقية عام 2016 حيث تراجعت بنسبة 61%.

وبالنسبة لعوائد التشغيل فقد استقرت عند 0,02 مليار أوقية عام 2016. ولم تسجل العوائد خارج التشغيل قيمة هامة عام 2016 مقارنة بمستواها في العام السابق.

وبالنظر إلى هذه التطورات فقد سجل الربح الصافي للبنك برسم 2016 فائضا بلغ 2,3 مليار أوقية أي بزيادة 0,7 مليار أوقية مقارنة مع عام 2015.





موازنة أصول البنك المركزي الموريتاني 2015 - 2016

الاصول	31/12/2016	31/12/2015	التغير	
			القيمة	%
عائدات وودائع بالذهب	5 004 174 659,10	4 118 303 484,75	885 871 174,35	22%
عائدات وودائع بالعملة الصعبة	289 419 810 653,85	274 706 843 193,60	14 712 967 460,25	5%
عائدات لدى هيئات مالية دولية	72 275 702 439,88	44 426 185 225,61	27 849 517 214,27	63%
اكتتاب في صندوق النقد الدولي	56 253 698 852,02	29 087 624 297,15	27 166 074 554,87	93%
اكتتاب في صندوق النقد العربي	16 022 003 587,86	15 338 560 928,46	683 442 659,40	4%
ديون على الدولة	206 499 148 163,27	198 964 942 553,30	7 534 205 609,97	4%
حسابات شبكات بريدية	7 469 056,92	7 471 936,92	-	0%
مخصصات بحقوق السحب الخاصة البنك المركزي / الدولة	23 886 621 466,58	23 549 033 232,81	337 588 233,77	1%
ديون على الدولة للتسوية	29 634 459 137,47	22 437 838 881,27	7 196 620 256,20	32%
ديون على الدولة التعاقية 2013	152 970 598 502,30	152 970 598 502,30	-	0%
ديون على مؤسسات القرض وما شابهها	2 506 840 290,00	5 052 800 370,00	- 2 545 960 080,00	-50%
أوراق تجارية محسومة	-	2 585 500 000,00	- 2 585 500 000,00	N/A
سلف دون فوائد (شبكة جيمتل)	-	4 400 000,00	- 4 400 000,00	-100%
قرض موريس بنك	1 213 840 290,00	1 169 900 370,00	43 939 920,00	4%
قرض أورابنك	1 293 000 000,00	1 293 000 000,00	-	0%
فارق صرف	-	-	-	N/A
قيم ثابتة	1 332 303 590,94	1 332 303 590,94	-	0%
سندات مساهمة	1 536 039 462,13	1 344 813 319,62	191 226 142,51	14%
حسابات نظامية وأصول متفرقة	14 155 822 085,08	12 738 745 695,21	1 417 076 389,87	11%
مجموع أصول	592 729 841 344,25	542 684 937 433,03	50 044 903 911,22	9%

الخصوم	31/12/2016	31/12/2015	التغير	
			القيمة	%
التفوق الورقية والمعدنية في التداول	167 765 230 028,04	155 784 180 919,76	11 981 049 108,28	7,7%
حسابات جارية وودائع	137 207 437 992,78	123 487 145 719,84	13 720 292 272,94	11%
حساب جاري في الخزينة العامة	30 111 316 535,91	19 941 557 264,09	10 169 759 271,82	51%
الإدارة، شركات الدولة والمؤسسات العمومية	27 866 263 805,30	34 447 673 448,56	- 6 581 409 643,26	-19%
بنوك ومؤسسات مالية	77 165 826 498,45	66 948 082 742,63	10 217 743 755,82	15%
حسابات جارية للعمال	1 664 418 684,62	1 777 193 143,23	- 112 774 458,61	-6%
حسابات أخرى	399 612 468,50	372 639 121,33	26 973 347,17	7%
التزامات تجاه صندوق النقد الدولي	85 636 944 510,68	58 069 399 309,51	27 567 545 201,17	47%
التزامات تجاه صندوق النقد العربي	119 797 542,00	108 401 084,00	11 396 458,00	11%
ودائع البنوك الخارجية	148 791 601 185,45	146 990 747 337,46	1 800 853 847,99	1%
التفاريقات قرض ومقاصة	11 002 901 296,50	15 446 095 849,31	- 4 443 194 552,81	-29%
رأس مال واحتياطي	16 937 299 801,38	16 843 123 190,38	94 176 611,00	1%
رأس مال	200 000 000,00	200 000 000,00	-	0%
احتياطي قانوني	100 000 000,00	100 000 000,00	-	0%
احتياطي اختياري	16 616 411 811,89	16 516 411 811,89	100 000 000,00	1%
ترحيل من جديد	20 887 989,49	20 887 989,49	-	0%
نتيجة بانتظار التوزيع	-	5 823 389,00	- 5 823 389,00	N/A
احتياطي لإعادة تقييم الذهب	4 265 901 883,62	3 676 009 309,48	589 892 574,14	16%
فارق الصرف	3 458 744 548,31	650 303 884,49	2 808 440 663,82	432%
حسابات نظامية وخصوم متفرقة	15 234 922 029,94	20 003 603 494,81	- 4 768 681 464,87	-24%
نتيجة السنة المالية	2 309 060 525,55	1 625 927 333,99	683 133 191,56	42%
مجموع خصوم	592 729 841 344,25	542 684 937 433,03	50 044 903 911,22	9%



أرباح	31/12/2016	31/12/2015	ناتج	31/12/2016	31/12/2015
صيانة السيولة النقدية	839 378 349,83	979 340 034,59	فوائد على عائدات بالعملة الصعبة	1 661 188 988,93	466 480 435,17
مصاريف العمل	5 664 748 259,97	6 463 614 212,11	ناتج محسوم على المدى القصير	-	100 078 021,32
مصاريف التسيير العام	1 289 530 983,04	1 338 295 126,38	فوائد على اتفاقية البنك المركزي / الدولة	5 459 120 256,20	5 444 204 627,09
أرباح مالية	3 396 103 927,57	1 874 126 090,43	فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية	68 277 027,89	66 864 186,88
خسارة الصرف	77 668 860,17	110 768 436,60	عملة الصرف	2 255 345 774,12	2 349 122 064,82
تحويلات الائتمان	172 959 927,26	175 581 000,25	ناتج سوق الصرف	2 074 142 812,00	1 624 399 031,00
احتياطات تحوطية	90 801 060,54	513 187 642,24	ناتج أخرى	1 979 922 502,80	1 893 693 699,00
			فوائد على مبادلة السيولة والسندات - البنك المركزي	104 737 500,00	6 175 000,00
			استرجاع تحوطات	92 749 984,66	1 086 549 896,87
			ناتج غير عادية	96 185 653,16	30 072 000,00
			أرباح صرف	80 254 517,06	112 876 568,20
مجموع أرباح التشغيل	11 531 191 368,38	11 454 912 542,60	مجموع ناتج التشغيل	13 871 925 016,82	13 180 515 530,35
أرباح التشغيل	2 340 733 648,44	1 725 602 987,75			
خسائر السنوات السابقة	45 529 268,49	113 897 250,70	أرباح السنوات السابقة	16 664 553,44	561 361,25
خسائر استثنائية	2 808 463,60	513 501,11	أرباح استثنائية	55,76	14 173 736,80
مجموع الخسائر خارج التشغيل	48 337 732,09	114 410 751,81	مجموع الأرباح خارج التشغيل	16 664 609,20	14 735 098,05
نتيجة خارج التشغيل	- 31 673 122,89	- 99 675 653,76			
نتيجة السنة المالية (الربح)	2 309 060 525,55	1 625 927 333,99			
المجموع	13 888 589 626,02	13 195 250 628,40	المجموع	13 888 589 626,02	13 195 250 628,40



83

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

## 1. X. تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي الموريتاني





F.M.B.Z. KPMG Tunisie  
Immeuble KPMG, Rue du Riyal  
Les Berges du Lac II – 1053 Tunis  
Tunisie

Téléphone : + 216 71 19 43 44  
Télécopie : + 216 71 19 43 20  
Site internet : www.kpmg.com/tn

## تقرير المدقق المستقل حول الكشوف المالية المنتهية بتاريخ 31 دجبر 2016

### السيد رئيس المجلس العام للبنك المركزي الموريتاني رأي

تنفيذا للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلسكم العام، قمنا بتدقيق الكشوف المالية للبنك المركزي الموريتاني وتضم كشفا بالوضع المالي لغاية 31 دجبر 2016 وكشفا بالالتزامات خارج الموازنة وحساب التشغيل العام والخسائر والأرباح للسنة المنتهية وكذلك المذكرات التي تحتوي على ملخص بأهم الأساليب المحاسبية وغيرها من المذكرات التوضيحية.

وفي رأينا فإن الكشوف المالية المرفقة تعطي، في جميع جوانبها المعبرة، صورة نزيهة للوضع المالي للبنك المركزي الموريتاني بتاريخ 31 دجبر 2016 ولأدائه المالي للفترة المنتهية بهذا التاريخ وفقا للخطة المحاسبية الموريتانية وللمذكرة الممهدة للمرفق بالكشوف المالية بما يمثل توصيفا للمبادئ المحاسبية ولأساليب التقييم المعمول بها في البنك المركزي الموريتاني وبالنظر إلى خواص نشاط البنك المركزي الموريتاني.

### مسوغات الرأي

قمنا بتدقيقنا وفقا لضوابط التدقيق الدولية، ويوجد توصيف مستفيض للمسؤوليات الموكلة إلينا بمقتضى هذه الضوابط، في الفرع "مسؤوليات المدقق المتعلقة بالكشوف المالية" من هذا التقرير. ونحن مستقلون عن البنك المركزي الموريتاني وفقا لمدونة أخلاق خبراء المحاسبة المنتمين إلى مجلس الضوابط الدولية لأخلاقيات المحاسبة (مدونة IESBA) وكذلك قواعد المهنة التي تنطبق على تدقيق الكشوف المالية في موريتانيا وقد قمنا بالواجب في إطار المسؤوليات الأخلاقية الموكلة إلينا حسب هذه القواعد وحسب مدونة (IESBA). ونعتقد أن عناصر الإثبات التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتأسيس رأينا حول التدقيق.

### مسؤوليات الإدارة ومسؤولي الحكامة فيما يتعلق بالكشوف المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد وعرض الحسابات المالية بنزاهة وفقا للقواعد والأساليب المحاسبية الموريتانية وقواعد الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للسماح لها بإعداد كشوف خالية من أية اختلالات معتبرة سواء كانت تتعلق بالاختلاس أو بالخطأ. وتقع على كاهل مسؤولي الحكامة مهمة مراقبة مسار البيانات المالية للبنك.

### مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالكشوف المالية



85

التقرير السنوي 2016  
البنك المركزي الموريتاني

تتمثل أهدافنا في الحصول على ضمانات معقولة بأن الكشف المالي ككل خالية من أي اختلالات معتبرة سواء كانت تتعلق بالاختلاس أو الأخطاء، وفي إصدار تقرير المدقق بحيث يحتوي على رأينا. ويقصد بالضمان المعقولة وجود مستوى عال من الضمان وإن كانت لا تضمن مع ذلك أن تدقيقا يجري وفقا لضوابط ISA سيسمح دائما بالكشف عن أي اختلال معتبر. ويمكن أن تكون الاختلالات ناتجة عن عمليات اختلاس أو أخطاء وتكون معتبرة إذا كان من شأنها أن تؤدي منفردة أو مجتمعة إلى التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو الكشف المالية اعتمادا على هذه الأخيرة.

وفي إطار التدقيق الذي يجري وفقا لقواعد ISA، نقوم بإصدار حكم مهني ومتحليين بروح نقدية طيلة هذا التدقيق.

والى ذلك:

- نحدد ونقيم المخاطر التي تشير إلى أن الكشف المالية تحتوي على اختلالات معتبرة وأن هذه الأخيرة ناتجة عن عمليات اختلاس أو عن أخطاء ونصمم ونقوم بإجراءات تدقيقية استجابة لهذه المخاطر كما نقوم بجمع عناصر إثبات كافية وملائمة لتأسيس رأينا. ويعتبر خطر عدم الكشف عن اختلال معتبر ناتج عن اختلاس أكبر من الخطر المتمثل في اختلال معتبر ناتج عن خطأ لأن الاختلاس يمكن أن يؤدي إلى التواطؤ والتزوير وإلى نسيان عمدي وتصريحات كاذبة أو تفادي الرقابة الداخلية؛
- نحصل على فهم عناصر وجيهة للرقابة الداخلية من أجل التدقيق وتصميم إجراءات تدقيقية ملائمة للظروف وليس من أجل التعبير عن رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك؛
- نقوم بتقدير الطابع الملائم للأساليب المحاسبية المعتمدة والطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تقوم بها الحكامة في البنك وكذلك البيانات ذات العلاقة التي تتقدم بها هذه الحكامة؛
- نقيم العرض بمجمله وشكل ومضمون الكشف المالية بما فيها البيانات المتوفرة ضمن المذكرات ونقدر ما إذا كانت الكشف المالية تمثل العمليات والحوادث الكامنة بشكل يمكن أن يعطي صورة نزيهة.

نطلع المسؤولين عن الحكامة على أبرز ملاحظتنا بما في ذلك أي خلل هام في الرقابة الداخلية إذا اطلعنا عليه خلال تدقيقنا.

ومن ضمن المسائل التي نبلغها إلى مسؤولي الحكامة، نحدد أهم هذه المسائل في تدقيق الكشف المالية خلال فترة معينة.

تونس 16 مايو 2017

F.M.B.Z. KPMG Tunisie

Moncef Boussannouga Zammouri

Senior Partner





## ا. XI. الملحقا



ملحق 1: المؤشرات الاقتصادية والمالية	2012	2013	2014	2015	2016
التطور بـ % ما لم يذكر غير ذلك					
العائد الوطني والأسعار					
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابته	5,8	6,1	5,6	0,9	1,7
الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول وبأسعار ثابته	7,0	6,1	6,2	1,2	2,0
إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي	(5,6)	3,0	-9,2	-4,4	4,1
إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول	(5,3)	2,7	-10,1	-2,9	4,3
مؤشر أسعار الاستهلاك (معدل الفترة)	4,9	4,1	3,5	0,5	1,5
مؤشر أسعار الاستهلاك (نهاية الفترة)	3,4	4,5	4,7	(2,8)	2,8
القطاع الخارجي					
تصدير السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)	(3,9)	0,4	(27,0)	(28,3)	0,9
استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)	26,8	(2,7)	(13,1)	(26,4)	(2,5)
استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي) (2)	20,2	15,8	10,7	(31,5)	14,5
رصيد موازنة المعاملات الجارية (بـ % من الناتج الداخلي الإجمالي خارج البترول)	(26,1)	(25,1)	(29,0)	(20,1)	(15)
الاحتياطي الرسمي					
الاحتياطات الرسمية الخام بملابن الدولار (نهاية الفترة) (3)	961,9	995,6	639,1	821,3	824,4
الاحتياطات الرسمية الخام (بشهر استيراد سلع وخدمات)	6,2	5,7	5,3	7,9	5,6
النقود والقروض					
النقد وما يشبه النقد	10,5	13,6	8,6	0,4	7,1
قروض للقطاع الخاص	14,6	11,1	11,2	9,7	8,0
النسبة المئوية من الناتج الإجمالي					
العمليات المدعومة للحكومة					
إجمالي العائدات	29,8	25,5	26,1	29,3	28,0
عائدات دون الهبات والبترول	24,1	23,6	24,5	26,7	25,2
المصرفات والقروض الصافية	27,7	26,4	30,0	32,7	28,0
الرصيد الإجمالي بما فيه الهبات	2,1	-0,8	-3,5	-3,4	-0,1
الرصيد الإجمالي دون البترول بما فيه الهبات	0,7	-2,1	-5,0	-4,2	-0,7
الرصيد الإجمالي دون البترول والهبات	-3,6	-2,8	-5,1	-6,1	-2,8
للتذكير					
سعر الصرف أوقية/دولار	302,3	296,2	301,7	323,9	351,5
تصدير السلع فوب (مليون دولار)	2 641,0	2 651,5	1935,4	1388,6	1400,7
استيراد السلع فوب (مليون دولار) (2)	-1 825,2	-1 806,	-1 999,7	-1 370,5	-1 569,9
الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي (مليار أوقية)	1551,7	1695,8	1626,5	1569,0	1661,5
الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي خارج النفط (مليار أوقية)	1514,6	1642,9	1563,2	1535,9	1633,4
الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	4840	5725,2	5391,0	4844,1	4725,5
السكان (ملايين)	3,48	3,53	3,6	3,7	3,8
الناتج الداخلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1 390,8	1 451,7	1 408,9	1284	1243
سعر النفط (دولار/برميل)	105,0	104,1	96,2	50,8	42,8
سعر الحديد (دولار / طن)	128,5	135,4	96,8	56,1	58,6
سعر الذهب (دولار / أونصة)	1 668,8	1 411,1	1 266,2	1160,1	1248,3
سعر النحاس (دولار / طن)	7 958,9	7 331,5	6 863,4	5510,5	4867,8
إنتاج النفط السنوي مليون برميل	2,4	2,45	2,17	1,8	1,7
2/ استبعاد صناعات نفطية ومنجمية (خارج أسنيم)					
3/ خارج الحساب النقطي					
4/ بما في ذلك علاوة التوقيع النفطية					
المصدر: السلطات الموريتانية					





ملحق 2: الناتج الداخلي الخام القطاعي بالأسعار الثابتة (أسعار 2004) (مليون أوقية)					
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016*
القطاع الأول	227 811	225 493	230 373	240 393	246 815
1. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات	227 811	225 493	230 373	240 393	246 815
1.1 الزراعة، الغابات واستغلال الغابات	40 385	36 176	41 377	43 866	41 127
1.2 تنمية المواشي	166 030	169 849	170 189	178 526	187 413
1.3 الصيد	21 396	19 468	18 807	18 002	18 275
القطاع الثاني	204 521	227 067	241 301	221 599	216 715
2. نشاطات استخراجية	92 294	106 257	110 707	103 311	101 833
2.1 استخراج المنتجات النفطية	22 878	28 742	25 895	23 918	22 194
1.2 صناعات استخراجية غير منتجات النفط	69 416	77 515	84 813	79 393	79 639
1.2.2 استخراج معادن	66 798	74 361	81 021	74 913	75 145
الحديد	41 298	45 565	52 566	45 851	52 426
الذهب والنحاس	25 499	28 796	28 455	29 062	22 719
2.2.2. نشاطات استخراجية أخرى	2 618	3 154	3 792	4 480	4 494
3. نشاطات معملية	56 722	55 313	52 980	56 897	51 919
3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء	55 532	56 870	52 047	55 879	50 794
3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء	1 190	-1 557	934	1 019	1 125
4. بناء وأشغال عامة	55 505	65 497	77 614	61 391	62 964
القطاع الثالث	265 928	274 882	302 436	314 747	326 173
5. النقل والمواصلات	63 176	65 699	84 357	87 400	91 499
5.1. النقل	23 335	17 724	20 369	21 090	20 097
5.2. المواصلات	39 842	47 975	63 988	66 310	71 402
6. التجارة	58 683	58 123	64 168	66 002	68 183
7. خدمات أخرى	93 153	99 908	101 786	108 385	114 690
نصحيح SIFIM	-21 581	-18 916	-23 683	-24 041	-24 503
مجموع أنشطة تجارية	625 763	657 374	698 303	699 738	711 891
8. إدارات عمومية	50 915	51 152	52 124	52 960	51 801
الناتج الداخلي الخام بسعر عوامل الإنتاج	676 678	708 526	750 427	752 698	763 692
رسوم صافية على المنتجات	81 416	84 300	90 984	96 443	98 372
الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق	751 195	796 945	841 411	849 141	863 894
الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط	723 960	768 203	815 516	825 223	841 701
الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخراجية	654 112	690 688	730 704	745 830	762 062

وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء \*\* مؤقنة



90

البنك المركزي للموريتاني  
التقرير السنوي 2016

ملحق 3 : نسبة نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)					
2016	2015	2014	2013	2012	
2,7	4,3	2,2	(1,0)	7,5	القطاع الأول
2,7	4,3	2,2	(1,0)	7,5	2. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات
(6,2)	6,0	14,4	(10,4)	91,4	1.1. الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
5,0	4,9	0,2	2,3	(2,9)	1.2. تنمية المواشي
1,5	(4,3)	(3,4)	(9,0)	8,2	1.3. الصيد
(2,2)	(8,2)	6,3	11,0	3,0	القطاع الثاني
(1,4)	(6,7)	4,2	15,1	(4,7)	2. نشاطات استخرافية
(7,2)	(7,6)	(9,9)	25,6	(22,1)	2.1. استخراج المنتجات النفطية
0,3	(6,4)	9,4	11,7	2,8	2.2. صناعات استخرافية غير منتجات النفط
0,3	(7,5)	9,0	11,3	2,4	2.2.1. استخراج معادن
14,3	(12,8)	15,4	10,3	(6,9)	الحديد
(21,8)	2,1	(1,2)	12,9	22,4	الذهب والنحاس
0,3	18,1	20,2	20,5	13,7	2.2.2. نشاطات استخرافية أخرى
(8,7)	7,4	(4,2)	(2,5)	8,7	3. نشاطات معملية
(9,1)	7,4	(8,5)	2,4	10,1	3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء
10,5	9,1	(160,0)	(230,8)	(31,9)	3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء
2,6	(20,9)	18,5	18,0	12,3	4. بناء وأشغال عامة
3,6	4,1	10,0	3,4	7,5	القطاع الثالث
4,7	3,6	28,4	4,0	29,5	5. النقل والمواصلات
(4,7)	3,5	14,9	(24,0)	61,3	5.1. النقل
7,7	3,6	33,4	20,4	16,1	5.2. المواصلات
3,3	2,9	10,4	(1,0)	7,5	6. التجارة
5,8	6,5	1,9	7,3	(1,1)	7. خدمات أخرى
1,9	1,5	25,2	(12,4)	7,6	تصحيح SIFIM
1,7	0,2	6,2	5,1	6,4	مجموع أنشطة تجارية
(2,2)	1,6	1,9	0,5	2,1	8. إدارات عمومية
1,5	0,3	5,9	4,7	6,1	الناتج الداخلي الخام بسعر عوامل الإنتاج
2,0	6,0	7,9	3,5	25,7	رسوم صافية على المنتجات
1,7	0,9	5,6	6,1	5,8	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق
2	1,2	6,2	6,1	7,0	الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط
2,2	2,1	5,8	5,6	7,3	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخرافية
وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء ** مؤقتة					



ملحق 4: الناتج الداخلي الإجمالي حسب القطاع بالأسعار الجارية (مليون أوقية)					
2016	2015	2014	2013	2012	
398 711	387 615	356 306	305 176	278 240	القطاع الأول
398 711	387 615	356 306	305 176	278 240	3. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات
53 653	55 117	50 387	42 926	48 343	1.1. الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
311 049	305 070	276 842	233 870	197 832	1.2. تنمية المواشي
34 009	27 428	29 077	28 380	32 065	1.3. الصيد
467 668	421 199	536 089	699 884	620 080	القطاع الثاني
203 978	152 068	245 474	455 371	406 702	2. نشاطات استخرارية
28 130	33 122	63 287	52 920	37 077	2.1. استخراج المنتجات النفطية
175 847	118 947	182 187	402 451	369 625	3.2. صناعات استخرارية غير منتجات النفط
154 758	98 228	163 570	388 270	358 474	3.2.1. استخراج معادن
91 603	27 244	94 535	322 197	263 378	الحديد
63 155	70 984	69 035	66 073	95 096	الذهب والنحاس
21 089	20 719	18 617	14 181	11 151	2.2.2. نشاطات استخرارية أخرى
134 253	144 756	134 136	116 921	114 244	3. نشاطات معملية
129 812	140 736	130 451	115 924	116 444	3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء
4 442	4 020	3 685	997	-2 200	3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء
129 437	124 374	156 479	127 592	99 134	4. بناء وأشغال عامة
671 503	640 891	607 144	566 935	536 970	القطاع الثالث
91 702	90 920	90 223	79 805	81 407	5. النقل والمواصلات
35 780	37 002	35 565	26 857	35 575	5.1. النقل
55 923	53 918	54 658	52 948	45 832	5.2. المواصلات
143 123	136 535	132 099	117 499	112 243	6. التجارة
260 984	243 059	227 158	220 197	200 464	7. خدمات أخرى
-32 895	-32 094	-31 016	-23 925	-26 221	تصحيح SIFIM
1 329 197	1 247 234	1 310 859	1 398 636	1 266 213	مجموع أنشطة تجارية
175 694	170 377	157 664	149 434	142 856	8. إدارات عمومية
1 504 892	1 417 612	1 468 523	1 548 070	1 409 069	الناتج الداخلي الخام بسعر عوامل الإنتاج
156 642	151 382	157 953	147 722	142 626	رسوم صافية على المنتجات
1 661 534	1 568 993	1 626 476	1 695 792	1 551 695	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق
1 633 403	1 535 872	1 563 189	1 642 872	1 514 618	الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط
1 457 556	1 416 925	1 381 002	1 240 421	1 144 993	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخرارية

وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء



ملحق 5: نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي حسب القطاع بالأسعار الجارية (%)					
2016	2015	2014	2013	2012	
2,9	8,8	16,8	9,7	12,1	القطاع الأول
2,9	8,8	16,8	9,7	12,1	4. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات
(2,7)	9,4	17,4	(11,2)	118,0	1.1 الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
2,0	10,2	18,4	18,2	(0,6)	1.2 تنمية المواشي
24,0	(5,7)	2,5	(11,5)	18,5	1.3 الصيد
11,0	(21,4)	(23,4)	12,9	(5,7)	القطاع الثاني
34,1	(38,1)	(46,1)	12,0	(14,9)	2. نشاطات استخراجية
(15,1)	(47,7)	19,6	42,7	(19,5)	2.1 استخراج المنتجات النفطية
47,8	(34,7)	(54,7)	8,9	(14,4)	4.2 صناعات استخراجية غير منتجات النفط
57,5	(39,9)	(57,9)	8,3	(15,0)	4.2.1 استخراج معادن
236,2	(71,2)	(70,7)	22,3	(24,7)	الحديد
(11,0)	2,8	4,5	(30,5)	32,2	الذهب والنحاس
1,8	11,3	31,3	27,2	13,0	2.2.2 نشاطات استخراجية أخرى
(7,3)	7,9	14,7	2,3	15,7	3. نشاطات معملية
(7,8)	7,9	12,5	(0,4)	18,1	3.1 نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء
10,5	9,1	269,6	(145,3)	(2 850,0)	3.2 إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء
4,1	(20,5)	22,6	28,7	21,8	4. بناء وأشغال عامة
4,8	5,6	7,1	5,6	12,7	القطاع الثالث
0,9	0,8	13,1	(2,0)	33,2	5. النقل والمواصلات
(3,3)	4,0	32,4	(24,5)	61,2	5.1 النقل
3,7	(1,4)	3,2	15,5	17,4	5.2 المواصلات
4,8	3,4	12,4	4,7	13,7	6. التجارة
7,4	7,0	3,2	9,8	8,8	7. خدمات أخرى
2,5	3,5	29,6	(8,8)	12,9	تصحيح SIFIM
6,3	(4,9)	(6,3)	10,5	3,2	مجموع أنشطة تجارية
3,1	8,1	5,5	4,6	7,9	8. إدارات عمومية
5,9	(3,5)	(5,1)	9,9	3,7	الناتج الداخلي الخام بسعر عوامل الإنتاج
3,0	(4,2)	6,9	3,6	53,4	رسوم صافية على المنتجات
5,9	(3,5)	(4,1)	9,3	6,8	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق
6,4	(1,7)	(4,9)	8,5	7,7	الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط
2,9	2,6	11,3	8,3	17,5	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخراجية

وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء

ملحق 6: التوزيع القطاعي في تكوين الناتج الداخلي الخام %					
2016*	2015*	2014*	2013	2012	
24	24,7	21,9	18,0	17,9	القطاع الأول
24,1	24,7	21,9	18,0	17,9	5. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات
3,2	3,5	3,1	2,5	3,1	1.1 الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
18,7	19,4	17,0	13,8	12,7	1.2 تنمية المواشي
2,0	1,7	1,8	1,7	2,1	1.3 الصيد
28,1	26,8	33,0	41,3	40,0	القطاع الثاني
12,3	9,7	15,1	26,9	26,2	2. نشاطات استخراجية
1,7	2,1	3,9	3,1	2,4	2.1. استخراج المنتجات النفطية
10,6	7,6	11,2	23,7	23,8	5.2. صناعات استخراجية غير منتجات النفط
9,3	6,3	10,1	22,9	23,1	5.2.1. استخراج معادن
5,5	1,7	5,8	19,0	17,0	الحديد
3,8	4,5	4,2	3,9	6,1	الذهب والنحاس
1,3	1,3	1,1	0,8	0,7	2.2.2. نشاطات استخراجية أخرى
8,1	9,2	8,2	6,9	7,4	3. نشاطات معملية
7,8	9,0	8,0	6,8	7,5	3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء
0,3	0,3	0,2	0,1	-0,1	3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء
7,8	7,9	9,6	7,5	6,4	4. بناء وأشغال عامة
40,4	40,8	37,3	33,4	34,6	القطاع الثالث
5,5	5,8	5,5	4,7	5,2	5. النقل والمواصلات
2,2	2,4	2,2	1,6	2,3	5.1. النقل
3,4	3,4	3,4	3,1	3,0	5.2. المواصلات
8,6	8,7	8,1	6,9	7,2	6. التجارة
15,7	15,5	14,0	13,0	12,9	7. خدمات أخرى
-2,0	-2,0	-1,9	-1,4	-1,7	نصحيح SIFIM
80,0	79,5	80,6	82,5	81,6	مجموع أنشطة تجارية
10,6	10,9	9,7	8,8	9,2	8. إدارات عمومية
90,6	90,4	90,3	91,3	90,8	الناتج الداخلي الخام بسعر عوامل الإنتاج
9,4	9,6	9,7	8,7	9,2	رسوم صافية على المنتجات
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق
98,3	97,9	96,1	96,9	97,6	الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط
87,7	90,3	84,9	73,1	73,8	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخراجية

وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء





ملحق 7أ: الناتج الداخلي الإجمالي واستخداماته بالأسعار الثابتة (مليون أوقية)					
2016	2015	2014	2013	2012	
1 390 245	1 349 473	1 404 873	1 459 880	1 446 042	مجموع الموارد
863 894	849 141	841 411	796 945	751 195	الناتج الداخلي الإجمالي بسعر السوق
526 351	500 332	563 462	662 935	694 847	واردات السلع والخدمات
1 390 245	1 349 473	1 404 873	1 459 880	1 446 042	مجموع الاستخدامات
188 095	192 985	193 327	185 890	181 738	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
545 766	540 813	508 177	493 044	481 494	الاستهلاك النهائي للأسر
481 409	529 661	555 800	609 167	530 742	التكون الخام لرأس المال الثابت
-14 454	-94 677	-76 453	-46 326	36 549	تغير المخزون
1 241 775	1 200 816	1 168 782	1 180 852	1 241 775	الطلب الداخلي
189 429	180 691	224 021	218 105	215 518	تصدير السلع والخدمات
وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء					

ملحق 7 ب: الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته بالأسعار الجارية (مليون أوقية)					
2016	2015	2014	2013	2012	
2 542 265	2 407 461	2 696 338	2 917 454	2 784 826	مجموع الموارد
1 661 534	1 568 993	1 626 476	1 695 792	1 551 695	الناتج الداخلي الإجمالي بسعر السوق
880 731	838 468	1 069 862	1 221 662	1 233 131	واردات السلع والخدمات
2 542 265	2 407 461	2 696 338	2 917 454	2 784 826	مجموع الاستخدامات
362 019	361 811	348 800	327 154	307 353	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
931 568	909 726	861 847	795 355	741 901	الاستهلاك النهائي للأسر
779 616	805 064	882 731	932 330	780 894	التكون الخام لرأس المال الثابت
117.599-	-198 614	-33 770	17 663	131 908	تغير المخزون
1 955 603	1 877 987	2 059 608	2 072 502	1 962 056	الطلب الداخلي
586 661	529 474	636 730	844 952	822 770	تصدير السلع والخدمات
وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء					



95

البنك المركزي الموريتاني  
التقرير السنوي 2016

ملحق 8: ميزان المدفوعات (مليون دولار)	2012	2013	2014	2015	2016
ميزان تجاري	(487,9)	(392,9)	(710,9)	(559,4)	(499)
صادرات	2 641,0	2 651,5	1 935,4	1 388,6	1 401
حديد	1 130,7	1 358,1	730,7	340,0	418
بنترول	271,2	216,9	194,8	73,1	87
نحاس	238,0	216,3	165,8	195,1	138
ذهب	445,2	471,8	407,4	333,6	289
صيد	479,0	329,7	377,5	388,9	421
أخرى	76,7	58,8	59,1	57,8	47
واردات فوب	(3 128,8)	(3 044,3)	(2 646,3)	(1 948,0)	(1 900)
مواد غذائية	(381,5)	(377,0)	(370,5)	(395,3)	(334)
منتجات نفطية	(656,5)	(633,8)	(595,9)	(337,9)	(355)
منها شركة سنيم	(110,4)	(109,5)	(102,0)	(55,0)	(37)
شركة نحاس موريتانيا	(49,7)	(46,1)	(44,4)	(28,0)	(21)
شركة تازيارت	(111,9)	(101,1)	(4,1)	(3,4)	(0)
تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية	(1 625,2)	(1 579,8)	(1 018,8)	(745,4)	(466)
منها شركة سنيم	(483,2)	(489,3)	(420,7)	(199,4)	(157)
شركة نحاس موريتانيا	(160,4)	(139,5)	(186,7)	(84,3)	(80)
شركة تازيارت	(966,6)	(590,3)	(130,9)	(187,1)	(166)
استكشاف نفطي	(15,0)	(360,7)	(280,5)	(274,7)	(64)
واردات أخرى	(465,5)	(453,7)	(661,1)	(469,4)	(744)
خدمات وعائدات (صافية)	(1 048,9)	(1 016,8)	(873,5)	(574,6)	(452)
خدمات (صافية)	(858,3)	(813,7)	(620,7)	(394,6)	(336)
منها رخص صيد	11,7	27,7	110,3	66,5	76
عائدات صافية	(190,6)	(203,2)	(252,8)	(180,1)	(117)
منها تعويضات الصيد	89,0	91,2	0,0	60,3	59
تحويلات تجارية صافية	310,7	140,8	113,7	178,4	245
تحويلات صافية خاصة	42,7	56,9	49,8	77,3	75
تحويلات رسمية	268,0	83,9	63,9	101,0	170
منها تخفيف مديونية متعددة الأطراف عن الدول الفقيرة	0,9	0,0	0,0	-	-
ميزان المعاملات التجارية	(1 226,1)	(1 268,9)	(1 470,7)	(955,7)	(707)
حساب رأس المال والعمليات المالية	1 823,3	1 569,6	1 222,6	1 253,4	492
حساب رأس المال	40,7	4,8	16,0	31,2	8
أخرى	40,7	4,8	16,0	31,2	8
حساب العمليات المالية	1 782,5	1 564,8	1 206,6	1 222,2	483
استثمار مباشر (صافي)	1 386,1	1 126,0	501,9	501,7	271
منه : صناعات نفطية (صافي)	157,4	410,2	265,2	310,3	71
قروض رسمية على المدى المتوسط والبعيد	505,8	216,0	123,8	407,6	144
سحوبات	606,0	316,1	269,6	570,4	324
الدولة	259,4	176,4	256,8	570,4	322
شركة أسنيم	286,6	139,7	12,8	-	3
أصل الدين مستحق الوفاء	(100,2)	(100,1)	(145,8)	(162,8)	(180)
معاملات رأسمالية خصوصية أخرى	(109,3)	222,8	581,0	312,9	77
خطأ وسهو	(108,5)	(285,0)	(61,3)	(138,3)	135
موازنة إجمالية	488,7	15,7	(309,4)	159,4	(80)
تمويل	(488,7)	(15,7)	309,4	(159,4)	80
أصول خارجية صافية	(402,1)	(26,7)	298,8	(165,3)	80
البنك المركزي (صافي)	(473,6)	(28,6)	312,1	(197,3)	(21)
عائدات	(457,7)	(36,3)	326,1	(182,1)	(2)
التزامات	(15,8)	7,7	(14,0)	(15,2)	(19)
بنوك تجارية (صافي)	84,9	5,8	(17,6)	15,7	77
حساب نفطي	(13,5)	(3,9)	4,3	16,3	24
تمويل استثنائي	(86,6)	11,0	10,6	5,9	-

المصدر: المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية / وزارة المالية





ملحق 9: جدول العمليات المالية للدولة (مليار أوقية ما لم يرد عكس ذلك)					
2016	2015	2014	2013	2012	
464,9	460,2	424,0	422,8	462,9	إجمالي إيرادات وهبات
419,1	418,7	397,7	390,8	373,6	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبترو
285,2	269,6	280,4	269,2	250,5	إيرادات ضريبية
133,9	149,1	117,3	121,6	123,1	إيرادات غير ضريبية خارج الهبات
34,9	28,3	2,1	11,3	67,8	هبات
9,9	7,8	1,6	1,8	2,9	منها: مشاريع
465,8	513,7	479,1	436,7	429,9	نفقات وقروض صافية
276,4	290,9	287,6	267,2	293	نفقات حارية
123,8	119,4	110,4	103,7	94,7	رواتب و أجور
58,7	62,4	64,7	60,1	54,6	سلع وخدمات
55,8	67,8	72,5	70,2	105,7	تحويلات حارية
17,4	17,8	15,8	15,7	12,6	فوائد على الدين العام
13,4	12,7	11,9	12,0	9,9	خارجية
4,0	5,1	3,9	3,6	2,7	داخلية
9,3	3,2	10,3	6,5	10	حسابات خاصة
189,8	219,9	191,5	169,6	136,9	نفقات تجهيز وقروض صافية
40,7	78,2	57,9	48,7	50,8	استثمارات ممولة خارجيا
149,1	141,7	133,6	120,9	86,1	استثمارات ممولة بموارد داخلية
-0,4	2,9	0,0		0	إعادة هيكلة وقروض صافية
11,4	20,4	13,8	11,0	10,8	احتياطي مشترك
-46,8	-95,0	-81,4	-46,0	-56,3	رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)
-11,8	-66,7	-79,3	-34,7	11,4	رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)
7,3	-4,1	-11,6	14,8	4,4	رصيد أساسي خارج النفط، تحديد البرنامج
10,9	13,2	24,1	20,7	21,5	عائدات نفطية (صافي)
-35,9	-81,8	-57,3	-25,2	-34,9	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
-0,9	-53,5	-55,2	-13,9	32,9	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
-0,7	50,9	61,3	20,3	-36,3	تمويل
-29,7	-5,0	11,3	-5,8	-88,4	تمويل داخلي
-25,7	2,8	48,1	18,1	-79,5	النظام المصرفي
-19,1	24,2	46,3	40,9	-89,3	البنك المركزي
-6,6	-21,4	1,8	-22,8	9,8	البنوك التجارية
-7,1	8,9	5,3	8,3	-1,3	تمويل غير مصرفي
3,0	-15,3	-6,6	-26,7	-2,2	خصوصية وأخرى
0,0	-1,3	-8,8	-5,5	-5,4	تغير المتأخرات الداخلية
29,0	55,9	50,0	26,2	52,1	تمويل خارجي
8,3	4,8	0,8	-1,3	-4,2	حساب نفطي (صافي)
-10,9	-13,2	-24,1	-20,7	-21,5	إيرادات نفطية (صافي)
19,2	18,1	25,0	19,4	17,3	مساهمة الحساب النفطي
20,7	51,0	49,2	27,5	56,3	أخرى (صافية)
18,2	48,4	46,1	23,8	53	سلف خارجية (صافي)
2,5	2,6	3,1	3,7	3,3	تمويل خارجي استثنائي
-1,7	-2,5	6,1	6,4	-3,4	خطا وسهو



ملحق 10: جدول العمليات المالية للدولة (% إلى الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط)					
2016	2015	2014	2013	2012	
28,5	30,0	27,1	25,7	30,6	إجمالي إيرادات وهبات
25,7	27,3	25,4	23,8	24,7	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبتروول
17,5	17,6	17,9	16,4	16,5	إيرادات ضريبية
8,2	9,7	7,5	7,4	8,1	إيرادات غير ضريبية خارج الهبات
2,1	1,8	0,1	0,7	4,5	هبات
0,6	0,5	0,1	0,1	0,2	منها: مشاريع
28,5	33,4	30,6	26,6	28,4	نفقات وقروض صافية
16,9	18,9	18,4	16,3	19,3	نفقات جارية
7,6	7,8	7,1	6,3	6,3	رواتب وأجور
3,6	4,1	4,1	3,7	3,6	سلع وخدمات
3,4	4,4	4,6	4,3	7,0	تحويلات جارية
1,1	1,2	1,0	1,0	0,8	قوائد على الدين العام
0,8	0,8	0,8	0,7	0,7	خارجية
0,2	0,3	0,2	0,2	0,2	داخلية
0,6	0,2	0,7	0,4	0,7	حسابات خاصة
11,6	14,3	12,3	10,3	9,0	نفقات تجهيز وقروض صافية
2,5	5,1	3,7	3,0	3,4	استثمارات ممولة خارجيا
9,1	9,2	8,5	7,4	5,7	استثمارات ممولة بموارد داخلية
-0,02	0,2	0,0	0,0	0,0	إعادة هيكلة وقروض صافية
0,7	1,3	0,9	0,7	0,7	احتياطي مشترك
-2,9	-6,2	-5,2	-2,8	-3,7	رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)
-0,7	-4,3	-5,1	-2,1	0,8	رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)
0,4	-0,3	-0,7	0,9	0,3	رصيد أساسي خارج النفط، تحديد البرنامج
0,7	0,9	1,5	1,3	1,4	عائدات نفطية (صافي)
-2,2	-5,3	-3,7	-1,5	-2,3	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
-0,1	-3,5	-3,5	-0,8	2,2	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
-0,04	3,3	3,9	1,2	-2,4	تمويل
-1,8	-0,3	0,7	-0,4	-5,8	تمويل داخلي
-1,6	0,2	3,1	1,1	-5,2	النظام المصرفي
-1,2	1,6	3,0	2,5	-5,9	البنك المركزي
-0,4	-1,4	0,1	-1,4	0,6	البنوك التجارية
-0,4	0,6	0,3	0,5	-0,1	تمويل غير مصرفي
0,2	-1,0	-0,4	-1,6	-0,1	خصوصية وأخرى
0,0	-0,1	-0,6	-0,3	-0,4	تغير المتأخرات الداخلية
1,8	3,6	3,2	1,6	3,4	تمويل خارجي
0,5	0,3	0,1	-0,1	-0,3	حساب نفطي (صافي)
-0,7	-0,9	-1,5	-1,3	-1,4	إيرادات نفطية (صافي)
1,2	1,2	1,6	1,2	1,1	مساهمة الحساب النفطي
1,3	3,3	3,1	1,7	3,7	أخرى (صافية)
1,1	3,2	2,9	1,4	3,5	سلف خارجية (صافي)
0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	تمويل خارجي استثنائي
-0,1	-0,2	0,4	0,4	-0,2	خطأ وسهو



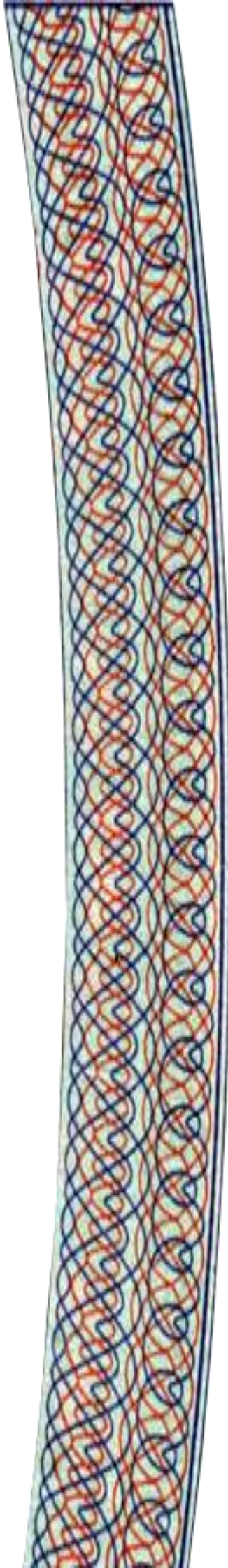
ملحق 11: جدول العمليات المالية للدولة (% إلى الناتج الداخلي الخام)					
2016	2015	2014	2013	2012	
28,0	29,3	26,1	24,9	29,8	إجمالي إيرادات وهبات
25,2	26,7	24,5	23,0	24,1	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبتروول
17,2	17,2	17,2	15,9	16,1	إيرادات ضريبية
8,1	9,5	7,2	7,2	7,9	إيرادات غير ضريبية خارج الهبات
2,1	1,8	0,1	0,7	4,4	هبات
0,6	0,5	0,1	0,1	0,2	منها: مشاريع
28,0	32,7	29,5	25,8	27,7	نفقات وقروض صافية
16,6	18,5	17,7	15,8	18,9	نفقات جارية
7,5	7,6	6,8	6,1	6,1	رواتب و أجور
3,5	4,0	4,0	3,5	3,5	سلع وخدمات
3,4	4,3	4,5	4,1	6,8	تحويلات جارية
1,0	1,1	1,0	0,9	0,8	فوائد على الدين العام
0,8	0,8	0,7	0,7	0,6	خارجية
0,2	0,3	0,2	0,2	0,2	داخلية
0,6	0,2	0,6	0,4	0,6	حسابات خاصة
11,4	14,0	11,8	10,0	8,8	نفقات تجهيز وقروض صافية
2,4	5,0	3,6	2,9	3,3	استثمارات ممولة خارجيا
9,0	9,0	8,2	7,1	5,5	استثمارات ممولة بموارد داخلية
-0,02	0,18	0,00	0,00	0,00	إعادة هيكلة وقروض صافية
0,7	1,3	0,8	0,6	0,7	احتياطي مشترك
-2,8	-6,1	-5,0	-2,7	-3,6	رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)
-0,7	-4,3	-4,9	-2,0	0,7	رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)
0,4	-0,3	-0,7	0,9	0,3	رصيد أساسي خارج النفط، تحديد البرنامج
0,7	0,8	1,5	1,2	1,4	عائدات نفطية (صافي)
-2,2	-5,2	-3,5	-1,5	-2,2	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
-0,1	-3,4	-3,4	-0,8	2,1	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
-0,04	3,2	3,8	1,2	-2,3	تمويل
-1,8	-0,3	0,7	-0,3	-5,7	تمويل داخلي
-1,5	0,2	3,0	1,1	-5,1	النظام المصرفي
-1,1	1,5	2,8	2,4	-5,8	البنك المركزي
-0,4	-1,4	0,1	-1,3	0,6	البنوك التجارية
-0,4	0,6	0,3	0,5	-0,1	تمويل غير مصرفي
0,2	-1,0	-0,4	-1,6	-0,1	خصوصية وأخرى
0,00	-0,1	-0,5	-0,3	-0,3	تغير المتأخرات الداخلية
1,7	3,6	3,1	1,5	3,4	تمويل خارجي
0,5	0,3	0,0	-0,1	-0,3	حساب نفطي (صافي)
-0,7	-0,8	-1,5	-1,2	-1,4	إيرادات نفطية (صافي)
1,2	1,2	1,5	1,1	1,1	مساهمة الحساب النفطي
1,2	3,3	3,0	1,6	3,6	أخرى (صافية)
1,1	3,1	2,8	1,4	3,4	سلف خارجية (صافي)
0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	تمويل خارجي استثنائي
-0,1	-0,2	0,4	0,4	-0,2	خطا وسهو

ملحق 12: الإحصاءات النقدية (مليار أوقية)					
2016	2015	2014	2013	2012	
77,3	78,5	108,1	195,9	192,2	الأصول الخارجية الصافية
131,1	102,4	126,1	219,2	214,1	البنك المركزي
-53,7	-23,9	-18	-23,3	-21,9	بنوك
471,1	433,5	402,1	273,7	221,2	أصول داخلية صافية
683,5	659,4	609,3	516,6	458,8	قرض داخلي صافي
159,1	173,6	166,4	118,2	100,3	القرض الصافي للدولة
206,8	207,3	207,6	206,1	210,3	ديون
-47,7	-33,7	-41,2	-87,8	-109,9	ودائع
524,4	485,7	443	398,4	358,5	قروض للاقتصاد
-212,4	-225,8	-207,2	-242,9	-237,6	بنود أخرى صافية
548,4	512,1	510,2	469,6	413,4	عملة بالمفهوم الواسع
141,4	129,7	130,9	132,7	115,3	نقد ورقية ومعدنية متداولة
307,4	298,5	309,2	272	246,5	ودائع تحت الطلب
99,6	83,9	70,1	64,9	51,6	ودائع لأجل وللدخار
					سلطات نقدية
131,1	102,4	126,1	220	214,1	أصول خارجية صافية
309,8	278,8	199,8	297,9	290,8	أصول
-178,8	-176,4	-73,7	-77,9	-76,7	خصوم
111,5	118,3	101	10,9	-1,8	أصول داخلية صافية
163,1	172,5	142,7	96,6	66,4	قروض داخلية صافية
158,9	167,8	138,1	91,8	50,9	قروض صافية للدولة
206,5	201,4	178,9	178,2	159	ديون
-47,5	-33,6	-40,7	-86,4	-108	ودائع
-30,1	-19,9	-24,4	-73,6	-70,1	منها حساب جاري للخرينة
4,2	4,7	4,6	4,4	15,5	ديون على القطاع الخاص
0,0	0,0	0	0,4	-	ديون صافية على البنوك
-51,6	-54,2	-41,8	-85,7	-68,3	بنود أخرى صافية
242,6	220,7	227	230,9	212,3	قاعدة نقدية
141,4	129,7	130,9	132,8	115,3	نقد ورقية ومعدنية متداولة
101,2	91,0	96,1	98,1	97	احتياطيات البنوك
26,3	26,0	25,6	23,5	14,8	منها: سيولة البنوك
46,1	44,3	42,1	47,4	60,2	ودائع البنوك بالأوقية
28,8	20,8	28,5	27,1	21,9	ودائع البنوك من العملات الصعبة
					البنوك التجارية
-53,7	-23,9	-18	-23,3	-21,9	أصول خارجية صافية
45,1	44,4	38,6	34,7	31,1	أصول
-98,8	-68,3	-56,7	-58	-53	خصوم
463,8	407,7	399,9	259,4	236,8	أصول داخلية صافية
0,5	6,0	29,6	26,4	53,2	قرض صافي للدولة
0,3	5,9	28,7	27,8	51,3	ديون
10,2	16,1	0	33,8	56,6	منها: سندات خزينة
-9,9	-10,2	0,0	-5,9	-5,3	سندات مضمونة
0,2	0,1	0,9	1,4	1,9	ودائع
520,2	481,1	438,4	393,9	343	ديون على القطاع الخاص
-56,9	-79,4	-68,1	-160,9	-159,5	بنود أخرى صافية



99

التقرير السنوي 2016  
البنك المركزي الموريتاني



شارع الاستقلال  
ص ب: 623 نواكشوط - موريتانيا

هاتف:

+ 222.45.25.22.06

+ 222. 45.25.28.88

فاكس:

+ 222.45.25.27.59

[info@bcm.mr](mailto:info@bcm.mr)

[www.bcm.mr](http://www.bcm.mr)